رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

السهام الصائبة
لرد دعَاوي الورْداني الكاذبة

ردًا على كتابه «أهل السنة شعب الله المختار»

تأليف
أبي أنس السيِّد بن عبدالمقصود

مكتبة الرضوان

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

السهام الصائبة

لرد دعَاوي الورْداني الكاذبة

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

السهام الصائبة
لرد دعَاوي الورْداني الكاذبة

ردًا على كتابه «أهل السنة شعب الله المختار»

تأليف
أبي أنس السيِّد بن عبدالمقصود

مكتبة الرضوان

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليتَ على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميدٌ مجيد، اللّهُمَّ بارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنّك حميدٌ مجيد.

أما بعد؛

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهَدْي هدْي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

إن المتتبع لما يُكْتَبُ عن الإسلام عقيدة وشريعة من أبنائه والمنتسبين إليه أو من أعدائه ـ لاسيما في هذه الأعصار المتأخرة ـ يجد العجب العجاب مِن تحكُّم الأهواء والشبهات والشهوات واتباع السُّبُل من قِبَل بعض مَن كتبوا في ذلك.

فصِنْفٌ باع آخرته بإصلاح دنيا غيره، وآخر تَعْرِفُ منهم وتُنْكر، وثالثٌ باع ضميره بدراهم معدودة، فطَفِقَ يطعن في الإسلام وأهله، وغيرهم كثير.

ومما يثير الدهشة، أن يظهر بعض أولئك بمظهر الغيور على شرع الله ودينه، وقد خاضوا بأقلامهم وساعدوا في الهجمة الشرسة على العقيدة الإسلامية، وربما أتيحت لهم الفرصة لنشر ما يكتبون في بعض دور النشر التي تحاول الإثارة لترويج كتبهم على حساب الإسلام وأهله.

وكم تحمَّل الإسلام وأهله من أولئك الأدعياء، وصدق مَن قال: «إني لا أخشى على الإسلام من أعدائه، بل أخشى عليه من أدعيائه»، وذلك لأن الأعداء أمرهم ظاهر، فهم يجاهرون بالعداء، أما أولئك الأدعياء فهم محنة الإسلام في كل زمان ومكان ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [المنافقون: ٤].

وبعد... فلقد ظهر كتاب بعنوان «أهل السنة شعب الله المختار، دراسة في فساد عقائد أهل السنة»، لمؤلفه صالح الورداني، حشد فيه من الشبهات التي أثارها، وإن كانت تلك الشبهات قديمة، ولكن المؤلف أخرجها في ثوب جديد، وتلك شنشنة نعرفها عن أخزم. وعليه فإنه لزامًا على طالب العلم إذا اطلع على مثل هذا الإفك الذي اشتمل عليه الكتاب أن يدافع عن الحق ويذود عن السنة وصاحبها ﷺ وحملتها وأهلها وهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان من أهل السنة إلى يوم القيامة.

إن أبسط ما يقال عن هذا الكتاب قبل الدخول في بيان شبهاته والرد عليه أن مؤلفه رافضي خبيث ـ من خلال ما يكتب ـ قد امتطى جواد الشهرة وركب شططاً وقال غلطاً وعمل بالمثل السائر (بُلْ في بئر زمزم تشتهر)، ولو كان ذلك على حساب الصحابة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، بل ولو كان ذلك على حساب دين الله وشرعه. يزعم الرافضي في كتابه أنه قام بدراسة في عقيدة أهل السنة وبيَّن ما فيها من خلل وفساد ـ عامله الله بما يستحق ـ ولا أتعجل الرد على ما ذكره، بل سيأتي ذلك في موضعه ـ إن شاء الله ـ، هذا وقد اتَّبعنا في الردّ على ما ذكره من شبهات المنهج التالي:

١ ـ تأصيل قول أهل السنة في كل أصل بإجمال مع الاستدلال ليتميز الحق عن ضده.

٢ ـ ذكر مذهب الرافضة في كل أصل من كتبهم ما أمكن.

٣ ـ بيان وجه الخطأ بالمقارنة بإجمال.

٤ ـ الرد التفصيلي عما أورده هذا الرافضي من خلال المصادر الشرعية عند أهل السنة والجماعة.

فأسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير..

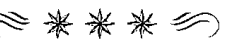

ملاحظات عامة على الكتاب

من خلال مطالعتنا للكتاب تبين لنا عدة ملاحظات أجملها فيما يأتي:

١ ـ الاضطراب الواضح الذي يبدو على منهجه في الكتابة عرضًا واستدلالاً، فتارة يستدل على إثبات أمر ما أو قضية من القضايا، ثم ينقض ما استدل به، وتارة يستدل بأقوال الفرق من المعتزلة والجهمية والأشاعرة إذا كانت في صالحه، في الوقت الذي يرُدّ فيه نصوص الوحيين بالهوى دفعًا بالصدر، وتارة يورد الشبهة، ويكون ردّ تلك الشبهة فيما أورده، ولكنّ عمى البصيرة غطّى على البصر فلم يبصر ما أورد، وحشد من شُبه وأدلة، وكذا منهج أهل البدع دائمًا في تقلب واضطراب.

٢ ـ إثارة الشبهات على نصوص الوحيين عن طريق تقديم الهوى والعقل على النصوص، ولو استعمل عقله بتجرد فيما أورده لأدّاه ذلك إلى احترام النصوص الشرعية وتقديمها على الهوى والعقل، والذوق، والعرف، والعادة، وغير ذلك.

٣ ـ وضع ما زعمه أصولاً وقواعد لم يُسبق إليها، بل أملاها الهوى، ثم البحث لها عن أدلة، شأن أهل البدع قديمًا وحديثًا، والمنصف يبحث عن الدليل قبل أن يستدل ويسلِّم بما يَرِد به الدليل، ويتجرّد من الهوى والعصبية، قبل البحث في قضية ما.

٤ ـ الخلط بين منهج أهل السنة وغيرهم بطريقة تدلّ على الجهل بحقيقة منهج أهل السنة، وتعتبر هذه الملاحظة من أوضح ما لاحظناه على الكتاب، فقد ينسب قولاً لأهل السنة، ولا قائل به من أهل السنة لكن لجهل المؤلف بعقيدة أهل السنة وقع في التخبط والخلط.

٥ ـ السطحية التي يكتب بها، والافتقار إلى النظرة السديدة التي تتفق مع الفطرة والواقع، حيث يفتقد لأدنى أدوات البحث والمناظرة التي تؤهله للكتابة في عقيدة أهل السنة والجماعة، فكيف يتكلم عن عقيدة أهل السنة مَن لم يفقه تلك العقيدة، ولم يفهم مقاصدها؟ بل لم يدرك مميزاتها، وقد ترتّب على هذه السطحية التي يكتب بها الرافضي، أن حشد في كتابه المعتقدات الفاسدة والأفكار الضحلة، وزبالة

أذهان البشر من اعتزال وترفُّض وتجهُّم وتَمَشْعر، وجميع ذلك في سلة واحدة، وقدّمها للناس وادعى أنَّها عقيدة أهل السنة والجماعة، وإنْ دلّ ذلك فإنما يدلّ على جهل مطبق وسبيل معوجة وأفكار وتصورات خاطئة، فكان ما كان، نسأل الله العافية.

٦ ـ الافتراء وقول الزور على أعلام الأمة والعاملين في الدعوة الإسلامية، من علماء ودعاة، وحكام وأمراء وسلاطين، قديمًا وحديثًا من المنتسبين لأهل السنة على وجه الخصوص، وقد استخدم في ذلك البهتان، ونشر الأكاذيب، وتصديق كل ما يقال في حقهم وشأنهم من غثّ وسمين، ليعكس بذلك صورة غير صادقة عن أولئك الأعلام وليزرع بذلك الحقد في نفوس القرّاء على أولئك الوجهاء.

٧ ـ محاولة زعزعة الثوابت في معتقدات أهل السنة والجماعة عن طريق نقل ما قاله أعداءُ أهل السنة، وقد حاول جاهدًا بطرق خبيثة الطعن في القرآن كما فعل إخوانه الرافضة من قبل، وكذا كلامه على السنّة والصحابة وغير ذلك، كما سيأتي في الفصول الآتية: ولسنا نتجنى على المؤلف فقد اتبعنا معه أسلوب «**مِن فَمِكَ أُدِيْنُكَ**».

٨ ـ موقفه العدائي الذي اتخذه من العلماء قاطبة ومن علماء المملكة على وجه الخصوص، حيث ينبئ ذلك عن نفسية مريضة ظاهرها الغلّ والحقد والحسد، فليس هو أول ولا آخر من يفعل ذلك ما دام الصراع بين الحق والباطل والخير والشر على وجه الأرض إلى أن يرث الله الأرض ومَن عليها، وإنّ محاولة المؤلف تأليب النَّاس على العلماء يعد ضربًا من ضروب العبث، وفقاعات لا تلبث أن تزول بحول الله وقوّته.

٩ ـ محاولة طمس فضائل الصحابة على وجه العموم وفضائل الشيخين أبي بكر وعمر على وجه الخصوص، مع الطعن والهمز واللمز في سلف الأمة الصالح، هذا وقد فاق المؤلف أحيانًا الروافض في هذا الأمر، فلا الرافضة اتبع، ولا غيرهم قلد، بل ربما استحى بعض الروافض مما أورد لهم الورداني في حق الصحابة رضي الله عنهم هذا وفي الوقت الذي يطعن فيه ويزري بالصحابة نراه ـ وهي الملاحظة العاشرة ـ يحرص على:

١٠ ـ الإشادة بمسلك أهل البدع والأهواء والمدح فيهم ورفع شأنهم، لاسيما الروافض الذين تحول الورداني إلى مذهبهم في كتابه «رحلتي من السنة إلى الشيعة» وأكاد أقطع أن المؤلف لم يكن يعرف حقيقة أهل السنة، وربما لم يكن يومًا من أهل السنة، فليس من السهل عليه الانتقال إلى مذهب الضالين، اللهم إلا تحت ضغط الإكراه، أو الركون إليهم من أجل مصالح زائلة أو دراهم معدودة، نسأل الله تعالى أن يثبتنا على الحق، إنه الجواد الكريم.

إن المشكلة الحقيقية لهذا الورداني تكمن في عدم الفقه والدراسة الشرعية اللذين يفتقر إليهما، مع الركون إلى الهوى المقيت، لاسيما إذا علمنا أنه يعمل في مجال الصحافة، ولا علاقة له من قريب ولا بعيد بمجال الدراسة الشرعية، ثم أصبح ما بين عشية وضحاها... ينطق في أمر العامة، ينتقد في معتقد أهل السنة، ويبيح لنفسه أن يفتي ويناظر وينظر، و... و... إلخ، بل تعدى الأمر وصار أخيرًا يكتب في الجنس[1]، نسأل الله السلامة والعافية، ولا عجب فإن الوقوع في أعراض العلماء وتنقصهم ينذر بسوء الخاتمة.

١١ ـ التباكي على الفرق الضالة، والنحل المردية، من معتزلة، وجهمية وروافض وقدرية قديمًا وحديثًا، والادعاء أن الأمة خسرت خسارة كبيرة بإعراضها عن طرحهم وأفكارهم، والسؤال: أي خسارة منيت بها الأمة في رد منهج أولئك الطغام؟

إن صاحب الفطرة السليمة لا يسعه إلا أن يقول إن ظهور تلك الفرق الضالة أدى إلى تفكيك الأمة الإسلامية، ونفوذ عدوها إليها من خلالها، بل واستغلالهم في تفريق كلمة المسلمين، ووقف نشر الدعوة في بعض الجهات، واعتبارهم سببًا في إعاقة الفتوحات الإسلامية كما هو معلوم، بل وسببًا في تسلط أعداء الإسلام على

---

(١) وهذه نهاية الوقيعة في سلف الأمة وتنقص الوجهاء والشرفاء من عباد الله تعالى، فقد أخرج الورداني من أخريات إصداراته كتابًا يتحدث فيه عن الجواري ولذة الجماع، ووصفهم، و... و...، نسأل الله العافية.

المسلمين، كما ساندت الرافضة الأعداء مما هو معروف بالتواتر أيام التتار وغيرها.

١٢ ـ المجاهرة بالعداء لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله على وجه الخصوص، والتصريح بذلك فتارة ينقل من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ما يردّ على بدعته، ولكن لا يفطن إلى ما نقل، وهذا ضرب من الغفلة وطمس البصيرة، نسأل الله العافية، وتارة ينقل كلام أعدائه فيه، وقد حاولنا في ردنا أن ننقل له من كلام شيخ الإسلام ما يرد بدعته، أردنا بذلك تبرئة ساحة شيخ الإسلام من التهم التي يلصقها به المؤلف.

١٣ ـ وبما أنه فيما يبدو له خبرة في مجال الصحافة، فقد استخدمها في استعمال أسلوب الإثارة والتشكيك خاصة حول القرآن والسنة الصحيحة فصار يحرِّف في النصوص ويُحمِّل الأحاديث ما لا تحتمل، وكأنه يريد بذلك سبقًا صحفيًا.

١٤ ـ استخدام أسلوب التعمية والدفاع عن أهل البدع، وقد لا يصرح كثيرًا بالمخالفين لأهل السنة في أمور الاعتقاد حتى لا يَنفُر القارئ منهم، بل يستعمل عبارة «الاتجاهات الأخرى»، «الجماعة الأخرى»، وما شابه ذلك.

١٥ ـ استعمال أسلوب البتر من النصوص والتدليس، واستخدام مراجع لا تمت بصلة إلى ما يكتب، ويريد فيما يظهر استكثار المراجع ـ ولو كانت لا علاقة لها بما ينقل، وقد جعلنا لذلك فصلاً ذكرنا فيه أمثلة من تدليسه وتزويره.

تلك أهم الملاحظات التي أخذتها على الكتاب وصاحبه، وإن مَن طالع في الكتاب أكثر تتبع أكثر وأكثر. وما توفيقنا إلا بالله، عليه توكلنا وإليه أنبنا وإليه المصير.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الرد على مزاعم الورداني في المقدمة

الرد على زعمه بشأن عقيدة أهل السنة والجماعة

بدأ المتشيِّع هجومه ـ كالعادة في كتبه ـ بدون مقدمات على أهل السنة والجماعة، واصفًا عقيدة أهل السنة بأنها «**عقيدة حكومية... عقيدة الأغلبية... لا تملك أية مقومات تكفل لها البقاء والانتشار... عقيدة هشة خلقت لمجاراة الواقع وإضفاء المشروعية عليه... لا تخرج عن كونها نتاجًا اجتهاديًا وضعيًا يخضع للأخذ والرد وفيها حق وفيها باطل، وفيها خطأ وفيها صواب، وليس هناك ما يميزها عن الآخرين بل إن العقائد الأخرى تتميز عنها**».

وقبل الرد على ما زعمه أودُّ أن أوضح أن تلك الجزئيات التي أثارها حاولت أن أضمها إلى بعضها ثم أردّ عليها مرة واحدة، وكذا في بقية ما يثيره من شبهات حول أي قضية من القضايا، فأقول وبالله التوفيق، ما زعمه الرافضي هنا يُردّ عليه من وجوه:

أولاً: زعمه بأنها (عقيدة حكومية) يعني نشأت في أحضان الحكام على حد زعمه، فهذه مجرد دعوى عارية تمامًا من البيانات، والله تعالى يقول: ﴿**قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [البقرة:١١١]، وما أسهل الدعاوى وما أصعب إثباتها، وصدق مَن قال:

والدعاوى إن لم يقيموا عليها ... بيِّناتٍ فأصحابها أدعياءُ

ثانياً: مَن يقصد بالحكام الذين نشأت عقيدة السلف في أحضانهم، أيقصد الخلفاء الراشدين وخلفاء بني أمية وبني العباس في القرون الفاضلة؟ فإنهم غالبًا أهل سنة وينصرون السنة وليس في هذا ما يعاب.

ثالثاً: لو كان الأمر كما زعم، ما وجدنا من يقف في وجه أهل الباطل ودعاة البدعة، ويصدع بالحق من أجل قضايا الاعتقاد وعلى رأسهم الإمام أحمد الذي ناله نصيب من التهم واللمز من هذا المتشيع، ويعرف القاصي والداني ما لاقاه الإمام

أحمد بسبب صموده في فتنة القول بخلق القرآن، ليس هو فحسب بل مَن مات قبله في عهد المأمون، فأين ما زعمه المتشيع بأن هذه العقيدة حكومية؟ وكم قرأنا وسمعنا عن علماء قديمًا وحديثًا صدعوا بالحق وأنكروا البدع، فلو كان للمداهنة لديهم نصيب لآثروا الدعة والراحة على قول الحق والصدع به، لكنهم لم يداهنوا ولم ينافقوا، بل علموا أن كلمة الحق لا تقضي آجالاً ولا تقطع أرزاقًا، ألم يسجن ابن حنبل، ويضرب مالك، وأبو حنيفة، ويضيق على الشافعي، ويسجن ابن تيمية، ويقتل غيره، فأين دعوى المتشيع بأن هذه العقيدة حكومية، ولو كان الأمر كما زعم لما حدث لأولئك العلماء ما حدث.

رابعاً: إن ما زعمه يلزم منه وصف العلماء ـ أي: علماء أهل السنة ـ بالجبن، والخداع والمداهنة في الدين، وفي هذا الزعم ما فيه من الباطل، وعلماء أهل السنة مشهود لهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومواقف النصح لولاة الأمور والصدع بالحق بالشجاعة وعدم المداهنة ولهم مواقف مشرفة، بل الذي يعلمه الصغير قبل الكبير أن المداهنة والمجاراة والتقية والعمل بها من شأن أهل الرفض والتشيع، لا من شأن الربانيين من سلف الأمة، إن مواقف السلف الصالح من أهل السنة والجماعة، قد حمدها الأعداء قبل الأصدقاء لما تحمل من الصدق والإخلاص والوضوح.

خامساً: ليت كل الحكام بعد العصور الزاهرة للإسلام تمسكوا بعقيدة أهل السنة والجماعة وعملوا بما فيها، وقد قرأنا عن عصور الإسلام الأولى كيف كان الإسلام عزيزًا لمَّا تمسك أبناؤه به، وطبقوه في واقعهم، وكيف كانت كلمة الله هي العليا، وكلمة الذين كفروا هي السفلى، ومن المعلوم أن من أسباب التمكين في الأرض الأخذ بما كان عليه سلف الأمة، وقد صدق الإمام مالك حيث قال: «**لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها**».

سادساً: إن العقيدة الإسلامية عقيدة أهل السنة والجماعة لا تفرض على الناس بالقوة، بل هي عقيدة موافقة للفطرة السليمة التي لم تدنس، ولهذا نرى أن من تمسك

بها وعمل بما فيها قد وجد فيها ما يوافق فطرته السليمة، كيف لا وهي مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

سابعاً: زعمه بأن «**عقيدة أهل السنة لا تملك مقومات تكفل لها البقاء والانتشار**» فهذا زعم عريض فيقال: ومن أين صار لها أتباع وأنصار؟ أبقوة السيف؟ أم بما تحمله من عوامل البقاء؟ ألم يقل النبي ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم مَن خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك**[١]»؟!

إن عوامل بقاء هذه العقيدة مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ففي العقيدة ما يجعلها باقية بحمد الله، فهي بعيدة عن التكلف والاعتساف، مما جعل الناس يقبلون عليها، وهي عقيدة سمحة سهلة ميسرة تلقّاها الخلف عن السلف، مما سهّل سرعة انتشارها بين الناس وهي عقيدة تحمل سمة الوسطية بين الإفراط والتفريط، بين الغلو والجفاء، فهي حسنة بين سيئتين، مما جعل أتباعها يتسمون بالاعتدال والتوسط، قال الله تعالى: ﴿**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا**﴾ [البقرة:١٤٣].

ثامنًا: إن مما يكذب زعم الرافضي أننا قرأنا عن كثير ممن خاضوا في العقائد الأخرى، بل وكثيرًا ممن دخل في معتقد الفلاسفة، لاسيما في أخطر قضايا الاعتقاد وهو الاعتقاد في الله، أقول: لقد وجد أولئك العلماء أن تلك العقائد لا تشفي عليلاً ولا تروي غليلاً، فندموا على ما خاضوا فيه وتمنى كثير منهم أن يموت على دين العجائز كما هو مأثور عن الجويني والفخر الرازي وغيرهما، فما الذي جعل أولئك العلماء يرجعون إلى معتقد أهل السنة والجماعة وقد جربوا كثيرًا من المعتقدات الأخرى، الإجابة متروكة للقارئ الفطن. هذا وإن تمسّك أهل السنة والجماعة بما هم عليه يضمن لهذه العقيدة البقاء وعدم الضلال، وقد قال ﷺ: «**تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما، كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض**»[٢].

---

(١) رواه مسلم في «كتاب الإيمان» باب نزول عيسى ابن مريم حاكمًا (١٩٣٨).

(٢) رواه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٣) من حديث أبي هريرة، ورواه ابن عبدالبر بشطره الأول في=

تاسعًا: هب أن بعض الحكام في دولة ما تبنّى الدفاع عن عقيدة أهل السنة والجماعة، فما الضير في ذلك؟ ألا يوجد للرافضة اليوم دولة وكلمة؟ فما الضير في أن يكون لأهل السنة سيف يحميهم ودولة يطبقون فيها شرع الله؟

أحـــرام علـــى بـلابـــله الـــدّوح حـلال على الطيـر من كـل جنـــس

إن من توفيق الله للحاكم أن يعتقد معتقد أهل السنة والجماعة، وإن العزة والكرامة حليفان لمن يدافع عن دين الله وشرعه. قال تعالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠].

إن بعض الناس لا يروقهم أن يجدوا لأهل السنة دولة وسيف، بينما في الوقت نفسه يرفع الهندوس لهم شعارًا، والرافضة لهم منارًا، واليهود يخططون وينفذون، والنصارى يقولون ويُسمَع لهم، أما أهل السنة والجماعة فهم مظلومون من قِبَلِ الورداني وغيره، حرام عليهم كل شيء، حتى نشر معتقدهم بين الناس! حتى بين أنفسهم، نسأل الله العافية.

عاشراً: ما زعمه أن (**عقيدة أهل السنة عقيدة هشة**)، فهذا كلام لا ينفق على بهيمة، ويكذّبه الواقع فإن العقيدة التي جاء بها الرسول ﷺ أنتجت أمثال الصديق، والفاروق، وعثمان، وعليّ، وخالد بن الوليد، وأمين الأمة، والمقداد، وحذيفة، ومعاذ، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي موسى الأشعري، وغيرهم رضي الله عنهم، ومن سار على دربهم من العلماء العاملين والمجاهدين الناصحين أمثال الحسن البصري، وسعيد بن المسيب، وأويس القرني ممن احتاج الناس إلى علمهم، ومن بعدهم كالأوزاعي وكابن المبارك، والإمام أحمد، والشافعي، وأبي حنيفة، ومالك، وابن حجر، وابن تيمية، (وإن رغمت أنوف)، وابن عبدالوهاب، وابن باز رحمهم الله جميعًا. إن عقيدة حملتها قلوب هؤلاء كيف تكون عقيدة هشة؟ أليس في هذا الزعم ما يضحك الثكلى؟ ولكن الهوى يعمي ويصم، فيبصر صاحبه الحق باطلاً والباطل حقًا.

= «جامع بيان العلم» (٢/ ٨٥) ورواه مالك في «الموطأ» ص (٣).

حادي عشر: قوله: إن عقيدة أهل السنة (**خلقت لمجاراة الواقع وإضفاء المشروعية عليه**) قول باطل عاطل فاسد كاسد في طياته اتهام أهل السنة بالخنوع والرضى بالبدعة والمنكرات والفساد، والانحلال، وذلك ما لا يقوله عاقل، فمَن مِن أهل السنة يرضى بالفساد والانحلال؟ ونحن نشاهد ونسمع المصلحين من العلماء ينادون في كل بلد بالعودة إلى دين الله تعالى وشرعه والتمسك بما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، نعم ربما يكون بعض التقصير لكن هذا لا يمنع من وجود الطائفة المنصورة التي أخبر عنها النبي ﷺ، فلا يخلو الزمان من قائم لله بحجة، وإن تغيير الواقع من سَيِّئ إلى حسن ومن حسن إلى أحسن يتوقف على سلامة العقيدة، والعمل بشرع الله، ولن يأتي ذلك إلا بتطبيق الإسلام على المجتمع كله، وعلى كافة القطاعات. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد:١١]، ومعاذ الله أن يبارك المسلم الفسق والفجور فضلاً عن الكفر والشرك، إن مجاراة الواقع تُلاحَظ عند مَن يُظْهِر خلاف ما يُبْطِن، عند أهل النفاق والتقية والخداع، أما أهل السنة فهم نَصَحَة يناصحون الولاة ويناصحون العامة، وينشرون الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر بحسب الضوابط الشرعية وبالحكمة، وإن ظن بعض الناس أن الحكمة ضعفٌ ومجاراة.

ثاني عشر: إن زعمه السابق له مقصد خبيث أفصح عنه في أكثر من مكان في كتابه، فقد يرى القارئ في كلامه أنه يجنح إلى عقيدة الخوارج في الخروج على الحكام المسلمين وإثارة الثورات ضدهم، وتأليب الناس عليهم، وتكفيرهم، وإن من الضلال البعيد والغش للمسلمين والتدليس عليهم جلب مفاهيم الفرق الضالة، وكسائها بلحاء الشريعة، وهنا أحذّر إخواني المسلمين وأقول لهم: ﴿وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [الشعراء:١٥١-١٥٢]، فالحذر الحذر من اتباع الدعوات المضللة، والوسائل المغرضة، وأُذكِّرُ المؤلف بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران:٣٠].

ثالث عشر: زعم المؤلف أن عقيدة أهل السنة (**لا تخرج عن كونها نتاجًا**

اجتهاديًا وضعيًّا يخضع للأخذ والرد، وفيها حق وفيها باطل، وفيها خطأ وفيها صواب... إلخ).

ويلاحظ أن ما سطره هنا يقصد من ورائه فتح الباب لكل إنسان ينقد عقيدة أهل السنة والجماعة ما دامت أنها نتاج اجتهادي في زعمه، ويكفي في الرد على ما زعمه هنا أن عقيدة أهل السنة والجماعة لها مصدران أساسيان؛ كتاب الله تعالى وما صحّ من سنة الرسول ﷺ، وأما الفطرة والعقل السليم فهما يؤيدان ويوافقان الكتاب والسنة، ويدركان أصول الاعتقاد على الإجمال لا التفصيل. إذا عُلِمَ هذا فإن سلامة مصدر عقيدة أهل السنة والجماعة خاصية لا توجد في المذاهب المبتدعة الأخرى، التي يعتمد بعضها العقل، وبعضها الذوق والوجد، وبعضها الرؤى والأحلام، وبعضها قول الإمام المعصوم بعد رسول الله ﷺ، ولا معصوم بعد رسول الله ﷺ، وبعضها يعتمد على قوانين البشر وغير ذلك. ويقال أيضاً إن النتاج البشري هو القابل للخطأ والصواب، والأخذ والرد، أما قول الله ورسوله ﷺ فلا يمكن أن يتطرق إليه احتمال الخطأ، ومما يردّ على زعمه السابق «أننا لو استعرضنا كتب معتقد السلف الصالح لوجدنا ذكر أصول الاعتقاد فيها من خلال الكتاب والسنّة فليس فيها قول لقائل اللهم إلا البيان فقط الذي أخذه الله على العلماء في الميثاق المذكور في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران:١٨٧]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ [الأحزاب:٣٩]. ومما يرد على الرافضي أيضًا أن النتاج البشري يعتريه الاضطراب والتناقص والنقص واللبس، وأنا أطلب منه أن يدلنا على نص من نصوص المعتقد عندنا معشر أهل السنة فيه اضطراب ونقص وعدم ثبات.

رابع عشر: زعمه أن عقيدة أهل السنة (**ليس هناك ما يميزها عن الآخرين بل إن العقائد الأخرى تتميز عليها**).

فيقال له: ما مميزات العقائد الأخرى التي تميزت بها عن أهل السنة؟ الجواب أنه لم يوضح ما قاله بل كذا سطّر قلمه، أما أهل الحق والصدق فيعلم القاصي

والداني منهم ما تميزت به عقيدة أهل السنة من سلامة المصدر والوضوح والبيان والسلامة من الاضطراب والتناقض واللبس، والتسليم لله وقول الرسول ﷺ أضف إلى ذلك موافقتها للفطرة القويمة والعقل السليم واتصال سندها بالرسول ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة الهدى قولاً وعملاً وعلمًا واعتقادًا، ومن أهم مميزاتها أيضًا البقاء والثبات والاستمرار فهي محفوظة رواية ودراية في ألفاظها ومعانيها جيلاً بعد جيل؛ لأنها مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

خامس عشر: إن بقاء واستمرار عقيدة أهل السنة والجماعة وتَبَنِّي بعض الدول لها فيه إعلاء لكلمة الله وإعزاز لدينه، فما سادت دولة من الدول إلا بتمسكها بالكتاب والسنة قولاً وعملاً، وسلوكها درب السلف الصالح، فاستمرار أهل السنة هو لبقاء عقيدتهم من خلال تمسكهم بها، وأما الدول التي ترفع شأن البدع والمبتدعة والشركيات فيما سبق فقد سادها الافتراق وشاعت فيها الفوضى، ومزقت الشمل، وعطلت الجهاد، وأشاعت المنكرات، مثل دول الرافضة والباطنية والقرامطة، وكدولة بني بويه والعبيديين، وغيرها، فعوامل اندثار هذه الدول جاء من مخالفتها لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وليس كما زعمت أنها حرمت الشرعية فأي شرعية حرمتها تلك الفرق الضالة والاتجاهات المنحرفة؟

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رد دعاوى ومزاعم فارغة وإيراد أمثلة من تناقضات الورداني المتشيع

١ـ رد زعمه بأن الشيعة والمعتزلة يلتزمان بالكتاب والسنة:

يقول في صفحة (١٠): «**الشيعة تلتزم بالكتاب والسنة، والمعتزلة تلتزم بالكتاب والسنة، وكذلك الاتجاهات الأخرى، ومكمن الاختلاف بينهم ينحصر في كيفية التناول وطريقة النقل، واعتماد الروايات الواردة عن الرسول ﷺ**».

في هذا الكلام من المغالطة والدعاوى الفارغة ما يتضح من الرد في الوجوه التالية:

أولاً: دعوى التزام من ذُكر بالكتاب والسنة إنما هي دعوى فارغة لا تصعب على إنسان، فليس الالتزام بالكتاب والسنة شعارًا يرفع بقدر ما هو حقيقي وتطبيقي في الواقع قولاً وعملاً واعتقادًا وسلوكًا، فإن مجرد رفع شعار الالتزام بالكتاب والسنة ليس دليلاً على صحة الحكم بأن صاحب الاتجاه متبع للكتاب والسنة وأما الشهادة للشيعة والمعتزلة بالالتزام بالكتاب والسنة فستُكْتَب ويسأل عنها صاحبها يوم القيامة.

ثانياً: يقال للورداني أي التزام بالكتاب والسنة تدعي عند الشيعة...؟

* فمن كفّر الصحابة وردّ روايتهم وسبّ أمهات المؤمنين أي نصيب له من الالتزام بالكتاب والسنة؟ وكذلك من أباح الزنا باسم نكاح المتعة هل هو ملتزم بالكتاب والسنة؟ وهل من يقول بعصمة الأئمة ويدّعي العصمة في أناس بعد رسول الله ﷺ معدودين ومحصورين؟ هل من ادعى ذلك متبع لكتاب الله وسنة رسوله؟

* هل مَن يرفع الأئمة فوق مرتبة الرسل والملائكة المقربين ملتزم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟ بل ويدعي لهم خصائص الألوهية والربوبية وعلم الغيب؟

* هل من يدعي النقص في كتاب الله ملتزم بكتاب الله ورسوله؟

* هل من فتح باب البدعيات والشركيات على مصراعيه ملتزم بكتاب الله؟

* هل من ظاهر أهل الشرك على أهل الإسلام قديمًا وحديثًا من الروافض، هل من فعل ذلك التزم طريقة الكتاب والسنة؟

ثالثًا: وما قيل في الشيعة يقال على منواله في المعتزلة، فيقال للورداني المغمور أين ما تلتزمه المعتزلة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟ أين نصيب الالتزام بالكتاب والسنة عند المعتزلة؟ وقد عطلوا صفات الرب ﷻ، وردوا أحاديث الشفاعة والحوض وعذاب القبر والصراط والميزان، بل لم يقروا برؤية الله في الآخرة وأوّلوا ـ بل حرّفوا ـ النصوص المتواترة في ذلك، وأي نصيب للمعتزلة من الالتزام بالكتاب والسنة وقد ادّعوا أن القرآن مخلوق؟ وأباحوا الخروج على حكام المسلمين بدعوى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأوجبوا على الله ما لا يجب عليه، وقالوا بتخليد المؤمنين في النار ممن ارتكب الكبائر، وقدّموا العقل على نصوص الوحيين، فأين ما ادعاه من التزام المعتزلة بالكتاب والسنة؟

رابعًا: إن ما سطره هنا يدل على جهله بحقيقة مذهب الشيعة وأصول المعتزلة وغيرهم، فإنه لو علم بحقيقة مذهبهم وما هم عليه لما أشاد بهم وادّعى ما ادّعى فيهم، ومن العجب أن الرافضي سطّر كتابًا بعنوان «**رحلتي من السنة إلى الشيعة**» ارتضى فيه مذهب الشيعة الروافض وما هم عليه، نسأل الله تعالى العافية ونعوذ به من الحور بعد الكور.

خامسًا: قوله: «**ومكمن الخلاف بينهم ينحصر في كيفية التناول وطريقة النقل**» كلام لا يصح... فإن فيه عدم إدراك وتصور للاختلاف الواقع بين الفرق بل الفرقتين المذكورتين على الأقل، ويدل أيضًا على عدم سبر لمظاهر الاختلاف بين الفرق، والناظر بعين الحقيقة يرى أن الاختلاف بين تلك الفرق يقع في الأصول أكثر من وقوعه في الفروع، وبعبارة أكثر وضوحًا فإن الاختلاف يُعَدّ اختلافًا جوهريًا لا هامشيًا. ولو كان الاختلاف في التناول فقط فلماذا يرفع عقيرته بالرد والهجوم؟ فإذا كانت الروافض الشيعة لا تعترف بكتاب الله الذي بين يدي جماهير المسلمين ويزعم

زاعموها أن القرآن الحقيقي مع الإمام المعصوم في السرداب، و... إلخ، فكيف يُدَّعَى أن الاختلاف بين الفرق ينحصر في كيفية التناول وطريقة النقل.

إذا كان الاختلاف في أصل المصدر وهو القرآن، أَيُعَدُّ هذا الاختلاف في الاستدلال أم في الأصل؟ وهل يتصور الخلاف على أنه اختلاف تنوع أم اختلاف تضاد؟

فالحق الحقيق بالقبول أن التهوين من شأن الخلاف كما يدّعي الرافضي ليس إلا ضربًا من ضروب الجهل، ومن هنا ندرك أنه لم يقف على حقيقة الخلاف بين الفرق أو أنه تعامَى عن حقيقة الخلاف ـ نسأل الله العافية.

٢ـ رد دعوى الورداني بأن أول تدوين للعقيدة كان على يد الإمام أحمد:

ومن الدعاوى التي أطلقها أيضًا قوله صفحة (١٦): «**ويمكن القول إن أول تدوين لعقيدة أهل السنة كان على يد أحمد بن حنبل فيما سُمي بكتاب السنة وعقيدة أهل السنة**». وقال صفحة (١): «**إن المتتبع لنشأة فكرة أهل السنة والجماعة يتبين له أن أول مَن وضع حجر الأساس لها هو أحمد بن حنبل...**» إلخ.

وجوابًا على هذه الدعوى من وجوه، نقول وبالله التوفيق:

أولاً: زعمه أن مذهب أو عقيدة أهل السنة كانت من وضع الإمام أحمد بن حنبل، زعم باطل يرده التاريخ والواقع، فإن مذهب أهل السنة والجماعة هو الامتداد الطبيعي لما عليه الصحابة ﷺ ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، ولهذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ ـ وكأنه يرد عليه وأمثاله ـ فيقول: «ومذهب أهل السنة والجماعة قديم معروف قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ومالكًا والشافعي وأحمد، فإنه مذهب الصحابة الذين تلقوه عن نبيهم، ومَن خالف ذلك كان مبتدعًا عند أهل السنة والجماعة، وأحمد بن حنبل وإن كان قد اشتُهِر بإمامة السنة فليس ذلك لأنه انفرد بقول أو ابتدع قولاً، بل إن السنة كانت موجودة معروفة قبله، علمها ودعا إليها وصبر على من امتحنه ليفارقها، وكان الأئمة قبله قد ماتوا في المحنة، وثبت الإمام أحمد بن حنبل على ذلك الأمر فصار إمامًا من أئمة السنة، وعلَمًا من أعلامها

لقيامه بإعلامها وإظهارها، واطّلاعه على نصوصها وآثارها، وبيانه لخفيّ أسرارها، لا لأنه أحدث مقالة أو ابتدع رأيًا»[١].

ثانيا: مما يدل على جهل الرافضي زعمه بأن الإمام أحمد له كتاب بعنوان «السنة» ويعلم صغار الطلبة أن كتاب «السنة» هو لعبدالله بن الإمام أحمد ـ رحمهما الله ـ وهكذا يزري الجهل بأهله، ومن المعلوم أن للإمام أحمد الرد على الزنادقة والجهمية ألزمهم فيه من الحجج والبراهين النقلية والعقلية ما يهدم به أصول ما ذهبوا إليه.

ثالثاً: الادعاء بأن أول تدوين لمذهب أهل السنة على يد الإمام أحمد ادعاء عريض ليس له سند، فإن العلماء قبل الإمام أحمد كتبوا في المعتقد كرسالة الإمام مالك في القدر والرد على القدرية وسندها صحيح مشهور بالرجال وكلهم ثقات، كما قال القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/ ٢٠٤)، وجزء في اعتقاد الشافعي وكله في إثبات صفات الله تعالى من رواية يونس بن عبدالأعلى والسند صحيح واعتمد عليه الأئمة في اعتقاد الشافعي. وذكر هذا الجزء في «ذم التأويل» ابن قدامة ص(٢٣) والحافظ الذهبي في «السير» (١٠/ ٧١) وابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» ص(١٦٥) ولاشك أن مالكاً والشافعي وغيرهم قبل الإمام أحمد قد كتبوا في الاعتقاد، وعلى هذا يسقط ادعاء الرافضي.

٣ـ رد دعوى الورداني أن كتب عقيدة أهل السنة دوّنت كرد فعل للاتجاهات الأخرى:

من الدعاوى التي أطلقها الورداني قوله صفحة (١٨): «**ومن الملاحظ أن قراءة كتب العقائد الخاصة بأهل السنة أن هذه الكتب دونت كرد فعل للاتجاهات الأخرى ولم تدوّن ليدافع بها عن عقيدة أهل السنة أو الحفاظ عليها، وهذا الموقف إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن المسألة وضعية وليست شرعية ـ أي اجتهادية، وليست نصية**».

وفيما ذكره ما يستحق الرد عليه من وجوه:

---

(١)«منهاج السنة» (٢/ ٤٨٢، ٤٨٣)، تحقيق د/ محمد رشاد سالم.

أولاً: الادعاء بأن كتب العقيدة لأهل السنة دونت كرد فعل للاتجاهات الأخرى، فيقال له: ماذا تعني بالاتجاهات الأخرى؟ تلك الكلمة التي دائمًا ترددها دون تمييز، فإن كنت تعني بهم الشيعة والمعتزلة والجهمية وغيرهم، فلِمَ تنكر على أهل السنة تدوين معتقدهم الذي يدينون لله به؟ وقد دوّن الروافض والمعتزلة أصولهم ومعتقدهم في كتب ونشروها بين النَّاس؟

أحرام على بلابله الدّوح حلال على الطير من كل جنس

أحرام على أهل السنة فعل ذلك؟

لماذا الإنكار على أهل السنة تدوين معتقدهم ونشره بين النَّاس في الوقت الذي شمر فيه أهل البدع عن تصدير معتقدهم واستعملوا في ذلك كافة السبل وانتهجوا في ذلك مختلف الوسائل على كافة الأصعدة؟!

ثانياً: إن الهدف من وضع العقائد في الكتب عند أهل السنة هو بيانها والدفاع عنها ثم الحفاظ عليها ونقلها للخلف جيلاً بعد جيل بمقتضى حديث الرسول ﷺ: «**بلّغوا عني ولو آية**»[1] والبلاغ يشمل الكتاب والسنة، والشريعة والعقيدة، والأحكام الفقهية والعلمية والعملية.

ثالثاً: كما أن الهدف وراء ذلك تبسيط مسائل العقائد للناس حتّى يلم بها أدناهم دون عناء ومشقة وقد تنوعت أساليب العلماء في ذلك بين نظم ونثر وغير ذلك، وكل ذلك يدل على مدى اهتمام العلماء بالدين قولاً وعملاً، فلماذا يقيم المؤلف الدنيا ويقعدها بسبب تدوين العقيدة.

رابعاً: إن الهدف الأساسي من وراء تدوين عقيدة أهل السنة في الكتب هو نشر العلم وعدم كتمانه بمقتضى العهد والميثاق الذي أخذه الله على العلماء في القديم والحديث، فإذا أطلّت البدعة برأسها توجب عند ذلك بل تأكد وجوب نشر العلم ومنه المعتقد الصحيح ولا ضير في ذلك.

---

(١) رواه البخاري: «كتاب الأنبياء»، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٦/ ٣٦١)، والترمذي (٥/ ٤٠).

خامساً: دعواه بأن معتقد أهل السنة اجتهادي وضعي ليس نصي، فيقال له: ماذا تعني بالاجتهادي الوضعي؟ أتعني به أن أصول الدين والعقيدة للاجتهاد فيها مسرح، والتعويل فيها على العقل والجدل؟ إن كنت تعني ذلك فها هي كتب العقيدة نتحداك أن تأتي فيها بكلام لأحد العلماء نسب شيئًا لنفسه أو أملاه عليه هواه، بل الذي نقطع به أنَّهُم ما قالوا إلا ما تلقوه عن السلف ـ رحمهم الله ـ من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والدليل على ذلك ذكرهم ـ رحمهم الله ـ لمسائل العقيدة مقرونة بالأدلة من الكتاب والسنة.

سادساً: لو أنصف الورداني وقرأ في معتقد أهل السنة لوجد أن العلماء ـ رحمهم الله ـ لم تتركز مؤلفاتهم في الرد على المخالف في المعتقد فقط، بل من المؤلفات ما ضم المعتقد لأهل السنة ومنها ما خصص للرد على المخالفين، وهكذا. وهذا يبطل دعوى المؤلف أن الهدف الوحيد لتدوين معتقد أهل السنة هو رد فعل للاتجاهات الأخرى على حد زعمه، وإليك ما يدل على ذلك من أسماء المؤلفات في العقيدة: «الإيمان» لابن عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤)، «السنة» لابن أبي عاصم (ت ٢٧٨)، «الشريعة» للآجري (ت ٣٦٠)، «عقيدة السلف أصحاب الحديث» للصابوني (ت ٤٤٩)، «السنة» لعبدالله ابن الإمام أحمد (ت ٢٩٠)، «العقيدة الطحاوية مع شرحها» لابن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢)، و«الواسطية» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨)، «السنة» للخلال (ت ٣٤٩)، «السنة» للأثرم (ت ٢٧٣)، «السنة» لأبي داود (ت ٢٧٥)، «الشرح والإبانة عن أصول الديانة» لابن بطة (ت ٣٧٨)، «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للألكائي (ت ٤١٨)، «التوحيد» لابن منده (ت ٣٥٩)، و«التوحيد» لابن خزيمة (ت ٣١١).

ومن كتب الردود: «الرد على الزنادقة والجهمية» للإمام أحمد (ت ٢٤١)، «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة» لابن قتيبة (ت ٤٧٦)، «الرد على الجهمية» و«الرد على المريسي» وكلاهما للدارمي (ت ٢٨٠)، «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» لابن القيم (ت ٧٥١)، «خلق أفعال العباد» للبخاري (ت ٢٥٦).

وهذا يؤكد أن التدوين لم يقتصر على الرد فقط على المخالف، بل الهدف الأساسي فيه حفظ تراث الأمة وتبليغ الحق والتوحيد للناس وبهذا تسقط دعاوى الخبيث هنا.

سابعاً: إن ادعاء وضعية المعتقد يحاول المؤلف بها فتح باب الطعن في معتقد أهل السنة، وهيهات هيهات...

ثم قوله: «**فإنما يدل على أن المسألة وضعية وليست شرعية أي اجتهادية وليست نصية**» يقال مَن مِن علماء السنة أنزل أقوال السلف منزلة النصوص؟ بل مَنْ مِن العلماء صرَّح بذلك أو أشار إلى ذلك حتّى تدعي ذلك بأسلوب مغلف بخبث ودهاء؟ والله حسيبك، إن دور العلماء هو تقريب المعاني وتفسيرها وتبسيط العقائد للناس ليس إلا، فلا دخل لهم أكثر من هذا البلاغ والبيان.

نعم اجتهد علماؤنا ـ معشر أهل السنة والجماعة ـ في بيان وتقريب الشرع المطهر وجزاهم الله خيرًا. فالأحكام الفقهية في كثير من قضاياها للاجتهاد فيها ممدوحة، بخلاف أمور المعتقد فهي من الغيبيات التي لا سبيل إلى الاجتهاد فيها.

٤ـ رد زعم المؤلف أن عقيدة أهل السنة عبارة عن أفكار:

ومن الدعاوى الفارغة ما تفوه به المؤلف وخلص إليه صفحة (١٩ـ٢٠) يقول: «**ومما عرضنا سابقًا يمكن أن نخرج بالنتائج التالية:**

ـ أن عقيدة أهل السنة خليط من أفكار سياسية وأفكار فقهية وأفكار دفاعية.

ـ أما الأفكار السياسية فتتلخص في التركيز على طاعة الحاكم والجهاد معه برًا كان أو فاجرًا أو ظالمًا، وضرورة الإيمان بالترتيب الرباعي للخلفاء من بعد الرسول ﷺ: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي... وموالاة معاوية.

ـ وأما الأفكار الفقهية فهي المسح على الخفين وتحريم زواج المتعة والطلاق، ورفض التأويل والالتزام بطرق الرواية والأحاديث التي صححوها واعتمدوها مع تبني القواعد التي ابتدعوها فيما يتعلق بالاجتهاد والصحابة وتفسير القرآن.

ـ وفيما يتعلق بالأفكار الدفاعية فهي تشكل أغلب أفكار الطرح السني في مجال العقيدة، فاعتقادهم في الأسماء والصفات رد فعل لاتجاه التيارات الأخرى، وكذلك اعتقادهم في رؤية الله، وقضية خلق القرآن.

ويمكن إجمال الرد عليه في النقاط التالية:

أولاً: إن معتقد أهل السنة ليس كما ادّعى الورداني المتشيّع (**أفكارًا**) بل هو مجموعة من القضايا القاطعة التي لا يتطرق إليها الشك لدى المعتقد، فالعقيدة من حيث كونها علمًا بمفهوم أهل السنة والجماعة تشمل موضوعات التوحيد والآيات والإسلام والغيبيات والنبوات والقدر والأخبار وأصول الأحكام القطعية وسائر أصول الدين والاعتقاد وغير ذلك، فوصف المؤلف لها بأنها (أفكار) من باب الدعاوى الفارغة.

ثانياً: إن الأفكار خاضعة للأخذ والرد ومحصلة للآراء الشخصية ونتاج بشري كالنظريات خاضعة للتجريب، فأين هذا من مجال المعتقد المبني على النصوص الشرعية من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟ ولكن المؤلف يصر على تسمية أمر المعتقد السني بأنها أفكار ليفتح الباب لكل مَن هبّ ودبّ للطعن في عقيدة أهل السنة، وهذه مؤامرة مكشوفة بحمد الله.

ثالثاً: دعواه بأن عقيدة أهل السنة (**خليط من الأفكار**) كذا قال فهذا اللمز والهمز أولى به الروافض الذي لا دين لهم ولا عقل وهم أصحاب المؤلف ومحبوه. وإلّا كيف يوصف المنهج الرباني السلفي منهج أهل السنة والجماعة ومعتقد الفرقة الناجية بأنه خليط من الأفكار. إن الخلط والخبط أولى به أصحاب العمائم والثياب السوداء التي تنطوي على قلوب أسود منها، أما عقيدة أهل السنة فهي الصراط المستقيم الموصل إلى رضا رب العالمين.

رابعًا: دعواه أن عقيدة أهل السنة أفكار دفاعية وسياسية وفقهية... ليس إلا تلاعبًا بالألفاظ وتجنّي على أهل السنة وعقيدتهم.

وأما قوله: «**الأفكار السياسية تتلخص في التركيز على طاعة الحاكم والجهاد معه برًا كان أو فاجرًا وظالمًا...**» فيقال لهذا المتلاعب وهل أذنب أهل السنة في اتباعهم لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩] هل خرجوا عن الملة لاتباعهم لقول الرسول ﷺ: «**اسمعوا أطيعوا وإن أمر عليكم عبد**»[(١)]، وقوله: «**على العبدالسمع والطاعة فيما أحب أو كره إلا أن يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**»[(٢)]؟ ثم إن طاعة أهل السنة لحاكمهم تُعد منقبة لهم لا مثلبة، فإنهم سموا أهل السنة والجماعة لاجتماعهم لا لتفرقهم، وإن مسألة طاعة الحاكم فيما أمر بالمعروف هي إحدى مسائل المعتقد وليست كل مسائل المعتقد فلم يعطها أهل السنة أكبر من حجمها كما ادعى المؤلف ذلك زورًا وبهتانًا، وقد سبق بيان قصد الورداني من وراء ما يثيره وقد نبهنا عليه مراراً.

خامساً: قوله: «**وضرورة الإيمان بالترتيب الرباعي للخلفاء من بعد الرسول ﷺ: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ... وموالاة معاوية**» ويمكن الرد عليه بأن هذا الترتيب منتزع من الترتيب حسب الأفضلية، وقد كان على عهد رسول الله ﷺ ولم ينكره أحد إلا ما جاء في تلك العهود التي غصت بالفتن وأنتجت لنا أمثال الورداني، فماذا تقول يا ذَنَبَ الروافض في قول الصحابة رضي الله عنهم: «**كنا لا نعدل في زمن النبي ﷺ بأبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب رسول الله ﷺ**»[(٣)].

والعجب أن الورداني أورد هذا الأثر ص (١٠٠) ومع ذلك يفتري ويتساءل ص (٩٦): «**ما هي شرعية هذا الترتيب الرباعي**» ثم يجيب قائلاً: «**والإجابة ببساطة**

---

(١) رواه البخاري (١٣/ ١٠٨)

(٢) رواه البخاري (١٣/ ١٠٩)، ومسلم (١٨٣٩)، وأبو داود (٣٦٢٦)، والترمذي (١٧٠٧) والنسائي (٧/ ١٦٠).

(٣) رواه البخاري في «كتاب مناقب أصحاب النبي ﷺ»: باب مناقب عثمان (٤/ ٢٠٣) وفي زيادة للطبراني: «فيسمع رسول الله ﷺ ذلك فلا ينكره»، كذا في «الفتح» (٧/ ١٩) أفلا يعد سكوت النبي ﷺ إقراراً؟ وقد يقول قائل: إن المراد بحديث ابن عمر الترتيب في الأفضلية لكن يرد على ذلك بما جاء في بعض طرق الحديث عند ابن عساكر: «كنا نقول في عهد رسول الله ﷺ من يكون أولى الناس بهذا الأمر؟ فنقول أبو بكر ثم عمر...»، راجع «الفتح» (٧/ ٢٠).

أنه لا يوجد نص قرآني أو رواية تؤكد هذا الترتيب...» فانظر إلى هذا التناقض وطرح الروايات هكذا دفعًا بالصدر.

فهل نترك قولاً سمعه رسول الله ﷺ ولم ينكره وأجمعت عليه الأمة لقول قاله الورداني في القرن العشرين؟ أوليس قد صحت الرواية عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه بأكثر من ثمانين طريقًا[١] أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، وذلك على المنبر في وسط الناس بكوفة العراق[٢]؟ بل ثبت عنه رضي الله عنه أنه قال: «لا يُفضِّلني أحد على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري[٣]»، ومن الأدلة على الترتيب في الخلافة قول النبي ﷺ: «**الخلافة ثلاثون سنة ثم تكون بعد ذلك مُلكًا**»[٤]، وفي لفظ أبي داود: «**خلافة النبوة ثلاثون سنة**».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهو حديث مشهور... واعتمد عليه الإمام أحمد وغيره في تقرير خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة، وثبته أحمد واستدل به على مَن توقف في خلافة عليّ من أجل افتراق الناس عليه، حتى قال أحمد: «مَن لم يربع بعليّ في الخلافة فهو أضل من حمار أهله» ونهى عن مناكحته، وهو متفق عليه من الفقهاء وعلماء السنّة».

وقال ابن حجر رحمه الله: واحتج في التربيع بعليّ بحديث سفينة مرفوعًا «الخلافة ثلاثون سنة ثم تصير ملكًا...»[٥]، ولنا عودة لمناقشة الصحفي الرافضي في اعتراضه

---

(١) قاله شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (١/ ٣٠٨) و«مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٢٢).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١/ ١٠٦، ١١٠)، وفي «الفضائل» (٣٩٧)، وابن أبي عاصم في كتاب «السنة» (١٢٠١)، وصححه الألباني في تخريجه لكتاب «السنة» (٢/ ٥٧٠).

(٣) رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (١/ ٨٣)، و«السنة» لعبد الله بن أحمد (٢/ ٥٦٢)، و«السنة» لابن أبي عاصم (٢/ ٥٧٥).

(٤) رواه أبو داود (٤٦٤٦، ٤٦٤٧)، والترمذي (٢/ ٣٥)، وأحمد (٥/ ٢٢٠، ٢٢١) وغيرهم من حديث سفينة مولى أبي عبدالرحمن، وهذا الحديث قواه الإمام أحمد والترمذي وابن جرير والطبري وابن أبي عاصم، وابن حبان والحاكم وشيخ الإسلام ابن تيمية والذهبي والعسقلاني والألباني وصححه في «السلسلة الصحيحة» (١/ ٧٤٢)، و«الفتح» (٧/ ٢٧٢).

(٥) «الفتح» (٧/ ٢٧٢).

على مسألة التربيع. فأين أنت مما ورد عن هذا الإمام الذي تدعي فيه العصمة؟!

إن ترتيب هؤلاء الفضلاء من أكابر الصحابة في الخلافة كترتيبهم في الفضل هو أمر معلوم عند أهل السنة والجماعة، وإن رغمت أنوف الروافض، ولا ينازع في هذا إلا من في قلبه غلّ على أصحاب رسول الله ﷺ.

سادساً: وقوله: «**وموالاة معاوية**» والجواب: لِمَ لا يوالونه وهو من أصحاب رسول الله ﷺ؟ وثبت له فضل الصحبة والجهاد مع رسول الله ﷺ، أليس هو صهر رسول الله ﷺ؟ نعم ما وقع بينه وبين عليّ رضي الله عنه من قتال وشجار أُمِرْنَا بالإمساك عنه لقوله ﷺ: «**إذا ذكر أصحابي فأمسكوا...**»، فأمرنا بالإمساك عما شَجَر بينهم، ولم نؤمر بالإمساك عن نشر فضائلهم والعجب ممن يوالي أعداء أصحاب رسول الله ﷺ وفي الوقت نفسه ينكر على مَن يوالي معاوية، بل العجب ممن يوالي أعداء الله من الجهمية والمعطلة واليهود والنصارى ويظاهرهم على المسلمين، ويطعن ويسبّ أصحاب رسول الله ﷺ.

إن معاوية رضي الله عنه هو الباب الذي إذا فتح سهل الطعن على أصحاب رسول الله ﷺ، وقديمًا قال بعض السلف في فضل معاوية: «**لتراب في أنف معاوية أفضل من عمر بن عبدالعزيز**»[1] وذلك لأن فضل الصحبة لا يعدلها شيء لقوله ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مُد أحدهم ولا نصيفه**»[2].

سابعاً: قوله: «**وأما الأفكار الفقهية فهي المسح على الخفين، وتحريم زواج المتعة، والطلاق**» فيذكر هنا ما خَالفتْ فيه الشيعةُ أهلَ العلم قاطبة، وكأن هذه المسائل قد أرقت مضاجع الشيعة والروافض.

فالمسح على الخفين قد ثبت عن النبي ﷺ ثبوتًا متواترًا لا شك فيه، ومَن نقل

---

(١) وهذا القول قاله الإمام عبدالله بن المبارك رحمه الله، «البداية والنهاية» (٤/ ١٤٢) للحافظ ابن كثير.

(٢) رواه البخاري (٧/ ٢١)، ومسلم (٤/ ١٩٦٧)، وابن ماجه (١/ ٥٧) وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

عن النبي ﷺ المسح على الخفين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، فما يقول المؤلف نصير الشيعة الروافض في زمننا وقد بلغ من نقل المسح على الخفين من الصحابة عن النبي ﷺ أكثر من أربعين[١]، بل جاوزوا الثمانين[٢] صحابيّ، منهم العشرة المبشرون بالجنة، فكيف يترك القول به؟

وأما قوله: «**وتحريم زواج المتعة**» فهذا أيضًا ثابت بالتواتر أن النبي ﷺ حرّمها إلى يوم القيامة[٣]، فَلِمَ تصر الشيعة على إباحتها إلى يوم القيامة قولاً وعملاً؟ أليس في هذا ما يضاد أمر النبي ﷺ وشرعه؟

بل ثبت تحريم زواج المتعة عن أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه[٤].

ومن **الأوابد** ما خطه الرافضي بيده في مؤلَّف خاص له بعنوان (**نكاح المتعة حلال عند أهل السنة**) وأطلق لنفسه العنان، فأفتى ـ وليس من أهل الفُتْيا ـ بإباحة ذلك، ونسب لأهل السنة القول بذلك، فلم يكفه على طريقة الروافض إباحة الزنا باسم نكاح المتعة بل ونسب القول بذلك لأهل السنة، نسأل الله العافية.

ومن **الفوارق** أيضًا قوله: «تحريم زواج المتعة والطلاق» فيقال له: أما تحريم زواج المتعة فنعم، به يقول أهل السنة، ولكن مَن من أهل السنة حَرَّم الطلاق وأفتى بتحريمه؟ والله تعالى قد أباحه فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق:١] الآية. وقال: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق:٢]، وقال: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة:٢٢٩].

وهذا يدل على أنه يطلق الدعاوى الفارغة ويتجنى على أهل السنة جنايات لا حصر لها.

---

(١) صرح بتواتره أحمد بن حنبل وابن عبد البر، وابن منده وابن أبي حاتم وغيرهم، راجع «نيل الأوطار» (١/ ٢٢٢).

(٢) «فتح الباري» (١/ ٤٠٤).

(٣) «فتح الباري» (٩/ ٢١٦).

(٤) رواه البخاري (٤/ ٣٤١)، ومسلم (٤/ ١٣٢) وما بعدها، والنسائي (٧/ ٩٠)، وأحمد (١/ ١٤٢).

ثم مَن مِن أهل السنة ذكر تحريم الطلاق في مسائل المعتقد كما يدعي الورداني؟ بأن من عقيدة أهل السنة تحريم الطلاق؟ نعم ذكر العلماء ضمن مسائل العقيدة المسح على الخفين، وتحريم زواج المتعة لثبوت التواتر فيهما، ومخالفة الروافض للنصوص القاطعة فيها، أما الطلاق فلم يذكر أحد من أهل السنة أنه حرام، ولا أفتى بذلك أحد، بل لم يذكر أحد من أهل السنة فيما نعلم أن ذلك من مسائل المعتقد.

ثامناً: قوله: «**ورفض التأويل والالتزام بطرق الرواية والأحاديث التي صححوها واعتمدوها مع تبني القواعد التي ابتدعوها فيما يتعلق بالاجتهاد والصحابة وتفسير القرآن**» وجوابًا على ذلك يقال:

أي تأويل رده أهل السنة حتى ينسب إليهم رفضه هكذا على الإطلاق كما يشنّع؟ إن كان تأويل المتأخرين في صفات الله تعالى فهذا تحريف ليس بتأويل، فحق لأهل السنة أن يرفضوا هذا التحريف الذي فيه هدم لنصوص الوحي وإدخال للعقل فيما لا يخصه بل إقحامه في غير مظانه وحدوده، ونحن نسأل الورداني أن يأتي لنا بآية أو حديث يثبت فيها صحة ما ذهب إليه من التأويل في أسماء الله وصفاته، ونسأله هل ورد عن النبي ﷺ تأويل يد الله بقدرة الله أو نعمة الله؟ أو تأويل: ﴿**وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾ [الفجر:٢٢] بـ «جاء أمر ربك»؟ أو قوله ﷺ: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا**» ينزل أمره أو تنزل رحمته؟

نعم يجوز التأويل في النصوص إذا وجدت المقتضى الشرعي لذلك وبالشروط التي ذكرها أئمة الدين المعتبرون[1]، فَعُلِمَ من ذلك أنه لا يجوز تأويل نصوص العقيدة ولا صرفها عن ظاهرها بغير دليل شرعي ثابت عن المعصوم ﷺ.

مثال من تناقض الرافضي:

ومن التناقض الذي وقع فيه أنه قال صفحة (١٩): «**أما الأفكار الفقهية فهي**

---

(١) يمكن مراجعة ذلك في كتاب «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٠١ – ٢٠٨)، (٥/ ٢٣٧، ٣٨١ – ٣٨٤)، «ورسائل الإكليل» ضمن الفتاوى لشيخ الإسلام (١٣/ ٢٨٨ – ٢٩٤)، و«شرح الطحاوية» (ص٢٥١ – ٢٥٨).

المسح على الخفين... ورفض التأويل... إلخ» وفي صفحة (٢٠) يقول: «إن عقيدة أهل السنة تعتمد على ثلاث قواعد... رفض التأويل»، ثم يقول صفحة (٢١) مباشرة: «ركائز عقيدة أهل السنة: الروايات، التأويل والتبرير... إلخ» فأنت كما ترى كيف تناقض المؤلف في ورقتين متقابلتين وهكذا يفعل الهوى بأهله ـ نسأل الله العافية ـ إذ كيف يدّعي أن أهل السنة يرفضون التأويل ثم يثبت أن التأويل من ركائز عقيدة أهل السنة؟!

تاسعاً: قوله: «والالتزام بطرق الرواية والأحاديث التي صححوها» أقول هذه منقبة لهم وليست منقصة، فإن النبي ﷺ قال: «عليكم بسنّتي وسنة الخلفاء...» الحديث[1]، وهل سنته إلا ما صحّ عنه وورد بطرق صحيحة مما تضمنته قولاً وعملاً ووصفًا وإقرارًا؟ وقال: «تركت فيكم شيئين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما، كتاب الله وسنتي...» الحديث[2].

وقوله: «التي صححوها واعتمدوها» فيه لمز وهمز، كأنهم وضعوا ذلك بالتشهي والهوى، ألم تقرأ قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحُجُرات:٦]... الآية؟ ففيه دليل على اشتراط العدالة في قبول الأخبار، فأي جناية ارتكبها أهل السنة حينما استنبطوا الأحكام وشروط الجرح والتعديل من الآيات والأحاديث وسير الرواة ومعرفتهم وتمييز الصادق من الكاذب؟ وهل أمرنا أن نأخذ ديننا إلا من الثقات؟ فلماذا العتب على أهل السنة من منقبة ظاهر عنك عارها؟

ومن الوقاحة قوله بعد ذلك: «واعتمدوها مع تبني قواعد ابتدعوها فيما يتعلق بالاجتهاد والصحابة وتفسير القرآن» وهذا لا يستحق تعليق ولا ردّ فهو ينبئ عن نفس مريضة تجاه أهل السنة والجماعة.

عاشراً: قوله: «وفيما يتعلق بالأفكار الدفاعية... فاعتقادهم في الأسماء

---

(١) جزء من حديث رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٨)، وأحمد (٤/ ١٢٦، ١٢٧) وابن ماجه (٤٢).

(٢) سبق تخريجه.

والصفات رد فعل لاتجاه التيارات الأخرى، وكذلك اعتقادهم في رؤية الله وقضية خلق القرآن».

وجوابًا على ذلك نقول: أما ما ذكره الورداني بأن الاعتقاد عند أهل السنة نشأ كرد فعل فقد سبق بيانه والرد عليه، فإن أهل السنة والجماعة ـ أيدهم الله بمنه وكرمه ـ مأمورون بنشر الدين أصولاً وفروعًا جملةً وتفصيلاً في كل زمان ومكان، وكون جماعة ما أو حزب ما يخالف ما عليه أهل السنة والجماعة فإن أهل السنة يتوجب عليهم أن يبينوا خطأ المخالف كائناً مَن كان، ولا ضير في ذلك، وأما كون رد أهل السنة على الفرق المخالفة للمعتقد الصحيح فلا يعد ذلك عند العقلاء منقصة ومذمة بل محمدة ومنقبة، وذلك أن العلماء ورثة الأنبياء فعليهم البيان والبلاغ، وقد جعلهم الله تعالى حراسًا للعقيدة ومدافعين عن دينه، وإني لأعجب منه حيث يلتقط بعضًا من مسائل المعتقد وكأن تلك المسائل من بنات أفكار أهل السنة والجماعة وليست معتمدة على نصوص الوحيين، فمسألة رؤية الله تعالى ثابتة شرعًا وعقلاً لم يخالف فيها إلا أهل البدع من الجهمية ومَن سلك سبيلهم من المعتزلة والروافض والخوارج، وهذه المسألة ساق لها ابن القيم أكثر من عشرين حديثًا وأثرًا[1]، بل وفي كتاب الله الدليل الصريح عليها، وكذلك قضية خلق القرآن تلك القضية التي وقف العلماء فيها موقفًا مشرفًا وعلى رأسهم الإمام أحمد، وهذه المسألة عند الورداني قضية هامشية لا داعي أن يقف الإمام أحمد فيها الموقف الصلب الذي ذكر عنه ـ على حد زعم الورداني.

٥ـ رد زعم المؤلف أن عقيدة أهل السنة خاصة بالحنابلة وحدهم:

ومن الدعاوى أيضًا قوله ص (٢٠): «**إن عقيدة أهل السنة هي نتاج الخط الحنبلي وحده، فمِن ثمّ هي لا تمثل المذاهب والتيارات الأخرى مثل المذاهب الأربعة**

---

(١) في كتابه «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراد» من ص (٢٠٤ – ٢٤٦)، بل رويت أحاديث الرؤية عن نحو ثلاثين من الصحابة، انظرها في كتاب «الشريعة» للآجري، ص (٢٦٤ – ٢٧٠)، و«النهاية» لابن كثير (٣٠٠ – ٣٠٣)، و«شرح أصول الاعتقاد» للالكائي (٣/ ٤٧٠ – ٤٩٩).

والأشاعرة وغيرهم».

وما ذكره المؤلف يرد عليه من وجوه:

أولاً: أن الادعاء بأن عقيدة أهل السنة هي من نتاج الحنابلة يكذّبه التاريخ والواقع، فبأي شيء كان يدين الناس قبل ظهور الإمام أحمد بن حنبل ومَن تبعه؟ أليست عقيدة أهل السنة والجماعة كانت قبل أن يخلق الله الإمام أحمد رحمه الله؟ ألم يكن قبل الإمام أحمد علماء أفاضل نشروا العقيدة ونافحوا عنها ودافعوا؟ فلما يقال إن عقيدة أهل السنة هي نتاج الخط الحنبلي، فهذه دعوى لا دليل عليها. ومن المواقف المحمودة لشيخ الإسلام ابن تيمية لما ناظره خصومه في العقيدة الواسطية طلب منه بعض الحاضرين أن ينسب هذه العقيدة لأحمد بن حنبل فقال له: لو قلت هذا مذهب ابن حنبل وثبت على ذلك لانقطع النزاع ومقصوده أن يحصل دفع الخصوم عنك بأنه مذهب متبوع ويستريح المنتصر والمنازع من إظهار الموافقة.

فقال شيخ الإسلام ابن تيمية: لا والله، ليس لأحمد بن حنبل بهذا اختصاص، وإنما هو اعتقاد سلف الأمة وأئمة أهل الحديث. هذا اعتقاد رسول الله ﷺ وكل لفظ ذكرته، فأنا أذكر به آية أو حديثًا، أو إجماعًا سلفيًا وأذكر من ينقل الإجماع من السلف من جميع طوائف المسلمين، أتباع الفقهاء الأربعة والمتكلمين وأهل الحديث والصوفية[1].

وقال في موضع آخر: ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم، ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا والإمام أحمد إنما هو مبلغ العلم الذي جاء به النبي ﷺ. ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجئ به الرسول ﷺ لم نقبله، وهذه عقيدة محمد ﷺ[2].

فانظر إلى قوة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وصدعه بالحق ودفاعه عن العقيدة، وإباءه أن تنسب العقيدة السلفية عقيدة أهل السنة والجماعة لأحد ولو كان ذلك أحد

---

(١) «العقود الدرية» ص (٢٤٢) لابن عبدالهادي.

(٢) نفس المصدر السابق، ص (٢٤٩).

الأئمة المتبوعين ذلك لأن أمر المعتقد يؤخذ عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

ثانياً: قد ذكرنا قبل ذلك أن الحنابلة جزء من أهل السنة والجماعة، فلماذا يحاول ويصر الورداني جاهدًا الفصل بينهم وبين غيرهم من أهل السنة والجماعة؟ لقد تبدى لي أن جهود الحنابلة في الدفاع عن العقيدة، ونشرها في العالم والحفاظ عليها كان أكبر سبب في هجوم أمثال هذا الورداني وغيره عليهم، وهل دفاع الحنابلة عن المعتقد الصحيح يقابل بالهجوم الشرس من الورداني وغيره؟ إن مواقف الحنابلة كالشجا في حلوق أهل البدع، وإلا ففي الشافعية والحنفية والمالكية من أهل السنة مَن لهم أيضًا مواقفهم المشرفة في الدفاع عن العقيدة ونشرها.

ثالثاً: إن مما يبطل دعوى المؤلف أن معتقد أهل السنة والجماعة خاص بالحنابلة مقارنة المؤلفات في عقيدة أهل السنة والجماعة، فإن مَن طالع مؤلفات أهل السنة والجماعة يجدها ولله الحمد متفقة، وإن كان منهم من هو حنبلي في الفروع أو مالكي أو شافعي أو حنبلي، وأطلب من المؤلف أن يناظر بين تلك المؤلفات حتى يرى بطلان دعواه، وأنا أختار له من كل مذهب من المذاهب الأربعة كتابًا في المعتقد، ففي المذهب المالكي (كتاب الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات) لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن الداني (ت٤٤٠هـ)، وقد قال محقق الرسالة[1] في الحامل على تحقيقها وإخراجها إلى النور: «إن إخراج هذه الرسالة لعلم من أعلام الأندلس في القرن الخامس لهو أبلغ الردود على دعاة التمشعر والتجهيل الذين يلقون في روع أنصاف المتعلمين أن السلفية هي فقط دعوة ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، أما غيرهم فعلى خلاف منهجهم، وكذبوا فيما ادعوا فبيننا وبينهم التاريخ الإسلامي وأعلامه وعلماؤه على اختلاف الأعصار والأمصار... وقال أيضًا: إخراج هذه الرسالة برهان ساطع على اتفاق أهل السنة والجماعة في أمور العقيدة... وانظر إلى أعلام أهل السنة من أصبهان إلى بغداد إلى الأندلس إلى اليمن إلى بلاد الشام إلى كل صقع من أصقاع الدنيا، تجد أنهم على منهج واحد وفي هذا رد بليغ على دعاة

(١) هو الدكتور/ محمد سعيد القحطاني.

التأويل والتجهيل كالمعتزلة والأشاعرة لم يفتئوا في التشكيك في هذه القضية» اهـ.

كما يمكن مراجعة «العقيدة الطحاوية» للإمام الطحاوي أيضًا وهو حنفي، وكذا «العقيدة الواسطية» لشيخ الإسلام ابن تيمية الحنبلي، الفقيه المجتهد، وكذا كتاب «الشريعة» للآجري وهو شافعي كما هو معلوم، فإن أصول المعتقد في هذه الكتب وإن اختلف مشارب أهلها في الفقه فقد اتفقت في المعتقد ففي هذا بطلان دعوى المؤلف باختصاص معتقد أهل السنة بالحنابلة.

رابعاً: أما ما ذكره من شأن الحنابلة، يقال له إذا كان الحنابلة غير أهل المذاهب الأربعة كما هو سياق كلامك، فلماذا ذكرت عند التعريف بأهل السنة في الهامش صفحة (١٧): «**أن أهل السنة هم الذين تلحفوا بالمذاهب الأربعة**» أفلا يدل ذلك على تناقضك الواضح، حيث أدخلت الحنابلة في المذاهب الأربعة في الصفحة (١٧) بينما أخرجتهم في الصفحة (٢٠) من أهل السنة والجماعة ومعتقدهم، وليس هذا فحسب بل تجعل الأشاعرة هم أهل السنة ويمثلون أهل السنة صفحة (١٧، ١٨) ولم تذكر الأشاعرة في تعريفك لأهل السنة في هامش صفحة (١٧)، ما هذا التناقض الواضح والجهل الفاضح؟

على أن الحق الحقيق بالقبول أن الأشاعرة خالفوا أهل السنة في كثير من أمور المعتقد فهم لا يمثلون الاتجاه الصحيح لأهل السنة والجماعة، وإن كانوا من أهل السنة والجماعة في الجملة حيث وافقوا أهل السنة في بعض أمور المعتقد[١] فهم من هذه الحيثية[٢] يقال هم من أهل السنة والجماعة في باب كذا وكذا، وليسوا من أهل السنة في باب كذا وكذا، وهذا من الإنصاف الذي أمرنا به، فخلط المؤلف هنا بين الأشاعرة وأهل السنة تارة، وبين أهل السنة والماتريدية تارة يعد من الجهل المطبق بل يعلم الدارس في الاعتقاد المخالفات التي خالفت فيها الماتريدية أهل السنة والجماعة.

---

(١) كمسألة الخلافة، والقول في الصحابة، وإثبات الوعد والوعيد.

(٢) أعني الموافقة في بعض مسائل المعتقد.

٦. رد دعوى المؤلف أن أهل السنة اختلفوا في عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه :

ومن الدعاوى الفارغة قول المؤلف صفحة (٢٠): «إن أهل السنة والجماعة اجتمعوا على الروايات والخلفاء الثلاثة واختلفوا في عليّ ثم اجتمعوا على الحكام بداية من معاوية ويزيد وحتى آل سعود اليوم».

وجوابًا على ذلك نقول:

أولاً: إن أهل السنة لم يختلفوا في عليّ رضي الله عنه، بل الذي اختلف عليه هم الخوارج، فأين ما يؤيده اختلاف أهل السنة على عليّ رضي الله عنه؟ وكلهم يقر بأنه رابع الخلفاء الراشدين ولله الحمد كما سبق من حديث ابن عمر الذي ذكرناه، قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وذلك أنَّهُم يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو أضل من حمار أهله»[(١)] اهـ. فأين دعوى الاختلاف التي زعمها المؤلف. والعجب أنه ذكر من معتقد أهل السنة ص (٩٠، ٩٦) في إثبات الخلافة للخلفاء الراشدين بالترتيب من واقع كتب أهل السنة التي لم تحك خلافًا كما يدعي الورداني.

فمن ذلك قول صاحب الطحاوية: «ونثبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ أولاً لأبي بكر ثم لعمر ثم لعثمان ثم لعليّ»[(٢)].

وفي لمعة الاعتقاد: قال ابن قدامة رحمه الله: «وهو ـ أي أبو بكر ـ أحق خلق الله بالخلافة بعد النبي ﷺ ثم من بعده عمر ثم عثمان ثم عليّ»[(٣)].

وقد نقل الحافظ ابن حجر عن البيهقي في «الاعتقاد» وبسنده إلى أبي ثور عن الشافعي رحمه الله أنه قال: «أجمع الصحابة وأتباعهم على أفضلية أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ»[(٤)].

---

(١) ص (١١٨).

(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» ص (٦٩٨).

(٣) ص (٣٩) بشرح العلامة ابن عثيمين رحمه الله.

(٤) «الفتح» (٧/ ٢٠).

وبعد يقال للورداني: أين الخلاف الذي ادّعيت عند أهل السنة في علي ابن أبي طالب، وهذا الترتيب إنما جاء من ترتيبهم في الأفضلية فأفضل المسلمين بلا شك هو الذي ينبغي أن يولّى على المسلمين، فلم يكن في عهد الصديق ﷺ أفضل منه لتولى أمر المسلمين، وعند موته أوصى الصديق أن يلي الأمر من بعده عمر الذي هو أفضل مَن عليها يومئذ فما الضير في ذلك، وهل قصر الصديق ﷺ في اختيار الأفضل للمسلمين؟ حاشاه من ذلك. إن عمر ﷺ بولايته للمسلمين ليُعَدّ حسنة من حسنات الصديق ﷺ، وكذا عثمان الذي أجمع عليه المسلمون أنه أفضلهم في عصره كان ولابد أن يتولى أمر المسلمين. فلما مات شهيدًا ﷺ لم يكن عين تطرف بعده أفضل من علي بن أبي طالب ﷺ، وقد وقع هذا الترتيب بحسب الأفضلية ولاشك في ذلك وما وجدنا في هذا منازعًا إلا عند أهل الأهواء.

ثانياً: أن أهل السنة والجماعة يجتمعون حول كل مَن قام بدين الله تعالى ودعا إليه ولا ضير في ذلك ولا عتب عليهم ولا ملامة، بل ولا عيب في مؤازرة حاكم من حكام المسلمين يدعو إلى دين الله وينصر شرعه، أولسنا مأمورين بذلك ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ﴾ [محمد:٧]، فمن نصر دين الله فنحن معه كائنًا مَن كان. ومن المعلوم أن بقاء الدولة مرهون بتحكيم شرع الله تعالى وإقامة العدل والحق وإنصاف المظلوم والأخذ على يد الظالم نسأل الله تعالى أن يعينهم ويعين المسلمين أجمعين. ثم ما ذكرته فخر ومنقبة لآل سعود وفقهم الله حين قرنتهم بمعاوية وخلفاء المسلمين.

ثالثاً: إن أهل السنة والجماعة لا يحابون أحدًا، ولا يداهنون حاكمًا ولا غيره، بل يسدون النصح للمخطئ ويبذلون الوسع في ذلك ويؤدون ما عليهم من واجب النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، فمن رماهم بما ليس فيهم فهو أولى أن يحار عليه ذلك والله حسيبه.

٧ـ رد زعم المؤلف انحياز أهل السنة لبعض العلماء وإهمالهم لجعفر الصادق رحمه الله:

ومن المزاعم والدعاوى الفارغة التي أطلقها المؤلف ما قاله ص(١٠٤): «إن

المتتبع لسيرة أهل السنة مع السلف يتبين له أنَّهُم انحازوا لرموز معينة من السلف ـ كما انحازوا إلى رموز معينة من الصحابة مثلما أشرنا ـ ونبذوا رموزاً أخرى كثيرة لها أطروحتها ونهجها المخالف لهم... وعلى رأس هذه الرموز جعفر الصادق المعاصر للمنصور العباسي والذي بلغ علمه الآفاق... فهو قد قاطعته كتب الفقه والحديث والعقيدة ولم تأخذ شيئًا عنه لأنه يمثل نهجًا غير نهجهم أو بمعنى أدق لكونه يتبنى نهج الإمام عليّ المعادي للحكام».

قلت: في هذا الكلام من المغالطات والمزاعم ما يتضح من خلال الرد في وجوه:

الأول: أما الزعم بانحياز أهل السنة لبعض الصحابة دون بعض أو بعض العلماء دون بعض فهذا ادعاء باطل، ثم ما الانحياز الذي تزعمه إن كنت تزعم أنَّهُم والوا البعض دون البعض فهذا لا يسعفك عليه تاريخ ولا واقع بل العكس هو الصحيح فإن أهل السنة ـ بارك الله فيهم ـ يوالون أصحاب رسول الله جميعهم، وكذا يوالون العلماء ولا يفرقون كما تفعل الرافضة فإنهم الذين انحازوا إلى بعض الصحابة دون البعض بل كفروا جماهير الصحابة إلا نفرًا قليلاً على حد زعمهم وأعلن الروافض أن لا ولاء إلا ببراء فمن والى علي بن أبي طالب لابد أن يبرأ من الخلفاء الثلاثة قبله، هذا من الأدلة الكبيرة على أن الانحياز إنما هو دأب الروافض لا دأب أهل السنة والجماعة، الذين دأبهم الإنصاف والعدل في أحكامهم وأقوالهم، والمتتبع أحوال الروافض يجد أنَّهُم ادعوا موالاة أهل البيت في الوقت الذي ينسبون إليهم أكاذيب وافتراءات لا تليق بهم، بل إن الروافض قد أبغضوا كثيرًا من أئمة أهل البيت كما ترى ذلك في رد الإمام الألوسي عليهم في كتاب «صب العذاب على من سب الأصحاب» حيث قال رحمه الله: «الروافض ينكرون نسب بعض العترة كرقية وأم كلثوم ابنتي رسول الله ﷺ، ولا يعدون بعضهم داخلاً فيها كالعباس عم رسول الله ﷺ وجميع أولاده، وكالزبير ابن صفية عمة رسول الله ﷺ، ويبغضون كثيرًا من أولاد فاطمة رضي الله عنها، بل يسبونهم كزيد بن علي بن الحسين الذي كان في العلم والزهد على جانب عظيم، وقد استشهد على يد المروانية، وكذا يحيى ابنه فإنهم كانوا

يبغضونه أيضًا وكذا إبراهيم وجعفر ابنا موسى الكاظم ﷺ وقد لقبوا الثاني بالكذاب... إلخ»[١] فإذا نظرنا إلى أهل السنة والجماعة ـ بارك الله فيهم ـ وجدنا أنَّهُم يعرفون لأهل البيت حقهم واحترامهم، وسأبين ذلك في الوجه الثاني.

الثاني: حيث إنَّهُم عملوا بوصية رسول الله ﷺ في أهل بيته، في قوله: «وإني تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به... وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي...»[٢] الحديث.

* قال النووي ﷺ: «قال العلماء سميا ثقلين لعظمهما وكبر شأنهما وقيل لثقل العمل بهما»[٣].

* قال الشيخ ابن تيمية ﷺ: «فاتباع القرآن واجب على الأمة بل هو أصل الإيمان وهدى الله الذي بعث به رسوله، وكذا أهل بيت النبي ﷺ تجب محبتهم وموالتهم ورعاية حقوقهم»[٤].

* وقد فقه هذه الرِّعاية والمحبة لأهل البيت الصديق أبو بكر ﷺ حيث قال: «**ارقبوا محمدًا ﷺ في أهل بيته**»[٥].

* وقوله: «**ارقبوا**» أي راعوه واحترموه وأكرموه[٦].

* وقال الحافظ ابن حجر: أي احفظوه فيهم فلا تؤذوهم ولا تسيئوا إليهم[٧].

* وقال الصديق أبو بكر ﷺ أيضًا لعليّ بن أبي طالب: «**والذي نفسي بيده، لقرابة رسول الله ﷺ أحب إليّ أن أصل من قرابتي**»[٨].

---

(١) «صب العذاب» ص (٢٧٨ – ٢٨١) باختصار.

(٢) رواه مسلم: كتاب «الفضائل»: باب فضائل عليّ ﷺ (١٥/ ١٨٨).

(٣) «شرح مسلم» للنووي (١٥/ ١٨٨).

(٤) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٨/ ٤٩١).

(٥) رواه البخاري (٧/ ٧٨).

(٦) «رياض الصالحين» للنووي ص (١٧١).

(٧) «فتح الباري» (٧/ ٧٩).

(٨) البخاري (٧/ ٧٨) ومسلم (١٢/ ٣٢٢).

وأما ما ذكره أهل السنة في كتبهم في المعتقد وغيرها نحو أهل البيت من الحقوق فقد ذكروا هذا الأصل.

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وإن من أصول أهل السنة والجماعة أن يحبون أهل بيت النبي ﷺ ويتولونهم ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ»(١).

* وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «ولا تنكر الوصاية بأهل البيت والأمر بالإحسان إليهم واحترامهم وإكرامهم فإنهم من ذرية طاهرة من أشرف بيت وجد على الأرض فخرًا وحسبًا ونسبًا ولاسيما إذا كانوا متبعين للسنة النبوية الصحيحة الواضحة الجليّة، كما كان عليه سلفهم كالعباس وبنيه، وعليّ وأهل بيته وذريته رضي الله عنهم أجمعين»(٢).

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية أيضًا: «ولا ريب أن محبة أهل بيت النبي ﷺ واجبة»(٣)، وكذا صرح بذلك الفخر الرّازي(٤).

* وقال الألوسي رحمه الله: «إن أهل السنة بأجمعهم يروون في كتبهم فضائل أهل البيت و مآثرهم، كيف لا، وهم يرون فرضية حب أهل البيت ويروون في ذلك عدة أحاديث...» ساق بعضها إلى أن قال: «إلى غير ذلك مما لا يكاد يحصر لا يفرقون بين أحد منهم، وأما الروافض فهم يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض»(٥).

* قلت: يتبين من كلام الألوسي رحمه الله أن الذين انحازوا هم الروافض، وكذلك يفرقون بين الصحابة فيوالون بعضهم ويبغضون بعضهم بل يكفرون بعضهم. وقال الألوسي رحمه الله أيضًا: «إن محبة أهل البيت رضي الله عنهم من الواجبات عندنا معاشر أهل السنة لما سبق من الأخبار الصحيحة والآثار الرجيحة فإنهم الذين يتميز

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٤٠٧).

(٢) «تفسير ابن كثير».

(٣) «منهاج السنة» (٧/ ١٠٢).

(٤) « التفسير الكبير» للفخر الرّازي (٢٧/ ١٦٦).

(٥) «صب العذاب» ص (٢٧٥).

بحبهم إيمان المرء من نفاقه والذين ورثوا النور المبين عمن خصه الله تعالى بإشراقه، فالصلاة بهم تمامًا وبالصلاة عليهم ختامًا ورحمهم موصولة برحم المكارم وزمامها»[١].

* ولست بصدد نقل كل ما ذُكِرَ في كتب أهل السنة بشأن حقوق أهل البيت ولكن أردت فقط دحض ماَ زعمه الورداني من انحياز أهل السنة إلى بعض الصحابة دون بعض فلعل القارئ يدرك أي الفريقين أهدى سبيلاً، أهل السنة أم الروافض ومَن سار في ظلّهم؟

* والعجب أن الورداني قد نقل في ملاحق الكتاب بيان معتقد أهل السنة والجماعة في أهل البيت لكنه تغافل أو تعامى عن إيرادها فانطلق يهرف بما لا يعرف، ويكفي أن أحيل القارئ إلى أرقام الصفحات ليدرك مدى خيانته أو تجاهله الفائق ـ وهاك أرقامها في كتاب الورداني [١٧٨، ١٧٩، ٢٠٠، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٤٢، ٢٥٨] وكل هذه الصفحات فيها ما يدحض زعم الورداني.

ثالثاً: زعمه بأن كتب الحديث قاطعت جعفر الصادق فلم تأخذ عنه، فهذا زعم وافتراء إليك ما يدحضه.

فقد ذكر أهل الحديث في كتبهم ترجمة جعفر الصادق ووثّقوه وأخذوا عنه. قال الحافظ الذهبي في ترجمة الصادق: «جعفر بن محمد [ع]... الإمام الصادق شيخ بني هاشم أبو عبدالله القرشي الهاشمي العلوي النبوي المدني، أحد الأعلام أمه هي أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر التيمي، وأمها هي أسماء بنت عبدالرحمن بن أبي بكر، ولهذا كان يقول: «ولدني أبو بكر الصديق مرتين...» وكان يغضب من الرافضة ويمقتهم، إذا علم أنَّهُم يتعرضون لجده أبي بكر ظاهرًا وباطنًا وهذا لا ريب فيه... إلخ[٢].

قلت: وإشارة الحافظ الذهبي [ع] تعني أن الجماعة من أهل الحديث رووا له في

(١) نفس المصدر ص (٣١٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٥).

كتبهم وسأشير هنا إلى بعض مواضعها ولم ألتزم الترتيب.

فعند مسلم (٣/ ٩) (٤/ ٣٩) (٣/ ١١) (٣/ ٢٦)، والنسائي (١/ ٢٧٠، ٢٩٠) (٢/ ١٦) (٥/ ٢٧٤) (٥/ ٢٣٠) (٥/ ٢٣٦) (١/ ٢٠٨) (٥/ ٢٧٥) (٧/ ٢٢١) (٥/ ١٦٢) (٥/ ١٧٦) (٥/ ١٦٤) (٣/ ٥٨) (٥/ ١٤٣) (١٥٧٥) (٣/ ١٨٨) (٤/ ١٧٧)، وابن ماجه (٢/ ٩٨٨) (١/ ٣٢٢) (٢/ ١٠٥٥) (١/ ١٧)، والترمذي (٤/ ٢٦٧) (١/ ٥٣) (٩/ ٢٦٧)، وأبوداود (١/ ٤٤٤) (١/ ٤٤٣) (٢/ ٣١٠)[١].

فكيف يدعي الورداني الخبيث بأن كتب الحديث أهملته وقاطعته. وقال الحافظ ابن حجر في ترجمته: «جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب الهاشمي أبو عبدالله المعروف بالصادق صدوق، فقيه إمام من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين [بخ مـ عـ]».

قلت: وذلك أيضًا إشارة إلى أن البخاري روى له، ومسلم، وأصحاب السنن الأربعة[٢].

ومما يدحض زعم الورداني أن أهل الحديث قد ذكروا من روى عن جعفر وحدث عنه وكذا عمن حدث جعفر وإليك البيان.

ذكر الحافظ الذهبي في ترجمته أن جعفر الصادق حدث عن أبيه، وعبيد الله بن أبي رافع، وعروة بن الزبير، وعطاء بن أبي رباح وروايته عنه في مسلم[٣]، وجده القاسم بن محمد، ونافع العمري، ومحمد بن المنكدر، والزهري، ومسلم بن أبي مريم، وغيرهم.

---

(١) راجع دفاع عن أبي هريرة ص (١٨٠، ١٨١) لعبد المنعم العليّ.

(٢) بالإضافة إلى هؤلاء فقد روى له أحمد في «المسند» روايات كثيرة راجع دفاع عن **أبي هريرة**، ص (١٨١).

(٣) في حديث وصف حجة النبي ﷺ من طريق جابر بن عبدالله في «صحيح مسلم» (١٢١٨)، ومالك (١٢٨).

وروى عن جعفر ابنه موسى الكاظم ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويزيد بن الهاد، وأبو حنيفة، وأبان بن تغلب، وابن جريج، ومعاوية بن عمار الدهني وابن إسحاق وسفيان الثوري وشعبة بن الحجاج، ومالك وإسماعيل بن جعفر، ووهب بن خالد، وحاتم بن إسماعيل، وسفيان بن عيينة، والحسن بن صالح والحسن بن عياش، وزهير ابن محمد، وحفص ابن غياث، ويحيى القطان وأبو عاصم النبيل وغيرهم[١]، وكالعادة أقول أين زعم الورداني؟

ومما يبطله أيضًا ذكر أهل الحديث له في كتبهم وتراجم الأعلام وإليك بعضها لا كلها بالإضافة إلى ما سبق:

- «التاريخ الكبير والصغير» للبخاري (٢/ ١٦٨) (٢/ ٩١).
- «حلية الأولياء» لأبي نعيم (٣/ ١٩٢).
- «تاريخ الإسلام» للذهبي (٦/ ٤٥).
- و«ميزان الاعتدال» (١/ ٤١٤ - ٤١٥)، و«تذكرة الحفاظ» له أيضًا (١/ ١٦٦).
- «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢/ ١٠٣ - ١٠٥) وغيرها كثير.

ومما يبطل زعمه أيضًا أن العلماء من أهل الحديث وأهل الفقه شهدوا لجعفر بالعلم والفقه والثقة وإليك طرفاً من أقوالهم.

سئل الإمام أبو حنيفة عن جعفر الصادق فقال: ما رأيت أحدًا أفقه من جعفر بن محمد... ثم ذكر الذهبي[٢] قصة له مع أبي حنيفة تدلّ على فقهه وقد أثنى أهل الحديث على بعض سلاسل الأسانيد ومنها الزهري عن زيد العابدين عن أبيه عن جده وهو قول عبدالرازق الصنعاني وأبي بكر بن أبي شيبة كما ذكر ذلك في «مقدمة ابن الصلاح» (٨٥)، و«تدريب الراوي» (٧٧)، و«ألفية العراقي بشرحها (١/ ١٥)، و«توضيح

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٥٥ - ٢٥٦).
(٢) نفس المصدر (٦/ ٢٥٧ - ٢٥٨).

الأفكار» (١/ ٣٠).

كما أثنى على جعفر الإمامُ أبو حاتم فقال: ثقة لا يسأل عن مثله[١]، ووثقه في الحديث ابن معين وغيره[٢].

كما أن كتب القراءات أيضًا لها نصيب من ذكر جعفر الصادق والاحتفاء به، فمن المعلوم أن قراءة حمزة الزيات[٣] جاءت من طريق جعفر الصادق وقد قرأ بهذه القراءة ألوف بل ملايين من المسلمين في شتى البقاع والأصقاع، ولم نسمع أن أحدًا ردها، أفلا يدل ذلك على أن كتب أهل السنة لم تهمل جعفر الصادق وكذا كتب الفقه فمن طالع المغني لابن قدامة وكذا المجموع للنووي وغيرهما يجد أقوال جعفر الصادق وآراءه يذكرها العلماء في كتبهم ويمكن مراجعتها لأنَّها كثيرة، ولو شئت لنقلتها لكن لهذا موضع آخر.

فإذا ما نظرنا في كتب أهل الرفض وجدنا لشخصية جعفر الصادق عندهم نصيب من البغض الكبير، وإن ادعوا أنه الإمام الخامس المعصوم، فقد نسبوا إليه افتراءات وأكاذيب كثيرة وأوردوا روايات من طريقه بالآلاف مكذوبة ومصنوعة ومفتراة عليه، فقد نسبوا إليه أنه طرح القرآن المجيد على الأرض وأهانه، ولا يمكن لمسلم أن يصدق مثل هذا عن جعفر، ولا تحسب أيها القارئ أننا نتجنى على الروافض فإن ما نسبوه لجعفر الصادق رووه في أعظم كتبهم عندهم وهو (الكافي) الذي يعتبرونه كصحيح البخاري عندنا والحكاية أوردها الكليني فيه (١/ ٢٩٢) فراجعها إن شئت لتقف على ما ذكروه في حق هذا الإمام.

وقد يتساءل البعض لماذا يبغض الشيعة الروافض جعفرَ الصادق.

والجواب: لأنه صرح بالتبرؤ ممن سب الشيخين أبي بكر وعمر وذلك متواتر عنه رضي الله عنه، وإليك ما ورد عنه:

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٨٧).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٠٣ - ١٠٥).

(٣) راجع السند للقراءة عند الكلام على الفصل المتعلق برد شبهات الورداني حول القرآن.

فعن عمرو بن قيس الملائي قال: سمعت جعفر بن محمد يقول: برئ الله ممن تبرأ من أبي بكر وعمر.

وقال الحافظ الذهبي: هذا القول متواتر عن جعفر الصادق، وأشهد بالله إنه لبار في قوله غير منافق لأحد ـ قبح الله الرافضة[١].

وعن سالم بن أبي حفصة قال: سألت أبا جعفر وابنه جعفر عن أبي بكر وعمر، قال: يا سالم تولهما، وابرأ من عدوهما، فإنهما كانا إمامي هدي. ثم قال جعفر: يا سالم أيسب الرَّجُل جدّه؟ أبو بكر جدي، لا نالتني شفاعة محمد ﷺ يوم القيامة إن لم أكن أتولاهما وأبرأ من عدوهما[٢]، وهذا السند إلى أبي جعفر وابنه، قال فيه الذهبي: صحيح[٣].

وعن زهير بن معاوية قال: قال أبِي لجعفر بن محمد: إن لي جارًا يزعم أنك تبرأ من أبي بكر وعمر، فقال جعفر: برئ الله من جارك، والله إني لأرجو أن ينفعني الله بقرابتي من أبي بكر[٤].

وأما دعوى الروافض بأن جعفر هو إمام معصوم، فهذه الدعوى التي ألصقوها بجعفر تَبَرَّأَ منها أيضًا.

فقد ذكر الحافظ الذهبي رحمه الله عن عبدالجبار بن العباس الهمداني قال: إن جعفر بن محمد أتاهم وهم يريدون أن يرتحلوا من المدينة، فقال: إنكم إن شاء الله من صالحي أهل مصركم، فأبلغوهم عني مَن زعم أني إمام معصوم مفترَض الطاعة فأنا منه بريء، ومَن زعم أني أبرأ من أبي بكر وعمر فأنا منه بريء[٥].

وأما كتب العقيدة عند أهل السنة فقد نصت على موالاة أهل البيت بما فيهم

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٢٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٩).

(٣) «تاريخ الإسلام» (٦/ ٤٦).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٦).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٩).

جعفر الصادق بل نص بعضهم على ذكر اسمه فمن ذلك:

* ما قاله عبدالقاهر البغدادي وهاك عبارته: «وقالوا ـ أي أهل السنة ـ بموالاة جميع أزواج رسول الله ﷺ وأكفروا من أكفرهن أو أكفر بعضهن».

* وقالوا: بموالاة الحسن والحسين والمشهورين من أسباط رسول الله ﷺ كالحسن بن الحسن، وعبدالله بن الحسن، وعلي بن الحسن زيد العابدين، ومحمد بن علي بن الحسين المعروف بالباهر... وجعفر بن محمد المعروف بالصادق وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى الرضا، وكذا قولهم في سائر أولاد عليّ من صلبه، كالعباس وعمر، ومحمد بن الحنفية، وسائر مَن درج على سنن آبائه الطاهرين، دون مَن مال إلى الاعتزال أو الرفض[1].

رابعاً: أما دعوى الورداني بأن جعفر بن محمد كان يتبنى نهجًا خلاف منهج أهل السنة فهذه دعوى أبرد من الثلج وأوهى من بيت العنكبوت ولا تقوم على قدم وساق، وإني لأعجب كيف يحاول الورداني أن يجعل جعفرًا وجده عليًّا رضي الله عنه ممن يعادون الحكام فيقال له: أي حكام تعني يا ورداني؟ ومَن كان الحكام في عهد عليّ بن أبي طالب غير الصديق، حكَمَ فعدل، ثم تلاه عمر، ثم عثمان، وسار عليٌّ على درب الحق، فأين معاداة عليّ لأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم.

* لقد كان الاحترام المتبادل بين الصحابة وعليّ رضي الله عنهم أمرًا مشاعًا ومنتشرًا بين العامة والخاصة، حتّى جاء الروافض وحاولوا اختلاق الأكاذيب وإشاعة البغضاء والحقد بين النَّاس، وإلصاق التهم بالرعيل الأول خير القرون، ثم استمرت المحبة والاحترام بين آل البيت والتابعين كذلك، ولو شئت أن أذكر الأدلة على ذلك لفعلت، ولكن يمكن الرجوع إليها في كتاب «العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط» للدكتور سليمان بن سالم السحيمي[2]، فقد ذكر منزلة أهل البيت عند أهل السنة والجماعة من الصحابة، والتابعين وغيرهم من ص (٦٠) إلى ص (٢٦٠)،

---

(١) «الفرق بين الفرق»، ص (٣٦٠) وكذا قال الإسفرائيني في «التبصير في الدين»، ص (١٩٦)

(٢) والكتاب من طبع مكتبة الإمام البخاري ـ طبعة أولى.

فراجعها إن شئت تقف على فوائد عظيمة. كما يقال للورداني: لقد حظي جعفر الصادق باحترام الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور ولاشك في ذلك، فهل سمعت عن ثورة قادها الصادق ضد المنصور حتّى يقول هذا الكلام في حق جعفر الصادق؟ والحق أن الورداني لما رأى انتشار فضائل الشيخين أبي بكر وعمر أرّقه ذلك وقضّ مضجعه فحاول اختلاق الأكاذيب، والمزاعم الباطلة، ليظهر أمام النَّاس بمظهر المدافع عن أهل البيت، ولكن محاولته هذه المرة بل وفي كل مرة تبوء بالفشل.

وهنا أطرح عليه سؤالاً لماذا يعادي على زعمك جعفرُ الصادق الحكامَ؟ وكذا لماذا يعادي جده عليّ بن أبي طالب الحكامَ؟ وما الدليل على ما زعمت؟

إن كلام الرافضي هذا فيه زج بآل البيت الأطهار في مصاف الخوارج من حيث لا يشعر ـ وحاشاهم من ذلك ـ وقد سبق التنبيه مرارًا على مسلك المؤلف في تبني خط الخوارج ومَن على شاكلتهم في الخروج على أئمة الحق والهدى من سلاطين وحكام وأمراء.

٨ ـ الرد على زعم المؤلف نفي خصائص الرسول ﷺ:

ومن المزاعم التي أطلقها المؤلف نفي خصائص الرسول ﷺ، يقول ص (١٥٢): «**وقد يتبنى أهل السنة فكرة تمييز الرسول ﷺ عن بقية الرسول [كذا قال ولعله الرسل] ولا يوجد نص في القرآن يشير إلى ذلك وإنما هناك كَمٌّ من الروايات ترفع الرسول فوق جميع الرسل، ويجعل له مكانة خاصة مميزة عند الله**».

قلت: لاشك أن هذا زعم باطل عاطل، وتجاسر وجرأة على الله ورسوله وإلا كيف ينفي أن يكون للرسول ﷺ خصائص، ويصف خصائص الرسول بأنها فكرة متبناة؟ والأدهى من ذلك الادعاء بأنه لا يوجد نص قرآني يشير إلى خصائص الرسول. أليس هذا الكلام من الجور والبهتان بمكان...؟

ففي القرآن نصوص كثيرة تشير إلى خصائص الرسول ﷺ **كذا في السنة** بل من حكمة الله تعالى تفضيل بعض النبيين على بعض كما قال سبحانه: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا**

بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ﴾ [البقرة:٢٥٣]... الآية.

ومن خصائص الرسول ﷺ كونه خاتم النبيين فلا نبيّ بعده ﷺ، قال تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب:٤٠]... الآية.

وخصه الله تعالى بالقرآن وهو الآية الكبرى والمعجزة العظمى، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشورى:٥٢]... الآية.

وخصه الله تعالى بعموم رسالته إلى الإنس والجن وللناس كافة، قال تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأعراف:١٥٨]... الآية.

وأما في السنة فقد ذكرت خصائص كثيرة لرسول الله ﷺ جمع منها الإمام أبو سعيد النيسابوري ستين خصلة في كتاب «**شرف المصطفى**»[(١)] وأوصلها بعضهم إلى ثلاثمائة وجمع بعضهم ما يربو على الألف وهو الإمام السيوطي في كتابه «**كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب**» جمعها في عشرين عامًا. وكذلك جمع شيخ الإسلام ابن الملقن كتابًا في ذلك وقال بعض الحفاظ: الحق عدم حصر الخصائص ورجح هذا القول الشيخ محمد ابن مانع في شرح السفارينية وقال وهو الصواب[(٢)].

ولا عجب فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وهو ذو الفضل العظيم، وهو سبحانه أعلم حيث يجعل رسالته.

٩- اتهام المؤلف لأهل السنة بمشابهة اليهود والنصارى في القول بخصائص الرسول ﷺ:

ومن الفواقر قول الورداني ص (١٥٢): «ومثل هذه الفكرة [يعني القول

---

(١) وهو كتاب في ثمان مجلدات.

(٢) «الكواكب الدرية» ص (٢٧٩) للشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع.

بخصائص الرسول] إنما تواكب فكرة المسيح ابن الله، وعزير ابن الله عند اليهود والنصارى، فكلاهما عمدا إلى عزير وعيسى فربطوهما بالله سبحانه في محاولة لتمييزهما عن الآخرين تمامًا كما فعل أهل السنة مع رسول الله» اهـ.

قلت: الله أكبر كبرت كلمة تخرج من فيك! والله حسيبك، هل يستوي أهل التوحيد وأهل الشرك؟

هل يستوي مَن يدعي لله الولد ومن يعلن التوحيد الخالص لله رب العالمين؟

هل يستوي من يدعي أن عزيرًا ابنُ الله، ومَن يخلص لله الدين؟

كيف تشبه أهل السنة باليهود والنصارى؟

كيف تشبه أهل السنة بمن قال الله فيهم: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣].

كيف تشبه أهل السنة بمن قال الله فيهم: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٣٠] مَن مِنْ أهل السنة ادعى أن لله ولدًا حتى يقول الرافضي هذا الكلام المفترى؟ فانظر كيف يحاول بكل ما استطاع تكفير أهل السنة؟

وإن ما سطره الورداني هنا يعتبر تمهيدًا وتوطئةً لنتيجة سيئة خلص إليها وهي نفي شفاعة النبي ﷺ وردها بالهوى، فانظر أولاً كيف زعم نفي خصائص الرسول ﷺ ثم اتهم أهل السنة بمشابهة اليهود والنصارى، ثم يقول ص (١٥٢) زاعمًا أن القول بالشفاعة يناقض سلطان الله ونفوذه فيقول: **«وإذا كان محمد قد مُنِحَ الحق في إنقاذ أمته من النار بعد أن أدخلهم الله فيها، فهذا يعني أن الله سبحانه قد تنازل له عن شيء من سلطانه ونفوذه، بل ردّ قضاءه من أجله»**.

قلت: ما زعمه هنا يحتاج إلى رد عليه من وجوه.

أولها: أقول حاشا لله تعالى من هذا الكلام، وتعالى الله عما يقول الورداني علوًا كبيرًا، فقد بنَى كلامه هذا على عدم فقه لمعنى الشفاعة فظن بربه ظن السوء، وأساء

الأدب مع النبي ﷺ فأطلق تلك العبارة السابقة «**وإذا كان محمد... إلخ**» هكذا قال... وإن دل ذلك فإنما يدل على مدى الجفاء وعدم المبالاة.

فالشفاعة: التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة.

قال بعض العلماء: وحقيقة أمر الشفاعة ـ أي الفائدة منها ـ أن الله ﷻ أراد أن يغفر للمشفوع له ويبين فضل الشافع وكرامته أمام الناس لينال المقام محمود، ومن المعلوم أن من قَبِل الله شفاعته فهو بمنزلة عالية، فيكون في هذا إكرام للشافع من وجهين:

ـ الأول: إكرام الشافع بقبول شفاعته.

ـ الثاني: ظهور جاهه وشرفه عند الله تعالى[١].

ثانيها: أن الأحاديث الواردة في الشفاعة متواترة مقطوع بصحتها، لا ينكرها إلا ضال.

قال القاضي عياض رحمه الله: «مذهب أهل السنة جواز الشفاعة عقلاً ووجودها سمعًا بصريح قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾[طه:١٠٩]، وقوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾[الأنبياء:٢٨]، وأمثالها وبخبر الصادق ﷺ وقد جاءت الآثار التي بلغت بمجموعها التواتر بصحة الشفاعة في الآخرة لمذنبي المؤمنين، وأجمع السلف والخلف ومن بعدهم من أهل السنة عليها[٢]، وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وجاءت الأحاديث في إثبات الشفاعة المحمدية المتواترة»[٣].

ثالثها: أن الشفاعة نوعان، خاصة بنبينا محمد ﷺ وهي أنواع كما ذكر أهل العلم، وعامة يدخل فيها غيره أيضًا من الملائكة والأنبياء والمؤمنين والشهداء والصالحين.

---

(١) «القول المفيد على كتاب التوحيد» (١/ ٤٤/ ٤٤٢).

(٢) «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٣٥).

(٣) «فتح الباري» (١١/ ٤٣٤).

فأما الخاصة: فمنها التي يشفع فيها ﷺ لأهل الموقف ليريحهم الله تعالى من هول الموقف وهي المقام المحمود[١] الذي أعطاه لنبيه ﷺ والذي من توابعه إخراج عصاة الموحدين بشفاعة النبي ﷺ. وثمة شفاعات أخرى للنبي ﷺ ذكرها العلماء في هذا الباب[٢].

أما الشفاعة الخاصة فقد ذكرت في القرآن وهي من خصائص النبي ﷺ خلافًا لما زعمه الورداني حيث قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾ [الإسراء:٧٩]، وقد فسر أعرف الخلق بربه المقام المحمود بالشفاعة العظمى يوم القيامة.

فعن كعب بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يبعث الناس يوم القيامة فأكون أنا وأمتي على تلّ، ويكسوني ربي حلة خضراء، ثم يؤذن لي فأقول ما شاء الله أن أقول فذاك المقام المحمود**»[٣].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ في قول الله عز وجل: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾[الإسراء:٧٩]، قال: «**هو المقام الذي أشفع فيه لأمتي**»[٤].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الشمس تدنو حتى يبلغ العرق نصف الأذن فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم فيقول: لست صاحب ذلك، ثم بموسى فيقول كذلك، ثم بمحمد فيشفع بين الخلق فيمشي حتى يأخذ بحلقة الجنة، فيومئذ يبعثه الله مقامًا محمودًا، يحمده أهل الجمع كلهم**»[٥].

---

(١) «فتح الباري» (١/ ٥٢٣)

(٢) ذكرها في «فتح الباري» (١٣/ ٤٦٨)، و«شرح الطحاوية» ص (٢٩٠).

(٣) رواه أحمد (٢/ ٤٧٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٧٢) وغيرهم، وحسّنه الترمذي وكذا الألباني برقم (٢٣٦٩) في «السلسلة الصحيحة».

(٤) رواه ابن حبان (٦٤٤٥)، والحاكم (٢/ ٣٦٣)، وأحمد (٣/ ٤٥٦)، وصححه الحاكم ووافقه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٥) رواه ابن خزيمة في التوحيد ص (١٩٩)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» برقم (٣٤٦٠).

كذلك قوله ﷺ: «**أعطيتُ خمسًا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي، نُصِرْتُ بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصلِّ، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة**»(١).

وأما العامة: فشفاعته لأهل الكبائر وليست خاصة بالنبي ﷺ بل تكون له ولغيره من الأنبياء والملائكة والمؤمنين، ويدل عليها أحاديث كثيرة منها:

حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وفيه: «فيقول الله تعالى: شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قد عادوا حممًا»(٢).

قال شارح الطحاوية رحمه الله: «وشفاعته (يعني النبي ﷺ) في أهل الكبائر من أمته ممن دخل النار فيخرجون منها، وقد تواترت بهذا النوع الأحاديث... وهذه الشفاعة يشاركه فيها الملائكة والنبيون والمؤمنون أيضًا وهذه الشفاعة تتكرر منه ﷺ أربع مرات(٣).

رابعها: أنه لا يلزم من إثبات الشفاعة ما ذكره هنا لأنه بَنَى ما ذكره على فَهْم فاسد، فإن أهل العلم من أهل السنة وضّحوا أن الشفاعة عند الله تعالى ليست كالشفاعة عند المخلوق، فإن الشفاعة لا تكون إلا بشرطين(٤):

أ) أن تكون بعد إذن الله تعالى: وذلك لقوله ﷻ: ﴿**مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ**﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقوله تعالى: ﴿**إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰ**﴾ [النجم:٢٦].

---

(١) رواه البخاري (٣٣٥) (٤٣٨) (٣١٢٢)، ومسلم (٥٢١)، والنسائي (١/ ٢٠٩)، والبخاري (١/ ٣٢٢ – ٣٢٣) من حديث جابر، وعند مسلم من حديث أبي هريرة (٥٢٣)، وأحمد (٢/ ٤١٢)، والترمذي (١٥٥٣) ولفظه: «**فضّلت على الأنبياء بست...**» وذكر منها.

(٢) رواه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) (٣٠٢).

(٣) «شرح الطحاوية» ص (٢٩٠).

(٤) «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٣٥)، «مجموع الفتاوى» (١/ ١٢٦ – ١٣٩).

ب) رضى الله تعالى عن الشافع والمشفوع له وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾[الأنبياء:٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾ [النجم:٢٦].

قال أهل العلم: «الشفاعة عند الله ليست كالشفاعة عند البشر، فإن الشفيع عند البشر كما أنه شافع للطالب شفعه في الطلب، بمعنى أنه صار به شفعًا فيه بعد أن كان وترًا، فهو أيضًا قد شفع المشفوع إليه فبشفاعته صار فاعلاً، فقد شفع الطالب والمطلوب منه، والله تعالى وتر، لا يشفعه أحد، فلا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، فالأمر كله إليه، فلا شريك له بوجه، فسيد الشفعاء يوم القيامة إذا سجد حمد الله تعالى، فقال له: «ارفع رأسك، وقل يسمع، وسلْ تُعْطَ، واشفع تُشَفَّع»، فيحد حدًا فيدخلهم الجنة. فالأمر كله لله كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران:١٥٤]، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران:١٢٨]، وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، فإذا كان لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه لمن يشاء، ولكن يكرم الشفيع بقبول شفاعته كما قال ﷺ: «**اشفعوا تؤجروا ويقضي الله على لسان نبيه ما يشاء...**»، فإذا كان سيد الخلق وأفضل الشفعاء يقول لأخص الناس به (لا أملك لكم من الله شيء) فما الظن بغيره، وإذا دعاه الداعي وشفع عنده الشفيع، فسمع الدعاء، وقبل الشفاعة، لم يكن هذا هو المؤثر فيه كما يؤثر المخلوق في المخلوق، فإنه سبحانه هو الذي جعل هذا يدعو ويشفع، وهو الخالق لأفعال العباد، فهو الذي وفَّقَ العبد للتوبة ثم قبلها، وهو الذي وفَّقَه للعمل، ثم أثابه، وهو الذي وفّقه للدعاء، ثم أجابه، وهذا يستقيم على أصول أهل السنة المؤمنين بالقدر في أن الله خالق كل شيء[1].

ومن هذا تعلم أن ما ذكره الورداني لا يثبت على بساط البحث والحقيقة، ويتبين أيضًا أن شفاعة الرسول ﷺ وغيره تكون بإذن الله تعالى ورضاه، فليس في هذا منافاة لعدل الله تعالى، ولا رد لقضاء الله تعالى الذي قضاه بل أمور المعتقد كلها تنتظم في سلك واحد لا اختلاف ولا تضاد لسلامة مصدرها.

---

(١) «شرح الطحاوية» ص (٣٠٠ – ٣٠٢).

خامسها: أن كلام الرافضي يدل على أنه لم يفْقَه مَعنى الوعد والوعيد لا في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ، فوعده سبحانه لعبده لا يُخْلَف أبدًا كما قال: ﴿لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [الروم:٦]، وكذا قوله: ﴿لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [الزُّمَر:٢٠]، وقوله: ﴿وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ ۖ وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يُوعَدُونَ﴾ [الأحقاف:١٦].

أما الوعيد فالله ﷻ فيه بالخيار إن شاء عاقب وإن شاء عفا وغفر؛ إذ الأمر يرجع إليه من قبل ومن بعد، ويوضح هذا الأمر بجلاء قوله ﷺ: «**من وعده الله على عمل ثوابًا، فهو منجزه له، ومن وعده على عمل عقابًا فهو فيه بالخيار**»[(١)].

وذلك لأنه سبحانه رحيم ودود سبقت رحمته غضبه يحب الرحمة ويحب من عباده الرحماء، ولاشك أن القول بنفي الشفاعة عن العصاة قول فيه تعنت وغلق لباب الرجاء بل فيه تَعَدٍ على قول الله ورسوله ولاشك أن من رحمة الله تعالى لعباده العصاة دخولهم في الشفاعة، التي يحاول الورداني أن يحجر واسعًا. وليس معنى هذا الكلام أن ينبعث الإنسان في المعاصي والآثام ويتّكل على شفاعة خير الأنام ﷺ بل ينبغي على المسلم أن يتوب إلى الله تعالى من الذنوب والآثام ويكون بين الخوف والرجاء فهُما للمؤمن كالجناحين للطائر، كما قال بعض السلف. ولاشك أن أحاديث الشفاعة تحمل الرجاء.

ثم يقول الورداني ص (١٥٢): «**وإذا تصورنا أن الله سبحانه قد منح محمد**[(٢)] **هذا الحق فإننا بهذا ننسب الظلم إلى الله**».

قلت: سبحانك ربي ـ إن هذا التصور الذي تصوره نشأ عن ضيق عطن وجهل فاضح، وعدم فهم لقضية الشفاعة. فلقد ضاق صدره عن الجمع بين نصوص الوعد والوعيد لذا انحرف في الفهم وترتب على ذلك ما تفوه به هنا. والعجب أنه قال في هامش الكتاب ص (١٥٢) هامش (٣): «**هناك عدة نصوص تشير إلى الشفاعة في القرآن ولكنها بيد الله وبإذنه وليس للرسول ﷺ دورٌ فيها**».

---

(١) رواه أبو يعلى (٢/ ٨٣٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٩٦٠).

(٢) كذا، والصواب: [محمدًا].

قلت: والسؤال الموجه إلى الورداني: ما معنى الشفاعة؟ فلو أجاب عليه لأغناه ذلك عما أورد هنا من التساؤلات والترهات والمزاعم الباطلة.

وأما قوله: «**ولكنها بيد الله وبإذنه وليس للرسول ﷺ دور فيها**» نعم لا تقع الشفاعة إلا بإذن الله وليس هذا الشرط هو الوحيد بل لابد من الشرط الآخر وهو رضا الله عن المشفوع له والشافع، وقد سبق.

ثم يقال للورداني: ما معنى الشفاعة التي ذكرتها في الهامش ونفيتها في صلب الكتاب، ثم ما معنى قولك: «لا دور للرسول فيها» هل تعني به أن الرسول ﷺ يشفع بدون إذن الله تعالى ورضاه؟ فهذا ما لا يقوله مسلم أبدًا. أم تعني به نفي الشفاعة العظمى للنبي ﷺ؟ وهذا ما لا سبيل إليه، فإن القرآن والسنة صرّحا بها.

وإن كنت تعني أن النبي ﷺ لا يشفع لأهل الكبائر فقد ألحقت نفسك بالخوارج والمعتزلة وبعض الرافضة؛ الذين نفوا تلك الشفاعة وخالفوا ما تواتر عن النبي ﷺ وإجماع الأمة، وإن كنت تكتب بلا وعي...

دع عنك الكتابة لست منها ... ولو سوّدتَ وجهَكَ بالمداد

وأما المسلم المتّبع فهو مؤمن بالشفاعة، ويؤمن بأن النبي ﷺ يدعو ربه يوم القيامة ويسجد بين يديه بإذنه سبحانه، ويقول له الرب سبحانه: «**ارفع رأسك، وقل يسمع، وسل تعط، واشفع تشفع**»[1] ففي هذا إظهار لفضيلة نبينا محمد ﷺ.

ثم يعلل ما سبق من زعمه فيقول ص (١٥٢): «**إذ كيف يحرم أهل الأمم السابقة فرصة النجاة من النار بشفاعة رسلهم**».

قلت: وما الذي حال دون ذلك إلا فهمك السقيم، وجهلك المركب، وافتراضك العقيم؟ وجهلك بالسنة الثابتة عن النبي ﷺ في ثبوت الشفاعة للأنبياء السابقين في أممهم، فقد سبق أن ذكرنا أن للأنبياء شفاعة وكذا للملائكة، وكذا

---

(١) جزء من حديث أبي سعيد الخدري، رواه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤)، وأحمد (٢/ ٤٣٥).

للمؤمنين يشفع بعضهم لبعض، ولا بأس أن أُذكِّر بحديث أبي سعيد الخدري بطوله ففيه من الفوائد العظيمة التي تردّ على الورداني وأمثاله، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا خلص المؤمنون من النار يوم القيامة، وأمنوا، فما مجادلة أحدكم لصاحبه في الحق يكون له في الدنيا بأشد مجادلة له من المؤمنين لربهم، في إخوانهم الذين أدخلوا النار. قال: يقولون: ربنا إخواننا كانوا يصلون معنا، ويصومون معنا، ويحجون معنا، فأدخلتهم النار، فيقول: اذهبوا فأخرجوا من عرفتم، فيأتونهم، فيعرفونهم بصورهم، لا تأكل النار صورهم، فمنهم من أخذته النار إلى أنصاف ساقيه، ومنهم من أخذته إلى كعبيه، فيخرجونهم، فيقولون: ربنا أخرجنا من أمرتنا، ثم يقول: أخرجوا من كان في قلبه وزن دينار من الإيمان، ثم مَن كان في قلبه وزن نصف دينار، حتى يقول: من كان في قلبه مثال ذرة**» قال أبو سعيد: فمن لم يصدق بهذا فليقرأ الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٤٠]، قال: فيقولون: ربنا قد أخرجنا من أمرتنا، فلم يبق في النار أحد فيه خير. قال: **ثم يقول الله: شفعت الملائكة وشفع الأنبياء وشفع المؤمنون، وبقي أرحم الراحمين. قال: فيقبض قبضة من النار أو قال قبضتين ـ ناس لم يعملوا لله خيرًا قط، قد احترقوا حتى صاروا حممًا، قال: فيؤتى بهم إلى ماء يقال له: ماء الحياة، فيصب عليهم فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل، فيخرجون من أجسادهم مثل اللؤلؤ، في أعناقهم الخاتم: عتقاء الله، قال: فيقال لهم: ادخلوا الجنة فما تمنيتم أو رأيتم من شيء فهو لكم. قال: فيقولون: ربنا أعطيتنا ما لم تعط أحدًا من العالمين. فيقول: فإن لكم عندي أفضل من هذا. فيقولون: ربنا وما أفضل من ذلك؟ قال: فيقول: رضائي عليكم فلا أسخط عليكم أبدًا**»[1].

بل ثبت في أحاديث أخرى ثبوت شفاعة القرآن لقارئه، وشفاعة الشهيد لأهله، وشفاعة الصيام، وشفاعة أولاد المؤمنين... فماذا يقول في تلك الشفاعات؟ قال شيخ

---

(١) رواه البخاري (٧٤٣٩) مختصرًا، ومسلم (٣/ ٢٥)، وأحمد (٢/ ٩٤) واللفظ له، وعبدالرازق (١١/ ٤٠٩)، والنسائي (٨/ ١١٢ – ١١٣)، وابن ماجه (٦٠)، والترمذي (٢٥٩٨) وقال: حسن صحيح.

الإسلام ابن تيمية: «بعض الأنبياء يشفع للأخيار من أمته بعد الإذن»[1].

*** الرد على الورداني في دعواه ببطلان حديث: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»:**

ولم يقتصر على ماسبق بل زاد الطين بلة حيث قال ص (١٥٢): «**ويروي أبو داود عن الرسول ﷺ شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي وهذه الرواية اخترعت من أجل الحكام، إذ أن الكبائر في الأصل ترتبط بهم لا بالمسلمين**».

وما ذكره باطل من وجوه:

أولها: أن الرواية للحديث ثابتة وصحيحة، فقد رواها الترمذي (٢٤٣٦)، وابن ماجه (٤٣١٠)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص (٢٧١)، وابن حبان (٤٦٧٦)، والحاكم (١/ ٦٦) وغيرهم من حديث جابر.

ورواه الترمذي (٢٤٣٥)، وأحمد (٣/ ٢١٣)، وأبو داود (٤٧٣٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص (٢٧٩)، وابن حبان (٦٤٦٨) وغيرهم من حديث أنس رضي الله عنه.

فهل أجمع هؤلاء الأفاضل من العلماء وهم من بلدان مختلفة ومن جهات مختلفة وفي أزمنة مختلفة هل تواطأ هؤلاء على اختلاق هذا الحديث كما زعم الذي افترى على أهل السنة؟ إن أهل السنة أعظم في نفوسهم من أن يختلقوا حديثًا بل كلمةً وينسبوها إلى رسول الله ﷺ، فكيف وهُمْ حراس العقيدة، والمدافعون عن حمى الشريعة؟

ثانيها: أن الحديث لم يفرق بين الحكام وغيرهم كما يزعم الورداني حيث نزّه المحكومين من المسلمين عن فعل الكبائر، وعصب الكبائر وفعلها برأس الحكام وهذا ما لا يرد به نص ولا يسعفه واقع فأين الدليل على التفريق المزعوم؟ وما كان هذا سبيله، أولى أن يطرح ويضرب به في وجه صاحبه.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ١٧٩-١٨١).

ثالثها: مما يقصم ظهر الورداني أنه قد ورد في السنة من الوعيد الشديد في حق الحكام الظلمة الذين يسلكون مسلك الجور مع رعيتهم، فقد ورد الوعيد بأنهم لا يدخلون في شفاعة النبي ﷺ حيث يقول النبي ﷺ: «**صنفان من أمتي لن تنالهم شفاعتي؛ إمام ظلوم غشوم، وكل غالٍ مارق**»[(١)]، فكيف يزعم الورداني أن حديث: «**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**» وُضِع للحكام وأنه مختلق[(٢)].

رابعها: لقد اشتد نكير السلف رحمهم الله على مَن نفى الشفاعة وعدّوه من الخوارج والمعتزلة وغيرهم من أهل البدع.

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه: «من كذب بالشفاعة فلا نصيب له فيها»[(٣)].

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: خطب عمر رضي الله عنه فقال: إنه سيكون في هذه الأمة قوم يكذبون بالرجم، ويكذبون بالدجال، ويكذبون بعذاب القبر، ويكذبون بالشفاعة، ويكذبون بقوم يخرجون من النار[(٤)].

قلت: ولعل ما ذكره عمر رضي الله عنه وقع كما أخبر فأحرى بهذا الأثر أن يكون من المرفوع حكمًا الموقوف قولاً؛ لأن فيه الإخبار بأمر غيبي، ولا مجال للاجتهاد فيه وأكبر شاهد على وقوع هذه الأمور نفي الورداني لحديث الشفاعة وسبقه أيضًا نفيه لحد الرجم، ومن يدري لعل الورداني يخرج علينا بطامات أخرى نسأل الله العافية.

وقد ثبت أيضًا في صحيح مسلم إنكار جابر بن عبدالله على يزيد الفقير لمّا شغفه رأي الخوارج في إنكار الشفاعة حيث بيَّن له جابر بن عبدالله[(٥)].

---

(١) رواه أبو إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (٥/ ١٢٠/ ٢)، والجرجاني في «الفوائد» (١/ ١١٢) وغيره من حديث أبي أمامة وحسّنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» برقم (٤٧٠) **ومنه نقلت.**

(٢) ومن الفواقر أن الورداني قد ألّف كتابًا بعنوان «أحاديث نبوية اخترعتها السياسة» **ذكر فيه** هذا الحديث وغيره من الأحاديث التي ردها بالهوى.

(٣) رواه سعيد بن منصور كما ذكر الحافظ في «الفتح» (١١/ ٤٣٤) وصحح سنده.

(٤) رواه البيهقي في «البعث والنشور» ونقله في «الفتح» (١١/ ٤٣٤).

(٥) رواه مسلم (٢/ ٥٠ ـ ٥٢).

وقد روى عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ تلا قول الله عز وجل في إبراهيم: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ ۖ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي ۖ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم:٣٦]... وقال عيسى عليه السلام: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة:١١٨]، فرفع يديه وقال: اللّهُمَّ أمتي أمتي، وبكى، فقال الله عز وجل: يا جبريل، اذهب إلى محمد ـ وربك أعلم ـ فسله: ما يبكيك؟ فأتاه جبريل عليه السلام فسأله فأخبره رسول الله ﷺ بما قال وهو أعلم فقال الله: يا جبريل، اذهب إلى محمد فقل: إنا سنرضيك في أمتك ولا نسوءك.

قال الإمام النووي رحمه الله: هذا الحديث مشتمل على أنواع من الفوائد منها بيان كمال شفقة النبي ﷺ على أمته واعتنائه بمصالحهم واهتمامه بأمرهم، ومنها استحباب رفع اليدين في الدعاء، ومنها البشارة العظيمة لهذه الأمة زادها الله تعالى شرفًا بما وعدها الله تعالى بقوله: «**سنرضيك في أمتك ولا نسوءك**» وهذا من أرجى الأحاديث لهذه الأمة أو أرجاها، ومنها بيان عظم منزلة النبي ﷺ عند الله وعظيم لطفه سبحانه به ﷺ والحكمة في إرسال جبريل لسؤاله ﷺ إظهار شرف النبي ﷺ وأنه بالمحلّ الأعلى فيسترضي ويكرم بما يرضيه والله أعلم. وهذا الحديث موافق لقول الله عز وجل: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [الضُّحى:٥].

وقد يتساءل البعض لماذا يحرّض الورداني على نفي القول بالشفاعة؟

ولعل الإجابة تتضح إذا علمتَ ـ أيها القارئ ـ أن بعض الروافض أنكر القول بالشفاعة، ومن ثم تابعهم وشايعهم الورداني، هذا بالإضافة إلى مَن أنكرها من الطوائف الأخرى الضالة، كالخوارج والمعتزلة. وقد أثبت ذلك العلامة ابن حزم رحمه الله حيث يقول: «اختلف الناس في الشفاعة فأنكرها قوم وهم المعتزلة والخوارج... وذهب أهل السنة والأشعرية والكرامية وبعض الروافض إلى القول بالشفاعة»[1].

(١) «الفصل في الملل والنحل» (٤/ ٥٣).

*** الرد على الورداني في استبعاد وقوع النسيان من النبي ﷺ:**

فقد أورد حديث الشفاعة من صحيح البخاري ثم دسّ في الحديث عبارة يستبعد فيها وقوع النسيان من النبي ﷺ، فيقول ص (١٥١): «**يروي البخاري عن الرسول ﷺ: فأستأذن على ربي... فيؤذن لي ويلهمني محامد أحمده بها لا تحضرني الآن ـ تأمل الرسول ينسى ـ فأحمده بتلك المحامد وأخرّ له ساجدًا...**» الحديث.

والذي استوقفني العبارة التي وضعها بين الخطين حيث حشرها هكذا في سياق الحديث وكأنه استبعد وقوع النسيان من الرسول ﷺ ويدعو في الوقت نفسه القارئ للتعجب من هذا ولكن يتضح الرد عليه من وجوه:

أولها: أقول: ما الذي دفع الورداني ليقول هذه العبارة ويحشرها في الحديث هكذا؟ لعل القارئ لا يدرك لماذا فعل ذلك والجواب أنه فعل ذلك لأنه يسير حسب مذهب الرافضة الذين لا يجيزون السهو والنسيان على الأنبياء مطلقًا، ولاشك أن هذا على إطلاقه فيه نوع من المبالغة ويؤيد ما ذكرته عن الورداني أنه هاجم أهل السنة ص (٦٥) لأنهم يجوزون السهو والنسيان على الأنبياء في غير التبليغ ولاشك أن معتقد الروافض في هذا مخالف للثابت عن الأنبياء، وأنهم يجري عليهم النسيان بمقتضى الطبيعة البشرية ولكن النسيان في غير التبليغ طبعٌ كما هو متفق عليه بين أهل السنة.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه:١١٥].

وثبت عن نبينا ﷺ **أنه سها في صلاة الغداة**، فعن عبدالله بن بحينة رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قام من **اثنتين من الظهر** ولم يجلس بينهما، فلما قضى صلاته سجد سجدتين، ثم سلم بعد ذلك[1].

بل ورد ما هو أصرح من ذلك من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال ﷺ: فلما سلم قيل: يا رسول الله أحدثَ في الصلاة شيء؟ قال: «**وما ذاك؟**» قالوا: صليت

(١) رواه البخاري، كتاب «السهو»: باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة (٣/ ١١١).

كذا وكذا. فثنى رجليه واستقبل القبلة وسجد سجدتين ثم سلم. فلما أقبل علينا بوجهه قال: «**إنه لو حدث في الصلاة شيء لنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر مثلكم، أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني، وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب، فليتم عليه ثم ليسلم ثم يسجد سجدتين**»[(١)].

* قال الحافظ ابن حجر رحمه الله وفيه دليل على جواز وقوع السهو من الأنبياء عليهم السلام في الأفعال، قال ابن دقيق العيد: وهو قول عامة العلماء والنظار، وشذت طائفة فقالوا: لا يجوز على النبي السهو، وهذا الحديث يرد عليهم لقوله ﷺ: «**أنسى كما تنسون**»، ولقوله: «**فإذا نسيت فذكروني**» أي بالتسبيح وغيره[(٢)].

* وقال ابن حزم رحمه الله: «والسهو منهم ـ أي الأنبياء ـ قد ثبت بيقين وأيضًا ندب الله تعالى لنا التأسي بهم ولا يمنع من وقوع السهو منهم لأن التأسي بالسهو لا يمكن إلا بسهو منا وإننا مأمورون إذا سهونا أن نفعل كما فعل رسول الله ﷺ إذا سها»[(٣)].

قلت: مما سبق يتبين أن الروافض شذّوا في القول بعصمة الأنبياء مطلقاً من السهو والنسيان.

وليتهم وقفوا عند هذا الحد بل زادوا الطين بلة فادعوا العصمة لاثني عشر إمامًا عندهم بل رفعوا من شأنهم وجعلوهم أعلى من مرتبة الأنبياء وإليك بيان معتقدهم في ذلك:

ـ قال شيخهم المدعو المفيد: «إن الأئمة القائمين مقام الأنبياء في تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وحفظ الشرائع، وتأديب الأنام معصومون كعصمة الأنبياء، وأنهم لا يجوز منهم صغيرة، وأنه لا يجوز منهم سهو في شيء من الدين ولا ينسون شيئًا من الأحكام وعلى هذا سائر الإمامية، إلا من شذّ منهم، وتعلق بظواهر روايات لها

---

(١) رواه البخاري (١/ ٦٠٠) كتاب «الصلاة»: باب التوجه نحو القبلة حيث كان.

(٢) «فتح الباري» (١/ ٦٠١)

(٣) «الفصل» (٤/ ٢).

تأويلات على خلاف ظنه الفاسد في هذا الباب»[١].

ـ وقال المجلسي: «واعلم أن الإمامية ﷺ اتفقوا على عصمة الأئمة عليهم السلام من الذنوب صغيرها وكبيرها فلا يقع منهم ذنب أصلاً لا عمدًا ولا نسيانًا ولا لخطأ في التأويل ولا للإسهاء عن الله سبحانه»[٢].

ـ وقال محمد رضا المظفر: «ونعتقد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصومًا من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن من سن الطفولة إلى الموت عمدًا وسهوًا، كما يجب أن يكون معصومًا من السهو والخطأ والنسيان»[٣].

ـ بل سحب الخميني هذا الحكم السابق على جميع الفقهاء الروافض فقال: «نحن نعتقد أن المنصب الذي منحه الأئمة للفقهاء ولا يزال محفوظًا لهم، لأن الأئمة لا يتصور فيهم السهو أو الغفلة ونعتقد فيهم الإحاطة بكل ما فيه مصلحة للمسلمين، كانوا على علم بأن هذا المنصب لا يزول عن الفقهاء من بعدهم بمجرد وفاتهم»[٤].

قلت: صدق العلامة ابن حزم ﷺ حيث يقول عن الروافض: «ما نعلم أهل فرية أشد سعيًا في إفساد الإسلام وكيده من الرافضة»[٥] اهـ.

إن خرافة عصمة الأئمة من أقبح ما سطره الروافض في كتبهم ومن أكبر الأدلة على بطلانها اختلاف أهل البيت أنفسهم في العلم والفتيا[٦]، فهذا دليل على عدم العصمة.

كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ ووصف قولهم بالعصمة بأنه من أفسد

---

(١) «أوائل الروايات» ص (١٧ – ٢٧)، «تصحيح الاعتقاد» ص (١٠٦).

(٢) «بحار الأنوار» (٩/ ٢٠٥).

(٣) «عقائد الإمامية» ص (١٠٤).

(٤) «الحكومة الإسلامية» ص (١٩).

(٥) «الفصل في الملل والنحل» (٤/ ٢٤).

(٦) «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٢٥ – ١٢٦)

الأقوال[1] ثم شرع في الرد عليهم.

وبعد هذا لعل القارئ الآن أدرك لماذا استبعد الورداني وقوع النسيان من الأنبياء، والمتتبع لطريقته في عرض المسائل في كتابه يجد أنه يطعن في استدلالات أهل السنة ثم يمرر بطريقة غير مباشرة مذهب الرافضة ويحاول إقناع القارئ بكل ما استطاع لكن محاولاته مكشوفة بحمد الله.

ثانيها: أن الرواية التي نقلها الورداني من صحيح البخاري لم يقرأ شرحها لأنه لو قرأ شرحها ما تلفظ بهذا الكلام. فمن المعلوم أن حديث رسول الله ﷺ يفسر بعضه بعضًا فما أُجْمِلَ في حديث فُسِّرَ في حديث آخر، وما أُبْهِمَ في حديث صُرِّحَ به في حديث آخر، وهكذا. فباستيعاب طرق الحديث يتبين من خلالها معنى الحديث، وعلى هذا فحديث البخاري الذي ساقه الورداني أورده البخاري في مواضع كثيرة في كتاب «الرقاق» وكتاب «التفسير» وكتاب «التوحيد» مطولاً ومختصرًا، وكذا رواه الإمام أحمد عن النبي ﷺ في أكثر من مكان وابن خزيمة، وقد استوعب طرقه جميعًا الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١١/ ٤٤٠) ويمكن مراجعتها من طريق أنس، وعبادة ابن الصامت، وابن مسعود وسلمان الفارسي، وأبي سعيد الخدري وابن عباس وأبي بكر الصديق وأبي هريرة وحذيفة معًا، ولاشك أن في حديث كل واحد منهم ما ليس في حديث الآخر من الزيادات الحديثية ولاشك أيضًا أن النبي ﷺ حدَّثَ بحديث الشفاعة في أكثر من مجلس فقد يحضر البعض دون البعض، ولهذا نجد في بعض الروايات ما ليس في الأخرى.

وإذا علمنا هذا فلا يمكن أن يأخذ الباحث من حديث رسول الله ﷺ كلمة ويبني عليها حكمًا دون نظر في بقية الأحاديث. فالورداني ومَن على شاكلته يلتقط من الحديث لفظة ويبني عليها قصورًا وعلالي دون رجوع إلى تفسير الحديث وشرحه وهذه طريقة أهل الأهواء والبدع.

ثالثها: أما اعتراضه على رواية البخاري والتي فيها: «**ويلهمني محامد أحمد بها**

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٢٠ - ١٢٨).

لا تحضرني الآن...» الحديث فهو اعتراض مردود فقد جاء بيان بعض المحامد التي يحمد الرسول ﷺ بها ربه يوم القيامة في هذا الموقف ـ أعني موقف الشفاعة ـ لكن الرافضي قد عميت عيناه عن مطالعة ذلك كما عمي قلبه في كتب الشروح الحديثية.

* قال الحافظ ابن حجر: «وقد ورد ما لعله يفسر به بعض ذلك لا جميعه ففي «النسائي» و«مصنف عبدالرزاق» و«معجم الطبراني» من حديث حذيفة رفعه قال: «**يجمع الناس في صعيد واحد فيقال: يا محمد، فأقول: لبيك وسعديك والخير في يديك والمهدي مَن هديت، وعبدك بين يديك وبك وإليك تباركت وتعاليت سبحانك لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك**» زاد عبدالرزاق: «**سبحانك رب البيت**»، فذلك قوله: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ [الإسراء:٧٩]، قال ابن منده في كتاب «الإيمان»: هذا حديث مجمع على صحة إسناده وثقة رواته»[(١)].

قلت: فلعل ما ذكره الحافظ هنا من تصريح بعض الطرق بذكر بعض المحامد يرد قول الورداني السابق، والله الموفق لا ربّ سواه.

(١) «فتح الباري» (١١/ ٤٤٥).

بيان معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله ﷻ وصفاته

معتقد أهل السنة في أسماء الله وصفاته هو: أنهم يؤمنون بما وردت به نصوص القرآن والسنة الصحيحة إثباتًا ونفيًا، فهم بذلك:

١ ـ يسمون الله بما سمَّى به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ لا يزيدون ولا ينقصون منه.

٢ ـ ويثبتون لله ﷻ ويصفونه بما وصف به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

٣ ـ وينفون عن الله ﷻ ما نفاه عن نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ مع اعتقاد أن الله ﷻ موصوف بكمال ضد ذلك الأمر المنفي.

* قال الإمام أحمد رحمه الله: «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ لا نتجاوز القرآن والسنة»[(١)].

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وطريقة سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل، إثبات الصفات ونفي مماثلة المخلوقات، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، فهذا رد على الممثلة: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] رد على المعطلة[(٢)] اهـ.

هذا باختصار ملخص معتقد أهل السنة في أسماء الله وصفاته[(٣)]، فماذا قال الورداني وافترى على أهل السنة؟ هذا ما سنذكره ونرد عليه في الورقات الآتية.

---

(١) ذِكْرُ محنة الإمام أحمد بن حنبل بن إسحاق ص (٦٨).

(٢) «منهاج السنة» (٢/ ٥٢٣).

(٣) وقد آثرنا الاختصار دون ذكر الأدلة لأنها كثيرة ولأن هذا المقام يطول بسطه ويمكن الإحالة على الكتب الآتية لمعرفة أدلة معتقد أهل السنة والجماعة:

«شرح العقيدة الواسطية» للشيخ ابن عثيمين رحمه الله، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي، «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» لأبي القاسم اللالكائي، «اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم، «الإبانة الكبرى» لابن بطة، «الاعتقاد للبيهقي» و«العلو» لحافظ الذهبي، وغيرها.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الرد على الورداني حول ما أثاره من شبهات تتعلق بصفات الله ﷻ

يقول الورداني صفحة (٤٧) بعد ما سرد الآيات المتعلقة بصفات الله تعالى كصفة اليد والاستواء والكلام والوجه والمحبة والمجيء: «**ومثل هذه النصوص وغيرها وقف منها السلف موقف المفوضة ووقف منها الخلف موقف المؤولة ووقف منها أهل السنة موقف المشبهة، ووقف منها الحنابلة موقف المشبهة والمجسمة**» اهـ. كذا قال، وفي هذا الكلام من الخلط ما الله به عليم يتضح بيانه من وجوه:

أولاً: زعمه أن السلف وأهل السنة والحنابلة طوائف مختلفة، هذا من الاختلاق البيِّن والكذب الصراح، فالسلف هم أهل السنة، والحنابلة جزء منهم، لا مخالفين لهم ولا منشقين عنهم، فتارة يذكر العلماء المعتقد باسم أهل السنة، وتارة باسم السلف، ولا ضير في ذلك إذ كلهم لا فرق بينهم. بل أهل السنة هم السلف والسلف هم أهل السنة، والحنابلة جزء من أهل السنة. ومما يبطل دعوى المؤلف في الفصل بينهم كما زعم ما أنقله عن علمائنا الأفاضل:

بيان أقوال أهل السنة والجماعة في أسماء الله ﷻ وصفاته:

* قال ابن عبدالبر رحمه الله: «وأهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في القرآن والسنة، والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز»[(١)].

فانظر قول ابن عبدالبر: «وأهل السنة مجمعون...».

* وقال الإمام البغوي رحمه الله في آيات وأحاديث الصفات: «وعلى هذا مضى سلف الأمة وعلماء السنة تلقوها جميعًا بالإيمان والقبول وتجنبوا بها عن التمثيل والتأويل ووكلوا العلم بها إلى الله ﷻ... إلخ»[(٢)].

---

(١) «التمهيد» (٧/ ١٤٥).

(٢) «شرح السنة» (١/ ١٥٥).

فانظر قول الإمام البغوي رحمه الله: «وعلى هذا مضى سلف الأمة...».

* وقال الإمام الترمذي رحمه الله بعد ذكره لحديث من أحاديث الصفات: «وقال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه هذه الروايات من الصفات من نزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا: نثبت الروايات في هذا ونؤمن بها ولا يتوهم ولا يقال: كيف؟ وهكذا روي عن مالك وسفيان بن عيينة وعبدالله بن المبارك أنهم قالوا: هذه الأحاديث أمروها بلا كيف. وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة... إلخ»[1].

فادعاء المؤلف بأن للسلف قول في أسماء الله وصفاته ولأهل السنة قول في أسماء الله وصفاته هذا الادعاء محض تقوُّل وافتراء.

ثانياً: قوله: إن السلف وقفوا موقف المفوضة فهذه كلمة مطاطة، فيقال له: إن التفويض نوعان، تفويض الكيف والمعنى، وتفويض الكيف دون المعنى[2]. فإن كنت تزعم أن السلف قالوا بالأول فهذا كذب لا يساعدك عليه نقل صحيح ولا ضعيف، والزعم بأن التفويض مذهب السلف يُعدّ طعنًا في فهم خير الناس بعد رسول الله ﷺ وهم الصحابة رضي الله عنهم، ويلزم منه تجهيل الصحابة أهل اللسان العربي، وهم مَن هُم في البلاغة والبيان. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على من ادعى أن التفويض مذهب السلف: «فتبين أن قول أهل التفويض ـ الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف ـ من شر أقوال أهل البدع والإلحاد، فالمفوض طريقته في نصوص الصفات: هو الإيمان بمجرد ألفاظ نصوص الصفات من غير إثبات معنى لها فيبقى الأمر بين أنه مؤمن بألفاظ جوفاء لا معنى لها، وهذه طريقة السلف على زعمه، وبين أنه يثبت للنصوص معاني يخالف ظاهرها الدال على إثبات الصفات لله، وهذه هي طريقة أهل التأويل أو الخلف، ولا ريب أن إثبات معاني النصوص أبلغ

---

(١) «السنن» (٣/ ٥٠، ٥١)

(٢) وهو التفويض الذي عناه السلف؛ إذ الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما لا تعقل كيفية الذات لا تعقل كيفية الصفات.

في العلم والحكمة من إثبات ألفاظ جوفاء ليس لها معنى، بل هذا ليس من العلم والحق في شيء»[١] اهـ.

بيان المراد بالتفويض عند السلف:

فالتفويض الذي عناه السلف إذن هو تفويض كيفية الصفة لله تعالى، إذ لا يبلغ كنه صفاته إلا هو ﷻ، فليس للسلف في هذا الباب إلا الإثبات مع التنزيه ونفي التشبيه والمثل وهذا معنى قولهم: «الكيف غير معقول» وقولهم: «أمروها بلا كيف». ولهذا قال الإمام أحمد: «يضحك الله ولا نعلم كيف إلا بتصديق الرسول ﷺ»[٢]، فعلى المسلم التصديق وإن جهل كيفية الصفة وجهله بكيفيتها لا يسوغ له نفيها.

وقال القرطبي رحمه الله في صفة الاستواء: «إنه استوى على العرش حقيقة وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنها لا تعلم حقيقة»[٣]، وقال ابن عبدالبر: «إن جهلنا بكيفية أنه على عرشه لا ينفي أنه على عرشه»[٤].

ثالثاً: قوله: «**وقف الخلف منها موقف المؤولة**». قلنا: هذا حق ولكن ليس كلهم ـ بل في الخلف من اتبع السلف وسار على طريقتهم وأثبت حقائق أسماء الله وصفاته مع التنزيه المطلق لله تعالى، أما معظم الخلف فقد سلّطوا معول التأويل في هدم حقائق النصوص بل لقد نظموا في ذلك منظومات ومنها متن الجوهرة[٥] الذي يقول فيه صاحبه:

والنص إن أوهم التشبيها ... أوِّلْهُ أو فَوِّض وَرُمْ تنزيها

وهذه الطريقة مخالفة لطريقة السلف رحمهم اللهُ.

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٢١).

(٢) «المسائل والرسائل» ص (٣٠٤).

(٣) « الجامع لأحكام القرآن».

(٤) «التمهيد» (٧/ ١٣٧)

(٥) «جوهرة التوحيد»بشرح البيجوري ص (٩١).

رابعاً: وقوله: «ووقف منها أهل السنة موقف المشبه» والجواب على ذلك أن إطلاق هذا اللفظ على أهل السنة من تسمية أهل البدع لأهل السنة، وسبق الرد على محاولة الفصل بين أهل السنة والسلف الصالح، والعجب أن المؤلف نقل من كتب السلف أهل السنة ما ينافي هذا الوصف المشين، ولكنه يردد ما قاله أهل البدع في أهل السنة من ألفاظ وأوصاف، ومن العجب أيضًا أنه نقل عن صاحب «لمعة الاعتقاد» صفحة (٤٤) قوله: «وكل ما جاء في القرآن أو صحّ عن المصطفى ﷺ من صفات الرحمن وجب الإيمان به وتلقيه بالتسليم والقبول وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل...»، ألم يكن في هذا مقنع للمؤلف الذي يتهم أهل السنة بأنهم مشبهة.

* وكذلك ينقل عن ابن تيمية قوله: «من الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه من غير تحريف في كتابه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل...».

* وكذا ينقل عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة صفحة (٤٨) قوله: «اتفق الفقهاء وكلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه...».

حتى نقل عن الأشعري قوله: «وأجمعوا (أي أهل السنة) على أن صفته ﷻ لا تشبه صفات المحدثين، كما أن نفسه لا تشبه أنفس المخلوقين».

ومع هذه النقول التي تردُّ صراحة على اتهام الورداني إلا أنه يردد مقولة أهل البدع في وصف أهل السنة بأنهم مشبهة.

• قال الحافظ ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جدًّا ليس هذا موضع بسطها، وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديمًا وحديثًا وهو

إقرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه وليس كمثله شيء وهو السميع البصير، بل الأمر كما قال الأئمة منهم نعيم بن حماد شيخ البخاري قال: «من شَبَّه الله بخلقه كفر، ومَن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلاله ونفى عن الله تعالى النقائص فقد سلك سبيل الهدى»[١].

* وقال الإمام الطحاوي في العقيدة: «ومَن وصف الله بمعنى مِن معاني البشر فقد كفر»[٢]، ونقله المؤلف صفحة (٢٠٢).

* والسؤال الآن إذا كان الورداني ينقل مثل هذا الكلام عن أهل السنة وهو صريح في نفي التشبيه والتمثيل في حق الله تعالى، فلماذا يسود صحائفه وصحفه بقوله: «**ووقف منها أهل السنة موقف المشبهة؟**» ألم يكن فيما قاله ظلم وافتراء وتجني على أهل السنة؟

خامسًا: قوله: «ووقف منها الحنابلة موقف المشبهة والمجسمة» كلام عاطل وزعم باطل، فأين النقل عن الحنابلة بذلك على ما كتبت وجنت يداك؟ والعجيب أنه نقل عن الحنابلة ومنهم ابن قدامة وابن تيمية صفحة (٤٤) و(٤٥)، ونقل عن غيرهم من العلماء من أهل السنة ما ينفي القول بالتشبيه والتمثيل في حق الله تعالى، ولم ينقل نصًّا واحدًا عن أحد منهم قال بعكس ذلك، من الدعاوى الفارغة جزافًا كذا دفعًا بالصدر، ثم يحاول في هذه الفقرة أيضًا بكل ما استطاع التحامل على الحنابلة وفصلهم عن أهل السنة وإلصاق التهم بهم ما وجد إلى ذلك سبيلاً، والله حسيبه، ثم هب يا ورداني جدلاً أن بعض الحنابلة قد انحرف عن الجادة مثلاً ونسب إليه القول بالتشبيه أو التجسيم، هل يصح إطلاق القول بأن الحنابلة كلهم مشبهة

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٢٠).

(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» ص (٢٠٦).

ومجسمة؟ هل تعميم القول بذلك من الإنصاف؟

* هب أن صحفيًّا من الصحفيين أساء إلى مهنة الصحافة بتلفيق الأخبار الكاذبة وادعاء السبق الصحفي في الأخبار واختلاق الكذب في الأحداث، فهل ينسب ذلك إلى جميع الصحفيين ويحكم عليهم كلهم بأنهم كذابون أفّاقون؟ ألا يُعَدُّ تعميم الحكم بذلك من الجور وقلة الإنصاف ورمي الناس بالظلم والافتراء والكذب عليهم؟ هل من المنطق أن يحاكم الصحفيون بجريمة صحفي؟ لا دخل لهم بما ارتكب، ولو صح أن يحكم على الصحفيين بجريمة صحفي واحد أخطأ وخرج عن الجادة لكان أول مَن طبقنا عليه ذلك أنت، فقد خرجت عن حدود المشروع وحدود المهنة بل وحدود العرف في تهجمك على سلف الأمة وأئمتها وسباحتك في غير تيارك. بل من الصحفيين من هم شرفاء لا يبيعون ضمائرهم ولا يؤجرونها من أجل دريهمات لا تسمن ولا تغني من جوع... نعم قد يكون في كل طائفة أو مذهب من المذاهب مَن يسيء أحيانًا ويتنكب الطريق والجادة ولكن هذا لا يعني هدم قواعد المذهب ولا محاكمة صاحب المذهب بتنكب مَن ادعى اتباعه، فليس من الإنصاف أن يحاسب المرء على ما جنت يد غيره، ومن أبسط ما يقال في ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [النجم:٣٨].

وبعدما ذكر الرافضي الآيات المتعلقة بصفات الله وقال ما قال، شرع في النقل من كتب أهل السنة الأحاديث المتعلقة بصفات الله ﷻ، تُرى ماذا قال؟ هذا ما سنناقشه في الورقات القادمة.

سادساً: أن وصفه لأهل السنة بأنهم مشبهة من نبذ أهل البدع لأهل السنة، وأهل البدع من الجهمية ومَن على شاكلتهم أحق بهذا الوصف.

- قال البخاري رحمه الله: «وقال أهل العلم إن الجهمية هم المشبهة»[1].
- وقال الإمام أحمد للجهمية: «لقد جمعتم بين كفر وتشبيه»[1].

(١) «خلق أفعال العباد» ص (١٠٨).

أما أهل السنة ـ حفظهم الله ـ فقد سبق نقل اعتقادهم في الله تعالى، ولا يمكن أن يوصفوا بالتشبيه في صفات الله، وهم قد جمعوا بين الإثبات لصفات الله والتنزيه له عن مشابهة الحوادث، وقد أفصح أهل السنة عن معنى التشبيه الذي نزَّهُوا الله تعالى.

فقد قال الترمذي رحمه الله: «قال إسحاق بن إبراهيم إنما يكون التشبيه إذا قال: يد كيد، أو مثل يد، أو سمع كسمع، أو مثل سمع، فإذا قال: سمع كسمع أو مثل سمع فهذا تشبيه. أما إذا قال كما قال الله تعالى: يد وسمع وبصر، ولا يقول: كيف، ولا يقول: مثل سمع ولا كسمع فهذا لا يكون تشبيهًا وهو كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١]»[٢] اهـ. فعلم بهذا براءة أهل السنة مما نسبه لهم الورداني وأمثاله.

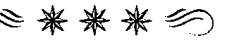

(١) «الرد على الجهمية والزنادقة» ص (١٣٣).
(٢) «السنن» (٣/ ٥١).

*** زعمه أن أهل السنة اعتمدوا على السنة أكثر من القرآن والرد عليه :**

ويقول صفحة (٤٨): «**يستند أهل السنة فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته وأفعاله سبحانه ومجمل معتقداتهم على الروايات أكثر من اعتمادهم على نصوص القرآن...**» وجوابًا على ذلك نقول:

إن ما ذكره الورداني لا يصح بل أهل السنة والجماعة يعتمدون على نصوص الكتاب والسنة في الشريعة المطهرة، لكن أهل السنة عند مناظرتهم لأهل الأهواء يأخذون بوصية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث يقول: «إن ناسًا يجادلونكم بشبه القرآن فخذوهم بالسنن فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله عز وجل»[(١)]، وما ادعاه من اعتمادهم على الحديث أكثر من القرآن، لا دليل عليه، بل جهل منه بمنهجية أهل السنة في عرض مسائل العقيدة، فالناظر في كتب العقيدة ـ عقيدة أهل السنة والجماعة ـ يلاحظ أنهم يقدمون أولاً الآيات الدالة على المسألة ويشفعونها بالأحاديث التي تدل على المطلوب، وهذا مشرب من مشارب أهل العلم، وبعضهم وضع العقيدة على صورة نظم مقفى حتى يسهل حفظها، وبعضهم وضعها في صورة نثرية أيضًا ولا مشاحة ولا ملامة في ذلك، ومادامت السنة هي وحي، فلابد من الاستدلال بها وَلِمَ لا يعتمد أهل السنة على الحديث مع القرآن؟ ألم يقل النبي صلى الله عليه وسلم: «**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه**»[(٢)].

ثم شرع في ذكر أحاديث الصفات[(٣)] صفحة (٤٩) فيقول بأسلوب مشكك في الأحاديث: (**وأول هذه الروايات القول المنسوب للرسول** صلى الله عليه وسلم: «**ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا...**») كذا قال المؤلف، ولا يدري هذا المسكين أن هذا الحديث متواتر[(٤)] ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طرق، ولشيخ الإسلام ابن تيمية

---

(١) رواه الآجري في «الشريعة» ص (٧٦).

(٢) جزء من حديث رواه أبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٦) وقال: حسن، وأحمد (٤/ ١٣٠-١٣٢).

(٣) وعددها اثنان وثلاثون رواية، كلها في صفات الله عز وجل، مبثوثة في الصحاح والمسانيد والسنن وغيرها.

(٤) صرح بتواتره غير واحد، منهم إسحاق بن راهويه وابن عبدالبر، راجع «التمهيد» (٧/ ١٢٩ – ١٣٠) وغيره.

مؤلف خاص في شرحه بعنوان «شرح حديث النزول».

وهكذا يذكر الورداني الأحاديث الواردة في الصفات ويقول: «**والقول... والقول**» كأن هذه أقوال منسوبة للنبي ﷺ لم تصح عنه، وبعد سرد الأحاديث بدأ المؤلف يكيل الحقد والتهم لأهل السنة فيقول صفحة (٥٣): «**إن مكمن مأزق الاعتقاد عند أهل السنة يكمن في كونهم طرحوا العقل جانبًا وأحلوا محله الروايات، وجعلوا هذه الروايات حكمًا على نصوص القرآن في أدق وأخطر القضايا الاعتقادية وأكثرها حساسية وهي قضية الاعتقاد في الله**» اهـ. وفيما ذكره هنا مزاعم بالجملة لا أساس له من الصحة يتضح ذلك من وجوه:

موقف أهل السنة من استعمال العقل في مسائل الاعتقاد:

أولاً: ادعاؤه بأن أهل السنة طرحوا العقل، وهذا مأزق حسب زعمه الذي يمثل نفسه وكأنه طبيب مشخص للأمراض المنهجية، فيقال له: أين الدليل على ما قلت؟

إن العقل له عند أهل السنة مكانته وحدوده، وإدخال العقل في نصوص الصفات إشغال للعقل بما لا طائل تحته، بل في ذلك إقحام للعقل.

ثانياً: إن أهل السنة لم يهملوا جانب العقل بل جعلوه تابعًا للشرع، ولهذا قال الإمام السمعاني: «الأصل في الدين الاتباع، والمعقول تبع ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي وعن الأنبياء ولبطل معنى الأمر والنهي ولقال مَن شاء ما شاء»، وقال أيضًا: «واعلم أن مذهب أهل السنة أن العقل لا يوجب شيئًا على أحد ولا يرفع شيئًا منه ولا حظّ له في تحليل ولا تحريم ولا تحسين ولا تقبيح ولو لم يرد السمع ما وجب على أحد شيء ولا دخلوا في ثواب ولا عقاب»[1].

ثالثاً: إن عدم إدخال العقل في نصوص الصفات الإلهية حفظ له عن التكلف بالبحث فيما لا يطيق من أمور العقيدة وذلك لأن الله ﷻ أعطى العقول قدرة محدودة

(١) «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٣١٥).

فهي لا تستطيع أن تتجاوزها، وقد أدرك السلف رحمهم الله ذلك فكفوا عن الخوض في الأمور الغيبية وسلّموا للنصوص التي حدثتهم عن ذلك وآمنوا بها، فدور العقل في العقيدة السلفية هو دور الرضا والاطمئنان والتقدير والعظمة لله تعالى، والتفكر في مخلوقاته العظيمة المبثوثة في هذا الكون الفسيح، والتأمل بما أودع الله فيه من الآيات ونصب فيه من العبر، وليس في هذا إلقاء العقل جانبًا كما هو المفهوم الكنسي والصوفي، لأن البحث العقلي ليس مذمومًا على الإطلاق، بل يذم إذا اكتفى به عن الأدلة الشرعية أو قدم عليها أو عورض به نصوص الدين[١].

وكيف لا تكون النصوص الشرعية حاكمة على العقل؟ وهي الأساس والأصل الأصيل في الاستدلال في أمور الشرع المطهر، قال الإمام الشافعي: «إن للعقل حدًا ينتهي إليه كما أن للبصر حدًا ينتهي إليه»[٢]. يقول بعض الباحثين: «إن العقل مخلوق من مخلوقات الله، فهل يطلب من العين أن تبصر ما يبعد عنها آلاف الأميال؟ وهل يطلب من الأذن أن تسمع ما يدور بين الطيور من مناجاة في قمم الجبال؟ وهل يطلب من اليد أن تحمل جبلاً؟ وكذلك الشأن نفسه بالنسبة للعقل»[٣].

رابعاً: إن العقل الذي يريده المؤلف هو تلك الآراء والأفكار التي ورثها هو وأمثاله عن الفلاسفة التائهين، وهذه الأفكار المسمومة وزبالة الأذهان سمّوها عقليات عندهم وهي التي تثبت وتنفي، والسمع معروض عليها، فإن وافقها قُبِلَ، وإن عارضها رُدّ، على خلاف بينهم في طريقة الرد، ولهذا يَمْدَح الشيعة والمعتزلة الذين قدموا عقولهم على النصوص الشرعية ويصف حركتهم (صفحة ٢٣) بأنها **[حركة الإحياء الفكري والعقلي التي برزت على الساحة الإسلامية]**.

ولهذا يقول السمعاني عن تلك الطوائف التي قدمت عقلها على النصوص

---

(١) منهج الإمام الشافعي رضي الله عنه في إثبات العقيدة (١/ ٦٤).

(٢) «آداب الشافعي ومناقبه» (٢٧١).

(٣) «علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين» ص (٢٦) لرضا غسان.

الشرعية المنقولة عن خير البريّة: «فقد جعلوا عقولهم دعاة إلى الله ووضعوها موضع الرسل فيما بينهم، ولو قال قائل: لا إله إلا الله، عقلي رسول الله ـ لم يكن مستنكرًا عند المتكلمين من جهة المعنى»[1].

خامساً: إن أبحاث العقيدة التي يستدل بها على وحدانية الله وعلمه وقدرته وحكمته والبعث والجزاء قد طالب القرآن العقل البشري أن يهتدي إليها، فهي أدلة تدعم النصوص وتزيد في تثبيت الاعتقاد، وهذا ما فعله السلف الصالح رحمهم الله حيث استعملوا عقولهم في التفكر والتبصر والتدبر كما في الآيات الكثيرات التي تحث على استعمال العقل البشري في ذلك، وليس في هذا إهمال للعقل بل استخدام للعقل في حدوده وإمكاناته.

سادساً: قوله: «**وجعلوا من هذه الروايات حكمًا على نصوص القرآن**» زعم باطل عاطل فأين الدليل على ما زعمت؟ إن أهل السنة متفقون على أن السنة مبينة للقرآن، ومفسرة له، وبمثابة المذكرة التفسيرية لكتاب الله ﷻ، وهذا البيان ذكره الله تعالى في كتابه، قال الله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤]...الآية، وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة:٢]، والحكمة لاشك أنها السنة ـ سُنّة رسول الله ﷺ القولية والعملية والتقريرية، فالسنة شارحة للقرآن، ولكن الرافضي له موقف من السنة النبوية حيث يشكك في صحتها وصحة الاستدلال بها كما سنعرض لها فيما بعد.

(١) «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٣١٧).

*** الرد على زعمه بأن نصوص السنة في صفات الله تخالف القرآن والعقل:**

ثم يقول صفحة (٥٤): «**وماذا يضير أهل السنة لو تمسكوا بنصوص القرآن ونزهوا الله سبحانه عن المتشابهات؟ ولماذا يزندقون الذين يرفضون هذه الروايات الغريبة المنافية للقرآن وللعقل والتي تنسب إلى الله ما لا يليق به سبحانه؟ ولماذا يرفضون المجاز ويصرون على جعل صفات الله حقيقية؟**»، ويمكن الرد على هذا الكلام من وجوه:

أولاً: قوله: «**وماذا يضير أهل السنة لو تمسكوا بنصوص القرآن ونزهوا الله عن المتشابهات**»، فيقال له: وهل قال أهل السنة غير تنزيه الله؟ إن المطلع على كتبهم يجد التمسك بالنصوص القرآنية والنبوية وليس القرآنية فقط كما يزعم الورداني، لأنه في شك من نصوص السنة النبوية، فهو يكتفي بالقرآن على عادة القرآنيين ـ نسأل الله العافية.

كما أن المتأمل والناظر في كتب أهل السنة يجد إثباتهم لصفات الله تعالى على الوجه الذي يليق به سبحانه وتنزيهه عن كل نقص، وقد سبق بيان معتقدهم في أول الردّ، فلماذا يغالط الورداني في ذلك؟ وأما قوله: «**ونزهوا الله عن المتشابهات**» فلست أدري ماذا يقصد بالمتشابهات... إن موقف أهل السنة وسط بين الفِرَق لاسيما في صفات الله ﷻ.

ثانياً: وأما قوله: «**لماذا يزندقون الذين يرفضون هذه الروايات الغريبة المنافية للقرآن وللعقل والتي تنسب إلى الله ما لا يليق به سبحانه**» فيقال: كيف حكمت على الروايات التي تثبت صفات الله تعالى بأنها

أولاً: غريبة.

وثانياً: بأنها منافية للقرآن.

وثالثاً: بأنها منافية للعقل.

ورابعاً: بأنها تنسب إلى الله ما لا يليق، وعلى أي أساس حكمت؟ إن الروايات

التي سبق ذكرها منها الآحاد الصحيحة ومنها المتواترة التي لا يستطيع أحد دفعها، ثم أي تنافٍ بينها وبين القرآن؟ ألم يثبت في القرآن أن لله ﷻ يدًا كما ثبت في السنة أن لله ﷻ يدًا؟ ألم يأت في القرآن أن الله يغضب، وجاء في السنة أن الله تعالى يغضب؟ ألم يأت في القرآن أن الله ﷻ يحب، وجاء في السنة أن الله ﷻ يحب؟ ألم يأت في القرآن إثبات صفة العجب له في قراءة: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات:١٢] بضم التاء وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف[١]، وجاء في السُّنة إثبات صفة العجب، وهذا غيض من فيض من إثبات الصفات في الكتاب والسنة، فأي تنافٍ في ذلك ومخالفة؟ ألا يسعك ما وسع مَن سبقك من سلف الأمة رحمهم الله، حيث أقرُّوا بهذه الصفات، فلا وسّع الله على مَنْ لم يسعه ما وسع الصحابة والتابعين لهم بإحسان. وأما ادعاؤه بأن روايات الصفات منافية للعقل فهذا ادعاء لا يستحق المناقشة فسقوطه يغني عن مناقشته.

فعلى أي أساس زعمتَ أن تلك الروايات تنسب إلى الله ما لا يليق به ﷻ، ونحن نطالبك بالدليل على صحة زعمك.

*** بيان اشتراط صحة الحديث في أمر المعتقد عند أهل السنة:**

ثالثاً: إن أهل السنة في كلامهم على أحاديث الصفات بل أحاديث العقائد عامة اشترطوا صحة الحديث، فلم يثبتوا لله صفة بحديث ضعيف أو موضوع، وذلك لأن أمر المعتقد لابد أن يقوم على أساس صحيح ومتين، ولهذا نجد في العقيدة التي كتبها الطحاوي رحمه الله قوله: «وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق»[٢]، فانظر كيف قيد ما ورد عن رسول الله ﷺ بقوله: «بما صحّ».

قال ابن قدامة في «لمعة الاعتقاد» بعد ذكر صفة (الضحك) صفحة (٦١)

---

(١) «المبسوط في القراءات العشر» لابن مهران الأصبهاني ص (٣٧٥)، «السبعة» لابن مجاهد ص(٥٤٧)، «الأسماء والصفات» للبيهقي، حديث (٩٩١).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢/ ٤٣٢-٤٣٣) وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «نقض المنطق» ص (٤).

ونقله الرافضي ـ لكن عميت عيناه عنه كما عمي قلبه ـ نسأل الله العافية: «**فهذا وما أشبهه مما صح سنده وعدلت رواته نثق به ولا نرده ولا نجحده، ولا نتأوله بتأويل يخالف ظاهره، ولا نشبهه بصفات المخلوقين ولا بسمات المُحْدَثين، ونعلم أن الله ﷻ لا شبيه له ولا نظير ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾** [الشورى:١١]».

وقال محمد بن الحسن رحمه الله: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه.

وقال الإمام الطحاوي فيما ذكره عن الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله في أحاديث الرؤية: «وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال أو معناه على ما أراد الله تعالى ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا»[(١)].

* قال الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمه الله: «ولست أحتج في شيء من صفات خالقي ﷻ إلا بما هو مسطور في الكتاب أو منقول عن النبي ﷺ بالأسانيد الثابتة الصحيحة»[(٢)].

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «أما الاعتقاد فلا يؤخذ عني ولا عن مَن هو أكبر مني، بل يؤخذ عن الله ورسوله، وما أجمع عليه سلف الأمة. فما كان في القرآن وجب اعتقاده، وكذلك ما **يثبت في الأحاديث الصحيحة** مثل صحيح البخاري ومسلم»[(٣)].

وسأنقل قول الإمام أحمد رحمه الله عن الأحاديث التي جاء فيها أن الله تبارك وتعالى ينزل إلى سماء الدنيا، وأن الله يُرَى، وأن الله يضع قَدَمَه على جهنم، وما أشبه هذه الأحاديث، فقال أبو عبدالله (يعني أحمد بن حنبل): «نؤمن بها ونصدق بها ولا

---

(١) «العقيدة الطحاوية» بشرح أبي العز الحنفي ص (٢٠ – ٢٠٤).

(٢) «التوحيد وإثبات صفات الرب» ص (١٥).

(٣) المناظرة في العقيدة الواسطية ضمن كتاب «العقود الدرية» ص (٢٠٧) **لابن عبدالهادي**.

كيف ولا معنى، ولا نرد منها شيئًا، ونعلم أن ما جاء به الرسول ﷺ حق إذا كانت بأسانيد صحاح ولا نرد على الله قوله ولا يوصف الله تبارك وتعالى بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية، ليس كمثله شيء»[١].

* وقال الإمام الشافعي رحمه الله: «الله تبارك وتعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ لا يسع أحدًا قامت عليه الحجة ردّها، لأن القرآن نزل بها وصح عن رسول الله ﷺ القول بها فيما روى عنه العدل، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر، فأما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذور بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالرؤية والفكر»[٢].

* وأختم هذا الوجه الثالث من الرد بذكر **الأسس الثلاثة** التي ارتكز عليها معتقد أهل السنة في باب الأسماء والصفات حتى يتبين خطأ المؤلف فيما ذهب إليه، وقد ذكر هذه الأسس الشيخ الشنقيطي رحمه الله، قال:

ـ **الأساس الأول**: الإيمان بما وردت به نصوص القرآن والسنة الصحيحة من أسماء الله وصفاته إثباتًا ونفيًا.

ـ **الأساس الثاني**: تنزيه الله ﷻ عن أن يشبه شيء من صفاته شيئًا من صفات المخلوقين.

ـ **الأساس الثالث**: قطع الطمع عن إدراك كيفية اتصاف الله بتلك الصفات[٣].

رابعاً: أما قول الرافضي إن أهل السنة يحكمون على الذي يرفض الروايات بأنه زنديق، فيقال: أي روايات تعني؟ إذا كنت تعني الروايات الصحيحة الواردة عن رسول الله ﷺ الذي كلامه وأمره ونهيه وحي، وحي فنعم إن لم يكن له عذر، أولستَ مطالبًا بطاعة رسول الله ﷺ؟ لأن طاعته من طاعة الله، أم أن في هذا نظر عندك يا ورداني؟ ألم يقل الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[النساء:٨٠]؟ ترى

---

(١) «التسعينية» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٣١٧).

(٢) «اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم ص (٥٩).

(٣) «منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات» ص (٢٥).

من رد أحاديث الصفات الصحيحة المسندة إلى رسول الله ﷺ كأحاديث النزول ورؤية الله في الآخرة، وإثبات اليدين والوجه، والضحك، وغير ذلك من الصفات، هل يعد من ردها طائعًا لله ورسوله؟ ألا يعد ذلك مخالفة لرسول الله ﷺ توجب الوقوع في الفتنة؟ ألم يقل الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]، أوتدري ما الفتنة؟ الفتنة هي الشرك، لعله إذا رد بعض أمر رسول الله ﷺ وقع في الشرك كما قال الإمام أحمد رحمه الله، ولهذا فإن مِن مذهب أهل السنة والجماعة التحذير من البدع وأهلها وهجرهم، وعدم تكثير سوادهم والجلوس معهم. أما إن كنت تعني أن أهل السنة يحكمون بالزندقة على مَن يرفض الروايات الموضوعة والباطلة فهذا لم يصح عنهم ولن يصح.

خامساً: قوله: «**لماذا يرفضون المجاز ويصرون على جعل صفات الله حقيقية**»، وجوابًا على هذا نقول إن المسألة ليست بالتشهي ولا بالهوى.

* فقد قال الإمام الشافعي رحمه الله: «فكل كلام كان عامًا ظاهرًا في سنة رسول الله ﷺ فهو على ظهوره وعمومه حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله ﷺ بأبي هو وأمي، مما يدل على أنه أريد بالجملة العامة وفي الظاهر بعض الجملة دون بعض كما وصفت في هذا، وما كان في مثل معناه»[١].

* وقال الإمام ابن عبدالبر رحمه الله: «إنما يوجه كلام الله عز وجل إلى الأشهر والأظهر من وجوهه ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم، ولو سلم ادعاء المجاز لكل مدعٍ ما ثبت شيء من العبادات، وجل الله تبارك وتعالى عن أن يخاطب إلا بما تفهمه العرب من معهود مخاطباتها مما يصح معناه عند السامعين»[٢].

* **بيان الأسباب التي تحمل أهل السنة على جعل صفات الله عز وجل على الحقيقة لا المجاز:**

بل يصر أهل السنة على اعتقاد أن صفات الله حقيقية، وليست مجازات، وذلك

---

(١) «الرسالة» ص(٩٢٣).

(٢) «التمهيد» (٧/ ١٣١).

لثلاثة أمور ربما يجهلها الورداني:

أولها: أن الأصل في الكلام الحقيقة لاسيما كلام الله ﷻ ولاسيما ما يتعلق به وبأسمائه وصفاته ﷻ، ولا يجوز حمل الكلام على المجاز إلا عند تعذر حمله على الحقيقة، وهذا ما لم يحصل في نصوص الصفات فليس هناك ما يوجب حملها على المجاز، وحمل الكلام على الحقيقة هو قول أهل اللغة، ألا ترى إذا قيل: «جاء الورداني» أن هذا القول فيه إثبات مجيء الورداني بشحمه ولحمه، فما القرينة التي تصرف مجيء المذكور إلى مجيء غيره، الجواب لا قرينة وليس هناك ما يوجب حملها على المجاز. فهل يصح أن يقال: «جاء الورداني» والمراد جاء الحمار!!

ثانيها: ألا يسعنا في هذا الباب ما وسع المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ﷺ ورضوا عنه؟ فنثبت لله ما أثبته لنفسه مع التنزيه ونفي الشبيه والنظير والمثال عن الله تعالى، وما أحسن ما نقل شيخ الإسلام ابن تيمية عن إمام أهل المغرب ابن عبدالبر في شرحه للموطأ المعروف بالتمهيد قال: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها من القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها من الخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئًا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أقر بها نافون للمعبود»[1].

سادسًا: أن الصحابة ﷺ لم يحفظ عنهم تنازع فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته وأفعاله، بل ورد عنهم التسليم والقبول، قال ابن القيم ﷺ: «وقد تنازعت الصحابة في كثير من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين وأكمل المؤمنين إيمانًا ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم لم يسوموها تأويلاً، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً، ولم يبدلوا شيئًا منها إبطالاً، ولا

(١) «التمهيد» (٧/ ١٤٥).

ضربوا لها أمثالاً، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم،وقابلوها بالإيمان والتعظيم وجعلوا الأمر فيها كلها أمرًا واحدًا، وأجروها على سنن واحد»[١].

سابعًا: أنه قد وضع الوضاعون والكذابون أحاديث في الصفات ونسبوها إلى رسول الله ﷺ، وقد بينها العلماء قديمًا ومازالوا في عصرنا، وهذه الأحاديث وضعها الزنادقة كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية وهدفهم من ذلك كما قال: «ليشينوا بها أهل الحديث»[٢]، وليس مما أورده الورداني من الأحاديث التي تثبت صفات الله ﷻ ما حكم عليه العلماء بالوضع، فكيف يصف الورداني هذه الأحاديث بأنها غريبة منافية للقرآن، ومن الوقاحة التي ارتكبها في حق الروايات الصحيحة التي رواها الأئمة الثقات عن رسول الله ﷺ حيث يقترح الورداني اقتراحًا يقول فيه صفحة (٥٥): «**ألا يمكن التضحية بهذه الروايات في سبيل تنزيه الله سبحانه**»؟ والجواب: أن الذي يستحق أن يضحى به هو مَن يعارض أحاديث رسول الله ﷺ بالهوى والتشهي ـ كما ضحى خالد بن عبدالله القسري بالجعد بن درهم يوم الأضحى حيث زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليمًا، وأنكر ذلك.

(١) «إعلام الموقعين» لابن القيم (١/ ٤٩).

(٢) «التسعينية» (٢/ ٥٥١).

الرد على ما آثاره الورداني حول القرآن من شكوك وشبهات

قبل الخوض فيما أورده بهذا الخصوص لابد من بيان مجمل لاعتقاد أهل السنة في كتاب الله تعالى وبيان اعتقاد الروافض في القرآن وتبيين الفرق بين أهل السنة والجماعة، والروافض من خلال عرض المعتقدين، ذلك لأن الورداني أثار الشبهات حول القرآن ولاسيما طريقة جمعه على عهد أبي بكر رضي الله عنه وكذا على عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، كما دافع عن أهل البدع الذين يقولون بخلق القرآن، ولنبدأ أولا بعرض مجمل اعتقاد السلف في إثبات كلام الله تعالى وفي القرآن الكريم:

مجمل اعتقاد السلف في إثبات صفة الكلام لله ﷻ وفي القرآن الكريم

من المعلوم أن مذهب أهل السنة والجماعة يثبتون لله تعالى صفة الكلام من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، وهو كلام حقيقي يليق بالله تعالى، يتعلق بمشيئته بحروف وأصوات مسموعة يُسْمِعهُ اللهُ مَنْ شاء من خلقه سمعه موسى عليه السلام من الله من غير واسطة وسمعه جبريل عليه السلام، ومَنْ أَذِنَ الله له من ملائكته ورسله فكلام الله سبحانه قديم النوع حادث الآحاد بمعنى أنه سبحانه لم يزل ولا يزال متكلمًا وأن الكلام المعين المخصوص حادث؛ لأنه يتعلق بمشيئته سبحانه متى شاء تكلم بما شاء وكيف شاء.

ومن كلامِه سبحانه القرآنُ العظيمُ تكلم الله به بحرف وصوت، وهو كتاب الله المبين وحبله المتين، وصراطه المستقيم، وتنزيل رب العالمين، نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين بلسانٍ عربي مبين، منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، هو سور محكمات، وآيات بينات، وحروف وكلمات، متلو بالألسنة، محفوظ في الصدور، مسموع بالآذان، مكتوب في المصاحف، فيه محكم ومتشابه وناسخ ومنسوخ، وخاص وعام، وأمر ونهي ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فُصِّلَت:٤٢] محفوظ بحفظ الله إياه لقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحِجر:٩].

* والدليل على أنه كلام الله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة:٦] يعني القرآن.

* والدليل أنه منزل من عند الله قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ﴾ [الفرقان:١].

* والدليل على أنه غير مخلوق قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، فجعل الأمر غير الخلق والقرآن من الأمر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى:٥٢]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنزَلَهُ إِلَيْكُمْ﴾ [الطلاق:٥].

ولأنه كلام الله صفة من صفاته وصفاته غير مخلوقة.

* والدليل على أنه منه بدأ أن الله أضافه إليه ولا يضاف الكلام إلا إلى من قاله مبتدئًا.

* والدليل على أنه إليه يعود من قوله ﷺ: «**وليسري على كتاب الله ﷻ في ليلة لا يبقى في الأرض منه آية**»(١).

* والدليل على أنه مكتوب في اللوح المحفوظ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة:٧٧].

محفوظ من الزيادة والنقصان، مَنَ جحد منه آية أو حرفًا أو قال إنه قول البشر فقد كفر، بلغه الرسول ﷺ كما أمره ربه.

والدليل على أنه حروف قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [طه:١١] فإن هذه الكلمات حروف وهي كلام الله، والدليل على أنه بصوت قوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ﴾ [مريم:٥٢]، والنداء والمناجاة لا تكون إلا بصوت، والأحاديث في إثبات ذلك مشهورة.

وما ذكرنا فمصدره «البرهان في بيان القرآن» لابن قدامة (٢٦-٨٣)، و«لمعة الاعتقاد» مع شرحها (٧٠-٨٥)، «الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة» (٢/ ٤٢٠ وما بعدها) لعبدالوهاب بن الحنبلي، «شرح الطحاوية» (ص ١٧٢-١٧٤)، و«منهاج السنة» لابن تيمية (٢/ ٣٥٨ ـ ٣٦٣)، «العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية» لعبدالله بن يوسف الجديع.

فهذا مجمل اعتقاد السلف في القرآن، فماذا يقول الروافض في القرآن وما عقيدتهم فيه؟

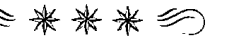

(١) رواه ابن ماجه (٤٠٤٩)، والحاكم (٤/ ٤٧٣)، وقال الحافظ في «الفتح»: إسناده قوي، وصححه الألباني في «السلسة الصحيحة» (٨٧) من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

اعتقاد الشيعة الروافض في القرآن

زعم الروافض أن القرآن الكريم حدث فيه تحريف وتبديل وتغيير وزعموا أن الصحابة هم الذين حرفوا القرآن من أجل مصالحهم الدنيوية.

* جاء في كتاب «أصول الكافي» للكليني (٢/ ٦٣٤): «أن القرآن الذي جاء به جبريل عليه السلام إلى محمد سبعة عشر آلف آية».

قلنا: يلزم من هذا الذي قاله الكليني أن يكون أكثر من ثلثي القرآن فُقِدَ، إذ إن عدد آيات القرآن الموجود الآن لا تتجاوز (٦٢٣٦) آية.

* وجاء فيه أيضًا (١/ ٢٣٩): «إن عندنا «مصحف فاطمة» وما يدريهم ما مصحف فاطمة عليها السلام مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، ما فيه من قرآنكم حرف واحد»، ومعنى هذا أن الروافض يقولون بوجود مصحف آخر غير مصحف المسلمين اليوم في صقاع الدنيا.

وقال صاحب «التفسير العياشي» (١/ ١٨٠): «إن القرآن قد طرح منه آي كثيرة ولم يزد فيه إلا حروف أخطأت بها الكتبة وتوهمها الرجال».

وقال الكاشاني صاحب «تفسير الصافي» (١/ ٤٤) بعد أن ساق روايات باطلة: «والمستفاد من هذه الأخبار وغيرها من الروايات من طريق أهل البيت عليهم السلام أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله، ومنه ما هو مُغيَّر محرَّفٌ وأنه حذف منه أشياء كثيرة...» إلخ.

* وقال نعمة الله الجزائري في كتابه «الأنوار النعمانية» (١/ ٩٧): «ولا تعجب من كثرة الأخبار الموضوعة بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقد غيروا وبدلوا في الدين ما هو أعظم من هذا، كتغييرهم القرآن، وتحريف كلماته وحذف ما فيه من مدائح آل الرسول، والأئمة الطاهرين، وفضائح المنافقين وإظهار مساويهم».

بل أَلَّفَ كثير من الروافض فيما يزعمون مؤلفات يدعون فيها أن القرآن محرف مثل كتاب «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب» للنوري الطبرسي

المتوفى (١٣٢٠) م.

وفي الدعاء الذي يدعون فيه على أبي بكر وعمر وعائشة وحفصة وسائر أهل السنة يقول الرافضة في هذا الدعاء: «الله العن صنمي قريش وجبتيها وطاغوتيها، وإفكيها، وابنتيهما، اللذين خالفا أمرك، وأنكرا وحيك، وعصيا رسولك، وقلبا دينك، وحرفا كتابك... إلخ»[(١)].

هذا ما جاء في كتابهم تحفة عوام مقبول ص (١٤، ٢١٥).

• وقال المفيد الشيعي الرافضي: «إن الأخبار جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد ﷺ باختلاف القرآن، وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان»[(٢)] وطبعًا يقصد بالظالمين الصحابة رضي الله عنهم.

ولا شك أن ما ذكره الرافضة من ادعاء الزيادة والنقصان والتحريف والتبديل في كتاب الله لا يصح البتة بل هو كفر محض والقرآن يرد عليهم والسنن الثابتة وإجماع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، قال الله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:١]، وقال: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود:١]، وقال: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، وقال عن القرآن: ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ﴾ [فُصِّلَت:٤٢]، وقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [الحج:٥٢]، وقوله: ﴿لَا تُحَرِّكۡ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ﴾ [القيامة:١٦]، فقد دلت الآيات الكريمات على حفظ الله تعالى لكتابه الكريم وإحكامه لآياته وصيانته من التحريف والتبديل، وقال الله تعالى عن الصحابة: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحشر:٨]، وقال: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ وَلَوۡ ءَامَنَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۚ﴾ [آل عمران:١١٠].

---

(١) «تحفة عوام مقبول» ص(١٤، ٢١٥).

(٢) «أوائل المقالات» ص(٩١).

وفي هذه الآيات الكريمات ثناء من الله تعالى على أصحاب رسول الله ﷺ، ووصفهم بالصدق والإيمان بالله ورسوله وتزكيتهم أعظم تزكية وما نسبة الروافض إلى أهل البيت أنهم يقولون بتحريف القرآن لا يصح البتة بل هو كذب وافتراء على أهل البيت.

ومما يبطل دعواهم بالتحريف ما نقله الدكتور ناصر الفقاري في كتابه «أصول مذهب الشيعة الإمامية» (١/٢٦٦) حيث قال: «ويلاحظ أن من بين القراء المشهورين ما يرجع سند قراءته إلى أئمة أهل البيت ولهذا استدل الدكتور عبدالصبور شاهين على براءة أهل البيت وزيف ادعاءات الشيعة أن من بين القراء السبعة المشهورين حمزة الزيات وسند قراءته هو حمزة الزيات عن جعفر الصادق، وهو قرأ على محمد الباقر، وهو قرأ على زين العابدين، وهو قرأ على أبيه الحسن وهو قرأ على أبيه بن أبي طالب كرم الله وجهه فهؤلاء الأبرار من آل البيت لم يخرجوا على إجماع المسلمين على المصحف الإمام وآية رضاهم به، وإقرارهم بالناس بمحتواه دون زيادة أو نقص أو ادعاء يمس كتاب الله سبحانه».

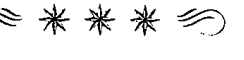

شبهات الورداني حول القرآن

يعلق ص ٥٨ على رواية جمع القرآن في عهد الصديق يقول: «**ومثل هذه الرواية تشير إلى أن الرسول ﷺ مات وترك القرآن مشتتًا بين صدور الصحابة، ومهددًا بالضياع وهو بهذا الموقف يكون قد أهمل واجبه الأساسي الذي بعث لأجله خاصة أنه لا نبي بعده، فهل يجوز ذلك في حق الرسول**» اهـ.

والجواب: ليعلم القارئ أن ما أثاره الورداني هو نفس ما أثاره الروافض قديمًا حيث اعترضوا على جمع القرآن. قال الحافظ ابن حجر[1] رحمه الله: «وقد سول لبعض الروافض أنه يتوجه بالاعتراض على أبي بكر بما فعله من جمع القرآن في المصحف فقال: كيف جاز أن يفعل شيئًا لم يفعله الرسول ﷺ؟ والجواب أنه لم يفعل ذلك إلا بطريق الاجتهاد السائغ الناشئ عن النصح منه لله ولرسوله ولكتابه، ولأئمة المسلمين وعامتهم وقد كان النبي ﷺ أَذِنَ في كتابة القرآن ونهى أن يكتب معه غيره فلم يأمر أبو بكر إلا بكتابة ما كان مكتوبًا» **هذا أولاً**.

فعلم من ذلك أن القرآن كان مكتوبًا في عهد النبي ﷺ فلا يلزم ما ذكره الورداني.

ثانياً: أن الأدوات التي كانت عند الصحابة وكتب فيها القرآن متعددة منها (العسب) جمع عسيب وهو جريد النخل كانوا يكشطون الخوص، ويكتبون في الطرف العريض، و(اللخاف) جمع لخفة وهي الحجارة الرقاق و(الأكتاف) جمع كتف وهو العظم الذي للبعير أو الشاة كانوا إذا جف كتبوا فيه، و(الأقتاب) جمع قتب وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه، و(الأديم) **وهي** قطع الجلود وكانوا يحتفظون بهذه الأشياء المكتوب فيها القرآن.

ثالثاً: أن النبي ﷺ لم يجمع القرآن في مصحف لسبب أبداه بعض **العلماء** وهو الإمام الخطابي.نقله الحافظ عنه حيث قال: «يحتمل أن يكون النبي ﷺ **إنما لم يجمع**

---

(١) «الفتح» (٨/ ٦٢٨).

القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته، فلما انقضى نزوله بوفاته ﷺ ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك وفاء للوعد الصادق بضمان حفظه على هذه الأمة المحمدية زادها الله شرفًا فكان ابتداء ذلك على يد الصديق رضي الله عنه بمشورة عمر»[١].

رابعاً: أن ما فعله أبو بكر رضي الله عنه يعدُّ كما قال العلامة الباقلاني: «فرض كفاية» بدلالة قوله ﷺ: «**لا تكتبوا عني شيئًا غير القرآن**»[٢] مع قوله تعالى: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ**﴾ [القيامة:١٧]، وقوله: ﴿**إِنَّ هَٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ**﴾ [الأعلى:١٨]، وقوله: ﴿**رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً**﴾ [البيِّنة:٢]، فكل أمر يرجع لإحصائه وحفظه فهو واجب على الكفاية، وقد فهم عمر أن ترك النبي ﷺ جمع لا دلالة فيه على المنع ورجع إليه أبو بكر لما رأى وجه الإصابة في ذلك وأنه ليس من المنقول ولا من المعقول ما ينافيه[٣] اهـ.

ففي قوله: ﴿**صُحُفًا مُّطَهَّرَةً**﴾، وقوله: ﴿**ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ**﴾ [البقرة:٢] وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ**﴾ في كل ذلك إشارة إلى كتابة القرآن وجمعه في صحف فما وجه الإنكار على أبي بكر رضي الله عنه، قال الحافظ ابن حجر: «وقد كان القرآن كله كتب في عهد النبي ﷺ لكنه غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور وقد أعلم الله تعالى أن القرآن مجموع في الصحف في قوله: ﴿**يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً**﴾ الآية. وكان القرآن مكتوبًا في الصحف، لكن كانت مفرقة فجمعها أبو بكر في مكان واحد ثم كانت بعده مخطوطة إلى أن أمر عثمان بالنسخ منها فنسخ منها عدة مصاحف وأرسل بها إلى الأمصار»[٤] وقال أيضًا: «الفرق بين الصحف والمصحف أن الصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر، وكانت سور متفرقة كل سورة مرتبة

---

(١) «فتح الباري» (٨/ ٦٢٨).

(٢) رواه مسلم (٣٠٠٤)، والدرامي (١/ ١١٩)، وابن عبدالبر «جامع بيان العلم» (١/ ٧٦)، والخطيب في «تقييد العلم» ص (٢٩).

(٣) «الفتح» (٨/ ٦٢٩).

(٤) «الفتح» (٨/ ٦٣٤).

بآياتها على حدة لكن لم يرتب بعضها إثر بعض، فلما نسخت ورتب بعضها إثر بعض صارت مصحفًا»[١].

خامساً: أن جمع القرآن في عهد أبي بكر يعد منقبة لأبي بكر رضي الله عنه وفضيلة من فضائله ونصحًا للأمة وقد أعلن ذلك أمير المؤمنين علي رضي الله عنه حيث قال: «أعظم الناس في المصاحف أجرا أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر، وهو أول من جمع كتاب الله». [رواه ابن أبي داود بإسنادٍ حسنه الحافظ][٢].

ولهذا قال الحافظ ابن حجر: «وإذا تأمل المنصف ما فعله أبو بكر من ذلك جزم بأنه يعد من فضائله وينوه بعظيم منقبته، لثبوت قوله ﷺ: «**من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها**»[٣] فما جمع أحد بعده إلا وكان له مثل أجره إلى يوم القيامة.

النتيجة السوداء التي وصل إليها من خلال مزاعمه حول جمع القرآن ويتابع الرافضي زرع الألغام والشكوك ليخلص إلى النتيجة السوداء التي وصل إليها خلال مزاعمه حول جمع القرآن فيقول ص (٥٨): «**ومن الواضح أن هذه الطريقة في جمع القرآن تثير الشك وتدفع إلى القول بتحريف القرآن**». أقول هذا ما يريد الورداني الوصول إليه من خلال التشكيك في الأحاديث فهو أداء خدمة بل خدمات للروافض ولو استطاع أن ينقل كلام الروافض مباشرة لفعل لكن قد ينكشف زيفه للعامي قبل المتخصص وللصغير قبل الكبير من أول وهلة فأراد إثبات دعوى التحريف على طريقة الروافض **بطريقة** خبيثة في توليد الظنون والشكوك من واقع خياله السقيم ولهذا يقول ص **(٥٧) عن** روايات جمع القرآن:

(وأما الروايات فقد اكتظت كتبهم (أي كتب أهل السنة) بعشرات الروايات

---

(١) «الفتح» (٨/ ٦٣٤).

(٢) «الفتح» (٨/ ٦٢٨).

(٣) رواه مسلم في (الزكاة/ ٦٩)، والنسائي في (الزكاة/ ٦٤)، والدرامي ص (٤٤)، وأحمد (٤/ ٢٥٧، ٢٥٩) وغيرهم.

التي تشير إلى تحريفه وزيادته ونقصانه وتقصير الرسول ﷺ في جمعه والاهتمام به) اهـ.

أرأيت أخي القارئ كبير فرقٍ بين اتهام الشيعة والروافض واتهام الورداني لأهل السنة وعلى رأسهم الصحابة رضي الله عنهم: وعندئذ يقال للورداني أين النصوص التي تدل على ما ادعيت من كتب أهل السنة؟ وإليك ما قاله أهل السنة فيمن يعتقد أن القرآن فيه زيادة أو نقصان أو تحريف أو تبديل:

* قال القاضي عياض رحمه الله: «وقد أجمع المسلمون أن القرآن المتلو في جميع أقطار الأرض المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين مما جمعه الدفتان من أول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة:٢] إلى آخر: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾[الناس:١] أنه كلام الله ووحيه المنزل على نبيه محمد ﷺ وأن جميع ما فيه حق وأن من نقص منه حرفًا قاصدًا لذلك أو بدله بحرف آخر مكانه أو زاد فيه حرفًا مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع الإجماع عليه وأجمع عليه أنه ليس في القرآن عامدًا لكل هذا أنه كافر»[(١)].

* وقال القاضي أبو يعلى: «والقرآن ما غُيِّرَ ولا بدِّل ولا نقص ولا زيد فيه خلافًا للرافضة القائلين أن القرآن قد غُيِّرَ وبدِّل وخولف بين نظمه وترتيبه ـ ثم قال: «وإن القرآن جمع بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم وأجمعوا عليه ولم ينكر منكر ولا رد أحد من الصحابة ذلك ولا طعن فيه ولو كان مغيرًا مبدلاً لوجب أن ينقل عن أحد من الصحابة أنه طعن فيه، لأن مثل هذا لا يجوز أن ينكتم في مستقر العادة... ولأنه لو كان مغيرًا مبدلاً لوجب على علي رضي الله عنه أن يبينه ويصلحه ويبين للناس بيانًا ويبين للناس بيانًا عامًا أنه أصلح ما كان مغيرًا فلما لم يفعل ذلك بل كان يقرأه ويستعمله دل على أنه غير مبدل ولا مغير»[(٢)].

* وقال الإمام ابن حزم رحمه الله: والقول بأن ما بين اللوحتين تبديلاً كفر صريح وتكذيب لرسول الله ﷺ[(٣)].

---

(١) «الشفا» (٢/ ٣٠٤-٣٠٥).

(٢) «المعتمد في أصول الدين» ص(٢٥٨).

(٣) «الفصل في الملل والنحل» (٥/ ٢٢).

* وقال الإمام أبو عمرو الداني رحمه الله: «وكتاب الله تعالى هو المرسوم في المصحف، المجمع عليه، الذي جمعه عثمان رضي الله عنه، واتفقت عليه الأمة، وهو مائة وأربع عشر سورة، فمن زاد فيه أو نقص، أو تكلم حتى تغيّر شيء منه، فهو ضال، مضل، كافر، مبطل»[١] اهـ. ثم كيف يدعي الورداني أن الروايات تثير الشك في القرآن؟ وهل يصدق عاقل أن كلام رسول الله ﷺ يشكك في القرآن؟ فأين ما وعد الله به من حفظه لكتابه؟ في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩].

* وقال الفخر الرازي عند تفسير هذه الآية: «إنا نحفظ ذلك الذكر من التحريف والزيادة، والنقصان، على أن قال: إن أحد لو حاول تغيير حرف أو نقطة لقال له أهل الدنيا: هذا كذب وتغيير لكلام الله حتى أن الشيخ المهيب لو اتفق له لحن أو هفوة في حرف من كتاب الله لقال له الصبيان: أخطأت أيها الشيخ صوابه كذا وكذا... واعلم أنه لم يتفق لشيء من الكتب مثل هذا الحفظ فإنه لا كتاب إلا وقد دخله التصحيف والتحريف والتغيير ما في الكثير منه أو في القليل وبقاء هذا الكتاب مصونًا من جميع جهات التحريف مع أن دواعي الملاحدة واليهود والنصارى متوفرة على إبطاله وإفساده من أعظم المعجزات[٢] اهـ.

ومن محاسن ما ورد عن سلفنا الصالح ما حكاه الإمام الشاطبي رحمه الله عن أبي عمرو الداني عن أبي الحسن المنتاب قال: «كنت يومًا عند القاضي أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق، فقيل له: لِمَ جاز التبديل على أهل التوراة، ولم يجز على أهل القرآن؟ فقال القاضي: قال الله عز وجل في أهل التوراة: ﴿بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِن كِتَابِ اللَّهِ﴾ [المائدة:٤٤] فوكل الحفظ إليهم فجاز التبديل عليهم، وقال في القرآن: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فلم يجز التبديل عليه، قال علي: فمضيت إلى أبي عبدالله المحاملي فذكرت له الحكاية، فقال: ما سمعت كلامًا أحسن من هذا»[٣].

---

(١) «الرسالة الوافية» ص(١٤١).
(٢) «مفاتيح الغيب» (١٩/ ١٦٠-١٦١).
(٣) «الموافقات» (٢/ ٥٩).

*** مزاعم وشكوك الورداني حول جمع القرآن في عهد الصديق:**

ويتابع الورداني شكوكه فيقول ص (٥٨) عن رواية جمع القرآن: «**فكيف لشخص واحد ـ شاب ـ يقوم بهذه العملية وحده وهي عملية خطيرة يرتبط بها مستقبل الدين...؟**» ثم يتساءل: «**أين كبار الصحابة أين على بن أبي طالب، وابن مسعود، وأبي بن كعب وهؤلاء كانوا من كتاب الوحي ولهم شهرتهم ومكانتهم، ولماذا لم يستعن بهم أبو بكر**» اهـ.

انظر أخي القارئ كيف يستخدم أسلوب التشكيك فهو يستبعد قيام زيد ﷺ بمهمة جمع القرآن، هكذا يريد المؤلف أن يزعزع ثقة المسلمين في كتاب ربهم لو رجع إلى تفسير الحدث لما خبط خبط عشواء. إن انتداب الصديق ﷺ لزيد ليقوم بهذه المهمة لا يعني قط الحط من مكانة علي وابن مسعود وأبيّ وغيرهم ﷺ فزيد بن ثابت ﷺ يتمتع بصفات تؤهله للقيام بهذه المهمة العظيمة التي كتبت له في ميزان حسناته، ومن ذكاء زيد وفطنته سرعة تعلمه للغة اليهود في مدة وجيزة لا تتجاوز بضع أيام ليرد على اليهود، وقد أفصح الصديق عن سبب اختيار زيد بن ثابت ﷺ، فقد جاء في رواية جمع القرآن أن الصديق أرسل لزيد وقال له: «**إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب الوحي**» فذكر الصديق ﷺ لزيد أربع صفات مقتضية خصوصيته بذلك، كونه شابًا فيكون أنشط لما يطلب منه، وكونه عاقلاً فيكون أوعى له، وكونه لا يتهم فتركن النفس إليه، وكونه كان يكتب الوحي فيكون أكثر ممارسه له وهذه الصفات التي اجتمعت فيه قد توجد في غيره لكن مفرقة»[1]. هذا أمر، والأمر الآخر أن يقال: أن المتتبع لروايات جمع القرآن يجد في الحقيقة أن المسلمين كلهم اشتركوا في جمع القرآن وبرهان ذلك أن زيدًا ﷺ طفق يتتبع القرآن من الأدوات التي كتب فيها وقد سبق ذكرها، ومن صدور الرجال حيث كان لا يجده مكتوبًا، وزيادة في الاحتياط من زيد فقد كان لا يكتفي بمجرد وجدان القرآن مكتوبًا حتى يشهد به من تلقاه سماعًا مع كون زيد كان يحفظه

(١) «فتح الباري» (٨/ ٥٢٩).

واشترك معه في ذلك عمر ﷺ بأمر أبي بكر ﷺ ففي كتاب «المصاحف» لابن أبي داود أن أبا بكر قال لعمر ولزيد: اقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه. وفي تفسير الشاهدين يقول الحافظ: «كان المراد بالشاهدين الحفظ والكتاب أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي الرسول ﷺ أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل القرآن بها وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي ﷺ لا مجرد الحفظ»[١]. فالرواية السابقة تدل على أن زيدًا لم يكن بمفرده في القيام بهذه المهمة بل ساعده عمر ﷺ ثم هل نسي دور الشهود الذين يشهدون على المكتوب من القرآن؟ فالحاصل أن الصحابة ﷺ اشتركوا كلهم أو أغلبهم في هذه المهمة فقد روي ما يؤيد ذلك ابن أبي داود في كتاب «المصاحف» من طريق يحيي بن عبدالرحمن بن حاطب قال: «قام عمر فقال: من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئًا من القرآن فليأت به»[٢] وبهذا يعرف أن ما قاله الورداني ذهب أدراج الرياح».

ثم يقول الورداني ص (٥٨): «**وكيف لا توجد آيات التوبة إلا عند واحد فقط**» قلت: لم يدر المؤلف ما المراد بقول زيد: «حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري ولم أجدها مع أحد غيره، فالمراد من قول زيد ﷺ أي لم أجدها مكتوبة لا محفوظة. فإنه ﷺ كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة.

فالحق أن المراد بالنفي في قول زيد نفي وجودها مكتوبة لا نفي كونها محفوظة في صدور الحفظة من الصحابة وهو منهم بالطبع ثم قد ورد في بعض الروايات وذكرها الحافظ في «الفتح»[٣]: أن آخر سورة التوبة كانت أيضًا عند أبي بن كعب ﷺ فكأنه ﷺ لما قال ذلك عن أبي خزيمة الأنصاري جاء أبي بن كعب ليعضد ما عند أبي خزيمة الأنصاري فكيف يقول الورداني الخبيث: «**أين أبي بن كعب لِمَ لم**

(١) «فتح الباري» (٨/ ٦٣١).
(٢) نقله في «الفتح» أيضًا (٨/ ٦٣١).
(٣) «فتح الباري» (٨/ ٦٣١).

يستعن به أبو بكر». والجواب قد شارك أبي أيضًا في هذا الجمع كما ترى لا كما يزعم الورداني.

ثم يقول الورداني بسوء أدب: «ألا يعني هذا اتهام الرسول ﷺ بالتقصير في تبليغ القرآن للناس...؟» قلت: وهذا الاستنتاج الأسود مبني على جهالات وظلمات بعضها فوق بعض سبقت، ومبني علي قلة علمه بما جاء في السنة من الروايات وعدم اطلاعه عليها. وليت الورداني سكت عند هذا الحد بل قال بعد ذلك مباشرة ص (٥٨): «**ألا يعني أنه من الممكن أن تكون هناك آيات قد فقدت**» هذا ما يريد الخبيث أن يخلص إليه من كل هذه المحاورات والتساؤلات والمناورات واستعمال اللف والدوران، ألا يفتح كلام الورداني الطريق إلى أعداء الإسلام ليلجوا منه ويطعنوا في القرآن والسنة؟ ثم يحتج الأعداء علينا بعد ذلك بما قاله الورداني وأمثاله كما احتج النصارى قديمًا على الإمام ابن حزم بدعوى الروافض في تحريف القرآن لكن الإمام ابن حزم أرسلها كالصاعقة فقال: «وأما قولهم في دعوى الروافض تبديل القرآن فإن الروافض ليسوا من المسلمين»[1] وصدق رحمه الله.

فلا يمكن لمسلم أن يتفوه ويدعي أن القرآن محرف وحدث له تبديل. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وكذلك ـ أي في الحكم بتكفيره ـ من زعم منهم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت، أو زعم أن له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة، ونحو ذلك وهؤلاء يسمون القرامطة والباطنية ومنهم التناسخية وهؤلاء لا خلاف في كفرهم»[2].

ومن قلة الحياء وسوء الأدب مع صحابة النبي ﷺ ما قاله الورداني فيهم عقب ذلك حيث يقول: «**ثم كيف بالمصحف أن يحتكر بعد جمعه في حوزة أبي بكر ثم عمر ثم ابنته حفصة أهو ميراث خاص بهم؟ وإذا استسغنا حكر أبي بكر وعمر للمصحف بحكم إمساكهما السلطة فكيف نستسيغ حكر حفصة له؟**» ويقال لهذا للورداني

(١) «الفصل في الملل والنحل» (٢/ ٨٠).

(٢) «الصارم المسلول» ص (٥٨٦).

المغمور هل منع الصديق والفاروق وأم المؤمنين أحدًا طلب منهم المصحف حتى يصفهم الورداني بالاحتكار للمصحف؟ ألم يثبت أن عثمان ﷺ أرسل إلى حفصة أم المؤمنين لينسخ المصاحف من المصحف الذي جمعه أبو بكر وكان عندها فلم تمانع أم المؤمنين من إرساله إليه، وأما كونه عند حفصة ﷺ فتلك كانت وصية عمر ﷺ، ولأن المسلمين لم يختاروا أميرًا لهم بعد موت أمير المؤمنين عمر فظل المصحف عند حفصة ﷺ ثم عند عبدالله بن عمر ﷺ وطلبه منه مروان بن الحكم كما هو مشهور فما الضير في أن يكون المصحف عند أم المؤمنين ﷺ لكن الورداني لا يعجبه ذلك؛ لأن إخوانه الروافض قد اتخذوا أم المؤمنين حفصة غرضًا وهدفًا للطعن والسب، فانطلق يرهف بما لا يعرف ويخبط ، فهو لا يعي ما يخرج من رأسه.

ثم يقول ص ٥٩: «**وكيف لنا أن نتقبل عقلا**» كذا قال كأن عقله هو الميزان الذي يزن به الروايات، ثم يقول: «**تلك الخلافات التي وقعت بين زيد والآخرين حول آيات القرآن والتي دفعت بأبي بكر إلى استحضار شاهدين يشهدان على صحة الآية؟**» أقول: ومن رجع إلى الروايات لم يجد لهذا الخلاف الذي افتعله ولا الضجة التي أثارها أبو بكر، بل الصحابة أعظم وأجل مما يصورهم الورداني وغيره، وقد سبق في الروايات أن أبا بكر قال لعمر ولزيد: اقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه، فلماذا تقعد الدنيا وتقيمها وتبني القصور العلالي على ما لم يحدث بل اختلقته من بنات أفكارك؟ ثم هب أن هذا حدث بالفعل أفيكون ذلك سببًا للعتب على الصحابة؟ أم يبرهن ذلك على شدة حرص الصحابة واحتياطهم في جمع القرآن، ومن ناحية أخرى ألا يكون هذا الصنيع فيه أبلغ رد على إخوانك من الرافضة الذي يتهمون الصحابة بتحريف القرآن والزعم بأنهم زادوا ونقصوا منه، وأما قول الورداني: «**يشهدان على صحة الآية**» جهل منه فلو استقام قلبه لاستقام لسانه ولكن من كثر سقطه كثر خطؤه ومن كثر خطؤه قل حياؤه ومن قل حياؤه مات قلبه. ثم بعد هذا يقول ص (٥٩) ويتساءل: «**أين دور أبوبكر**[1]

(١) كذا قال والصواب (أبي بكر) لكن لو استقام قلب الورداني لاستقام لسانه نسأل الله العافية.

وعمر في هذا الجمع؟ أين ما حفظاه من كتاب الله عن الرسول ﷺ»؟

والجواب: أن يقال للمؤلف: سبحان الله! وهل ما زال لأبي بكر وعمر عندك دور واحترام؟ إن من لم يبصر الحق فهو أعمى، أبعد ما ذكر في الروايات عن جهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما يقال : أين دور أبي بكر وعمر؟ بل الصواب أين عقلك وأنت تكتب هذا الكلام؟ بل أين وعيك حين تعاميت عن دور الصديق والفاروق في مسألة جمع القرآن. ثم تأخذ مناورة الورداني للتشكيك في القرآن سبيلا آخر فهو في الفقرة التالية يتخذ من نسخ تلاوة بعض الآيات طريقًا للتشكيك في القرآن مثل نسخ آية الرجم فيدل على ذلك بأنه لا يمكن الثقة بالقرآن فيقول ص (٥٩): «**ويروي أهل السنة في كتبهم أن هناك آيات نزلت من القرآن ثم رفعت وبقي حكمها، وآيات بقيت ونسخ حكمها ومن الآيات...**» ثم ذكر آية الرجم وغيرها، وأقول: وأما ما ذكره بشأن رفع الآيات وبقاء حكمها كآية الرجم والرضاع وغيرهما فما الضير في ذلك فإن الله تعالى يقول: ﴿**لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ**﴾ [الأنبياء:٢٣] فالأمر أمره والحكم حكمه وهو الفعال لما يريد سبحانه فهو على كل شيء قدير. وقد استدل العلماء على رفع الآيات بأمر الله تعالى بما ورد في قوله ﷻ: ﴿**وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا**﴾ [الإسراء:٨٦]. قال الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب في كتابه «إيضاح ناسخ القرآن ومنسوخه»: «اعلم أنه جائز أن ينسخ الله جل ذكره جميع القرآن بأن يرفعه من صدور عباده ويرفع حكمه بغير عوض وقد جاءت في ذلك أخبار كثيرة عن النبي ﷺ دليله قوله تعالى: ﴿**وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا**﴾ [الإسراء:٨٦]».

وقد كان من ذلك بعضه على ما روي من سورة الأحزاب وإنما يؤخذ ما كان ذلك من طريق الأخبار... ومنه ما رفع لفظه أن يتلى وبقي حكمه غير متلو على أنه قرآن وثبت حكمه بالإجماع كآية الرجم فإن الرواية المشهورة أنه كان فيما يتلى (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) فرفع رسم ذلك من المصحف المجمع عليه ولم تثبت تلاوته وبقي حكمه، وقد يقول قائل: ما الحكمة والعلة في رفع التلاوة وبقاء الحكم هلا بقيت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها؟ فالإجابة كما

ذكرها أبو الفرج ابن الجوزي رحمه الله حيث قال: «إنما كان ذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفصال لطلب طريق مقطوع به، فيسرعون بأيسر شيء كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام، والمنام أدنى طرق الوحي»[1].

ويتابع الرافضي الكلام على جمع القرآن ولكنه استدار في هذه المرة إلى جمع عثمان رضي الله عنه فيقول ص (٦١): «**والسؤال الذي يطرح نفسه إذا كان عثمان قرر جمع القرآن ووجد أمامه ما يوجب فعل ذلك، فلماذا اختار مصحف حفصة الذي جمعه زيد بن ثابت بأمر أبي بكر وقرر إحراق المصاحف الأخرى**».

والجواب: بكل سهولة لأن المصحف الذي كان عند حفصة رضي الله عنها هو الذي استقر عليه الأمر وهو آخر العرضات على رسول الله ﷺ ثم إنه لم يكن مصحفًا بالمعنى المتعارف عليه بل كان صحفًا، ثم انظر إلى مكر الورداني كيف نسب المصحف إلى حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها كأنه يريد إيهام الناس بأن أم المؤمنين حفصة كان عندها مصحف خاص بها وليس كذلك فإن هذا المصحف كان عبارة عن الصحف التي كتبها زيد وجمعها هو وإخوانه في عهد أبي بكر، ولذلك أمر عثمان رضي الله عنه بنسخ المصاحف من تلك الصحف التي كتبها زيد وعمر في عهد أبي بكر رضي الله عنه ولا يخفى أن عثمان رضي الله عنه فعل ذلك ليقطع مادة الخلاف التي نشأت في عهده من جراء الاختلاف في القراءة حتى تفاقم الأمر ووصل إلى حد تكفير الناس بعضهم لبعض وكذلك ما اختلف الغلمان في القراءة وارتفع الخلاف إلى المعلمين وكفر بعضهم بعضًا فلما بلغ ذلك كله أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه استشار الصحابة في ذلك وانتهي الأمر إلى الاتفاق على جمع الناس على مصحف واحد حسمًا للنزاع وقطعًا لمادة الاختلاف، ولم نجد أحدًا عارض هذه المشورة وما تمخضت عنه من هذا الرأي الحسن وإليك الرواية التي صححها الحافظ ابن حجر ورواها ابن أبي داود في كتاب المصاحف بسنده عن سويد بن عقلة قال: قال علي رضي الله عنه: «لا تقولوا في عثمان

(١) «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ٣٧) للزركشي.

إلا خيرًا فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا على ملأ منا» قال: ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أن بعضهم يقول إن قراءتي خير من قراءتك وهذا يكاد أن يكون كفرًا، قلنا: فما تري؟ قال: أرى أن نجمع الناس على مصحف واحد فلا يكون فرقة ولا اختلاف، قلنا: فنعم ما رأيت[١].

* قال ابن التين رحمه الله: «الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته، لأنه لم يكن مجموعًا في موضع واحد فجمعه في صحائف مرتبًا لآيات سوره على ما وقفهم عليه النبي ﷺ، وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القرآن حين قرءوه بلغاتهم على اتساع اللغات، فأدى ذلك ببعضهم إلى تخطئة بعض فخشي من تفاقم الأمر في ذلك فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتبًا لسوره... واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجًا بأنه نزل بلغتهم وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفعًا للحرج والمشقة في ابتداء الأمر فرأى أن الحاجة إلى ذلك انتهت فاقتصر على لغة واحدة، وكانت لغة قريش أرجح اللغات فاقتصر عليها»[٢] اهـ.

وبهذا التقرير الذي ذكره ابن التين رحمه الله يندفع اعتراض الورداني على جمع عثمان بن عفان رضي الله عنه حيث قال ص (٦٢): «**فعل عثمان لا مبرر له**». كيف لا مبرر له؟ وقد بلغ أمير المؤمنين أن القراء اختلفوا وكاد الأمر أن يسبب فتنة كبيرة وأدرك أمير المؤمنين رضي الله عنه بثاقب نظره أن الأمر بحاجة إلى حسم مادة الخلاف، أليس هو إمام مسئول عن رعيته أمام الله؟ نعم لم يحدث مثل هذا الخلاف في زمن أبي بكر وعمر فلا يعد ذلك ذريعة أيضًا للوقيعة في عثمان رضي الله عنه ومن المعلوم أن الصحابة قد انتشروا في البلاد لاسيما في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه وصار لهم تلاميذ وأتباع في كل الجهات.

* ثم يقول الورداني ص (٦٢): «**وإذا كان أبو بكر وعمر استعانا بزيد بن**

---

(١) «فتح الباري» (٨/ ٦٣٤).

(٢) «فتح الباري» (٨/ ٦٣٧).

ثابت في جمع مصحفها ولم يستعينا بأي من هؤلاء الأربعة (يقصد عليّ وابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب) فإن عثمان فعل نفس الشيء واستعان بزيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام وعبدالله بن أبزي» اهـ. لاحظ أنه هنا حاول جاهدًا تلقف أي شبهة تخدم غرضه الخبيث الذي ينتهي إليه في كل مرة ثم انظر إلى قوله: «في جمع مصحفها» وفيما سبق يقول: «مصحف حفصة» فجعل المصاحف ثلاثة يريد من ذلك الادعاء أن ثَمَّ مصاحف ثلاثة أو أكثر كانت موجودة ليصل بذلك إلى الطعن في القرآن، وقد سبق أن الذي جمع في عهد أبي بكر المصحف في صحف فقط غير مرتب السور فلم يكن مصحفًا بالمعنى الذي كان في عهد عثمان لكن في عهد عثمان رتبت السور وصار مصحفًا لا صحفًا فليكن هذا الأمر من القارئ على بال.

وأما اختيار عثمان رضي الله عنه لزيد فقد كان عن مشورة يدل على ذلك ما رواه ابن أبي داود في المصاحف من رواية مصعب بن سعد قال: «فقال عثمان: من أكتب الناس؟ قالوا كاتب رسول الله ﷺ زيد بن ثابت قال: فأي الناس أعرب ـ وفي رواية أفصح ـ قالوا: سعيد بن العاص قال عثمان: فليملل سعيد وليكتب زيد»[1] فوضح من خلال تلك الرواية أن انتداب زيد وسعيد رضي الله عنهما لما تمتع به كل منهما بالصفات التي ذكرت لاسيما والمهمة التي يقومان بها من المهمات الصعبة فكان على أمير المؤمنين رضي الله عنه اختيار الأكفأ وقد ورد أنه انتدب معهم غيرهم ففي رواية محمد بن سيرين في كتاب «المصاحف» قال: «جمع عثمان اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار منهم أبي بن كعب فكأنه رضي الله عنه احتاج إلى من يساعد في النسخ إلى مثل هذا العدد ولاحظ أن من بين المختارين أبي كعب رضي الله عنه ووقع في رواية ابن شهاب أن من بينهم أيضًا عبدالله بن عباس كما نقل الرواية ابن حجر»[2]، فأين ادعاء الورداني العريض أن عثمان لم يستعن بأبي بن كعب ولا ابن عباس رضي الله عنهم؟ ثم من الملاحظ أن

(١) «فتح الباري» (٨/ ٦٣٥).

(٢) في «الفتح» (٨/ ٦٣٥).

الورداني يريد إقحام عليّ بن أبي طالب ﷺ في كل عمل في الوقت الذي يحرص فيه كل الحرص على طمس مواقف الصحابة الآخرين وبالأخص الصديق والفاروق ولسنا ممن ينكر فضل عليّ بن أبي طالب ﷺ ولكن ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق:٣]. والناظر في سيرة الصحابة ﷺ يجد أن الله تعالى قد اختارهم لصحبة نبيه ﷺ وبث فيهم الفضائل، ومنحهم من المواهب العظيمة والمناقب الجليلة فهذا فتح الله له في باب الجهاد وآخر فتح له في باب الصدقة، وثالث في القضاء ورابع من أعلمهم بالمناسك وخامس فتح له في العبادة ومنهم من عرف بالصدع بالحق ومنهم من عرف بأنه أرحم على الأمة وإن كانوا كلهم رحماء كما ذكرهم الله في كتابه وكون الصحابي قد عرف عنه أمر من الخير واشتهر به لا يعد ذلك منقصة لغيره من الصحابة الذين لم يشتهر عنهم ذلك الفضل.

* ثم يخلص الورداني إلى النتيجة المشئومة فيقول ص (٦٢): «**إن مثل هذه الروايات تقودنا إلى أن موقف عثمان هو امتداد لموقف أبي بكر وعمر، وتقودنا من جانب آخر إلى الشك في دور الخلفاء الثلاثة تجاه القرآن. بل تقودنا بالإضافة إلى ذلك إلى الشك في القرآن ذاته**»، أقول: وماذا فعل الخلفاء الثلاثة ﷺ حتى يصل الأمر بالورداني إلى أن ينطق بهذا الكلام؟ والحاصل أنه أراد الطعن في الصحابة وعلى رأسهم الخلفاء الثلاثة كما طعنت الروافض قديمًا وحديثًا.

* ثم يقول عن موقف ابن مسعود ﷺ لما طلب منه أن يدفع مصحفه لعثمان فأبى ذلك قال ص (٦٣): «**ومثل هذا الموقف من ابن مسعود تجاه عثمان يكشف لنا أن عمل عثمان لم يكن محل إجماع الصحابة، وأن هناك هدفًا آخر من وراء حرق المصاحف حتى إن بعض الصحابة أطلق على عثمان حراق المصاحف**» اهـ. والجواب على ما ذكره من وجوه:

أولاً: ادعاء المؤلف أن عمل عثمان لم يكن محل إجماع كذب عريض إذ كيف يوافق الصحابة أولاً بعد مشورة عثمان لهم على جمع الناس على قراءة قريش ثم يعترضوا على فعله فهل يظن هذا بالصحابة؟! وقد سبق في الروايات أنهم مدحوا

فعل عثمان ﷺ وقالوا: فنعم ما رأيت (فادعاء وجود المعارضة كذب صراح).

ثانياً: قد ثبت عن علي بن أبي طالب ﷺ أنه قال: «لا تقولوا في عثمان إلا خيرًا» فهذا يدحض قول الورداني.

ثالثاً: يؤيد ما ذكرته ما رواه ابن أبي داود في «المصاحف» من طريق مصعب ابن سعد قال: أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك ـ أو قال ـ لم ينكر ذلك منهم أحد»[١] فماذا يقول الورداني بعد ذلك؟

رابعاً: إن حرق المصاحف سوى ما أمر بنسخه فيه من المصلحة العظيمة التي حسمت مادة النزاع وقطعت الاختلاف ودرأت الفتنة عن هذه الأمة. ولم يحرقها ﷺ إلَّا على الملأ.

قال ابن بطال في فوائد حديث جمع القرآن: «في هذا الحديث جواز تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار وأن ذلك إكرامًا لها وصون عن وطئها بالأقدام»[٢].

خامساً: أما ما ورد بشأن واقعة ابن مسعود ﷺ والتي اتخذها الورداني ذريعة ليمرر من خلالها ما يريد، فلا حجة له فيها بحمد الله فقد وضحت الرواية مقصد ابن مسعود ﷺ لمن أرسلهم عثمان إليه فقال: «كيف تأمرونني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول الله ﷺ مثله؟» قال الحافظ ﷺ: وإلغاء ما عدا ذلك، أو كان لا ينكر الاقتصار لما في عدمه من الاختلاف بل كان يريد أن تكون قراءته هي التي يعول عليها دون غيرها لما له من المزية في ذلك مما ليس لغيره كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلام، فلما فاته ذلك ورأى الاقتصار على قراءة زيد ترجيح بغير مرجح عنده اختار استقرار القراءة على ما كانت عليه اهـ. هذا عذر ابن مسعود ﷺ فما عذر عثمان ﷺ في كونه لم يختر ابن مسعود ضمن لجنة جمع المصحف؟ قال الحافظ ﷺ: «والعذر لعثمان في ذلك أنه فعله بالمدينة (أي الجمع) وعبدالله

---

(١) نقله الحافظ في «الفتح» (٨/ ٦٣٤).

(٢) «فتح الباري» (٨/ ٦٣٧).

بالكوفة، ولم يؤخر ما عزم عليه من ذلك إلى أن يرسل إليه ويحضر أيضًا فإن عثمان إنما أراد نسخ الصحف التي كانت جمعت في عهد أبي بكر وأن يجعلها مصحفًا واحدًا، وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت كما تقدم لكونه كان كاتب الوحي، فكانت له في ذلك أولية ليست لغيره.

ثم أن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه رجع إلى متابعة جمهور الصحابة في شأن المصحف وقد أوضح هذا المقام غاية الإيضاح الحافظ ابن كثير رحمه الله حيث قال: «وقد روي عن ابن مسعود أنه تعتب لما أخذ منه مصحفه فحرق، وتكلم في تقدم إسلامه على زيد بن ثابت الذي كتب المصاحف فكتب عثمان رضي الله عنه يدعوه إلى اتباع الصحابة فيما أجمعوا عليه من المصلحة في ذلك، وجمع الكلمة، وعدم الاختلاف».

قلت: وهذا هو المظنون به رضي الله عنه لما عرف عنه من حسن الاتباع والاقتداء والحرص على جمع الكلمة والنفرة من الاختلاف ويؤيد هذا ما ذكره الحافظ ابن كثير قال: «وقد قال أبو إسحاق عن عبدالرحمن بن يزيد أن عبدالله بن مسعود دخل مسجد منى فقال: كم صلى أمير المؤمنين الظهر؟ قالوا: أربعًا، فصلى ابن مسعود أربعًا، فقالوا: ألم تحدثنا أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر صلوا ركعتين؟ فقال: نعم وأنا أحدثكموه الآن ولكن أكره الاختلاف، وفي «الصحيح» أن ابن مسعود قال: «ليت حظي من أربع ركعات ركعتين متقبلتين». وقال الأعمش حدثني معاوية بن قرة ـ بواسطة ـ عن أشياخه قالوا: صلى عثمان الظهر بمنى فبلغ ذلك ابن مسعود فعاب عليه، ثم صلى بأصحابه العصر في رحله أربعًا فقال له: عتبت على عثمان وصليت أربعًا؟ فقال: «إني أكره الخلاف»، وفي رواية: «الخلاف شر» فإذا كان هذا متابعة من ابن مسعود إلى عثمان في هذا الفرع فكيف بمتابعته له في أصل القرآن، والاقتداء في التلاوة التي عزم على الناس أن يقرءوا بها لا بغيرها»[1].

سادساً: وقول الورداني: «**حتى إن بعض الصحابة أطلق على عثمان حَرَّاق المصاحف**» وأقول: لم يُعَيِّن لنا من أطلق هذا القول في حق أمير المؤمنين عثمان ونحن

(١) «البداية والنهاية» (٤/ ٢٢٨، ٢٢٩).

نربأ بالصحابة أن يقولوا ذلك فهم أعف الناس لسانًا وأصدقهم جنانًا وأجلهم في نفوسهم من إطلاق مثل هذه الألقاب على أمير المؤمنين، بل الذي أطلق على أمير المؤمنين ذلك هم الروافض، ومما يدل على تدليس المؤلف أنه أحال في الهامش على «فتح الباري» حتى يظن القارئ أن هذا الإطلاق في حق عثمان موجود في كتب أهل السنة والواقع بخلاف ذلك فلم يوجد في «فتح الباري» ما ذكره الورداني عند شرح حديث جمع القرآن ولا في غيره وأكبر دليل على تدليسه وكذبه أنه لم يذكر ولا رقم الجزء ولا الصفحة التي نقل منها.

تجني الورادني على أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه بحذف البسملة من أول التوبة

ثم يقول ص (٦٣): «وكان عثمان هو الذي قام بحذف بسم الله الرحمن الرحيم من سورة التوبة ووصلها بسورة الأنفال مدعيًا أن رسول الله ﷺ قبض ولم يبين أمر البسملة وقد وصل السورتين ببعضهما لتشابههما».

* قلت: الله أكبر كبرت كلمة تخرج من فيك حيث تتجنى على أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه وتتهمه بأنه حذف البسملة من كتاب الله تعالى ما مصلحة أمير المؤمنين عثمان في حذفها لو صح ذلك عنه تنزلاً، لقد أوضحت الروايات المعتمدة أنهم لم يكتبوا البسملة في أول سورة براءة لأنهم شكوا هل سورة التوبة والأنفال واحدة أو ثنتان ففصلوا بينهما بسطر ولا كتابة فيه، ولم يكتبوا فيه البسملة، فتبين أنهم لم يكتبوها أصلاً لا أنها كانت مكتوبة وحذفوها كما يدعي الورداني.

قال الحافظ رحمه الله: «وروي عن ابن عباس عن عثمان وهو المعتمد»[1] أي الفصل بينهما بدون بسملة للعلة التي ذكرتها.

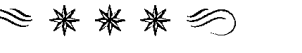

(١) «فتح الباري» (٨/ ١٦٤).

موقف أهل السنة من السنة النبوية الصحيحة

إن السنة النبوية أصل من أصول الدين، وركن ركين حصين في بناء شريعة سيد المرسلين، موحى بها من رب العالمين، تلقاها صحابة رسول الله ﷺ مع القرآن الكريم ففهموا بها تفسيره ومعانيه، لقد أمر الله تعالى بطاعته وطاعة رسوله ﷺ والاقتداء به فيما جاء به فقال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩]، وقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء:٨٠]، وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر:٧]، والآيات في ذلك كثيرة وقال ﷺ: «**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا: ومن يأبى يا رسول الله، قال: من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى**»(١).

وقال ﷺ: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين فتمسكوا بها**»(٢)... الحديث.

وقال ﷺ: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله**»(٣)... الحديث.

وقال ﷺ: «**من رغب عن سنتي فليس مني**»(٤).

ومن لوازم طاعة الرسول محبته واتباع سنته وقد أجمل الإمام أبوعمرو الداني معتقد أهل السنة في سنة الرسول ﷺ فقال: «ومنها: التسليم والانقياد للسنة، لا تعارض برأي، ولا تدافع بقياس، وما تأول منها السلف الصالح تأولناه، وما عملوا به عملناه، وما تركوه تركناه، ويسعنا أن نمسك عما أمسكوا، ويلزمنا أن نتبعهم فيما بينوا، وأن نقتدي بهم فيما استنبطوا وأن لا نخرج عن جماعتهم فيما اختلفوا فيه، أو في

---

(١) رواه البخاري (١٣/ ٢٤٩)، وأحمد (٢٣/ ٢٠٢)، والحاكم (١/ ٥٥).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) رواه البخاري (١٣/ ١١)، وابن خزيمة (٣/ ٤٦).

(٤) رواه البخاري (٩/ ١٠٤)، ومسلم (٩/ ١٧٩).

تأويله ومنها: التصديق بما جاء عن الله، وما ثبت عن رسول الله ﷺ من أخباره»[١].

وقال: «ومن قولهم: إن من تمام السنة وكمالها قبول الخبر الواحد، والاستمساك به، والعمل بموجبه من الصحابة من الرجال والنساء، إذا حدث به الثقة المعروف عن مثله إلى أن يتصل الإسناد الصحابي إلى النبي ﷺ، وذلك إذا لم يعارضه خبر مثله، ولا نسخه أثر، ولا اتفق الجميع على ترك استعماله»[٢].

وقال: «والكتاب والسنة على ظاهرهما، وعمومها إلا ما خصه الرسول ﷺ ببيان أو خبر، أو فسر مشكله، أو أعلم بمنسوخه، أو وقف على ناسخه أو قام الدليل على ذلك من سنة أو إجماع، فإذا أعلم الرسول ﷺ بذلك، أو علم من إحدى هذه الجهات التي تقوم بها الحجة، لم يرد عام منه إلى خاص، ولا خاص منه إلى عام... فإذا قضى الله أمرًا، أو قاله، أو أمر به قلنا: سمعنا وأطعنا، وإذا قال الرسول ﷺ شيئًا، أو أمر به، أو نهى عنه وجب أمره ونهيه لقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ قلنا: آمنا واتبعنا الرسول... وإذا اختلفوا وجب الرجوع إلى كتاب الله تعالى، كما أمرنا الله في قوله: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى:١٠] يعني تبينه في كتابه، أو لسان نبيه أو إجماع المسلمين»[٣].

(١) «الرسالة الوافية» ص (٩٧، ٩٨).

(٢) «الرسالة الوافية» ص (١٣٠).

(٣) «الرسالة الوافية» ص (١٤٢، ١٤٣).

موقف الشيعة الروافض من السنة

إن المتتبع اعتقاد الشيعة الروافض في السنة، سنة رسول الله ﷺ ليتبين له أنهم لا يقرون بالروايات التي رواها الصحابة عن رسول الله ﷺ بل يقول الدكتور ناصر القفاري: «إن الدارس لنصوص الشيعة ورواياتها قد ينتهي إلى الحكم بأن الشيعة تقول بالسنة ظاهرًا وتنكرها باطنًا إذ إن معظم رواياتهم وأقوالهم تتجه اتجاهًا مجافيًا للسنة التي يعرفها المسلمون، في الفهم والتطبيق وفي الأسانيد، والمتون»[١].

* فالسنة عندهم هي: «كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير»[٢]، والمعصوم الذي تقصده الشيعة والروافض هنا ليس هو الرسول ﷺ بل صفة «العصمة» عندهم للأئمة الاثنى عشر، فالشيعة الروافض يعتبرون الأئمة الاثنى عشر ليسوا من قبيل الرواة عن النبي ﷺ والمحدثين عنه، ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية، بل لأنهم هم المنصبون من الله تعالى على لسان النبي لتبليغ الأحكام الواقعية فلا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي[٣].

* وقال أحد شيوخ الشيعة: «إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي ﷺ»[٤].

* وجاء في شرح الكافي للمازندراني (٢/ ٢٧٢): «يجوز من سمع حديثا عن أبي عبدالله رضي الله عنه أن يرويه عن أبيه أو عن أحد من أجداده، بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى». وهذا يدل على كذب الشيعة الروافض وأنهم قد ينسبون إلى الله تعالى أقوال من أقوال البشر.

* ويزعم الروافض أن علوم الشريعة لا يعرفها إلا الأوصياء وهم الأئمة

---

(١) «أصول مذهب الشيعة الإمامية» (١/ ٣٠٧).

(٢) «الأصول العامة للفقه المقارن» ص (١٢٢) لمحمد تقي الحكيم.

(٣) «أصول الفقه المقارن» (٣/ ٥١) للمظفر.

(٤) «تاريخ الإمامية» ص (١٤٠) عبدالله فياض.

الاثنا عشر على حد زعمهم لأنهم خزائن العلوم، والسنة لا تكفي بزعمهم.

* قال أحد شيوخهم: «لما كان الكتاب العزيز متكفلاً بالقواعد العامة دون الدخول في تفصيلاتها، احتاجوا إلى سنة النبي... والسنة لم يكمل بها التشريع!! لأن كثيرا من الحوادث المستجدة لم تكن على عهده ﷺ ـ احتاج أن يدخر علمها عند أوصيائه ليؤدوها عنه في أوقاتها»[١].

* وأما روايات الصحابة فهم يضربون بها عرض الحائط، يقول محمد حسين آل كاشف الغطاء: «إن الشيعة لا يعتبرون من السنة (أعني الأحاديث النبوية) إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت... أما ما يرويه مثل أبي هريرة وسمرة بن جندب، وعمرو بن العاص ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية مقدار بعوضة»[٢] وكذلك فإن الروافض يرفضون الأخذ بحديث الآحاد وينكرون العمل به كما حكاه عنهم صاحب أطروحة «خبر الآحاد في التشريع الإسلامي وحجيته» (١/ ٣٨٩).

(١) «مصابيح الأصول» ص (٤) لبحر العلوم.

(٢) «أصل الشيعة وأصولها» ص (٧٩) محمد حسين آل كاشف الغطاء.

الرد على الشيعة الروافض في موقفهم من السنة

لقد قال الله تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[الحشر:٧]. ويتضمن النص العمل بسنة النبي ﷺ فعلاً وتركًا، قولاً وعملاً واعتقادًا وقد جاءت السنة إلينا من طريق أصحاب رسول الله ﷺ، فالروافض قد حصروا أنفسهم وضيقوا مجال الرواية في روايات أهل البيت ويعلم الله أن أكثر تلك الروايات كذب وزور بمجرد قراءته، لأن الكذب عند الروافض كثير ومن العجيب أن تبلغ روايات الشيعة الروافض في كتبهم التي اعتمدوها ولا يأخذون إلا منها وهي الكتب الأربعة حيث يبلغ عدد الأحاديث فيها (٤٤٢٤٤) كما حكاه صاحب كتاب «أعيان الشيعة» (١/ ٢٨٠) أغلبها من طريق جابر الجعفي وهو مجروح متهم في مجال الرواية يسب السلف غارق في الرفض كان من أتباع ابن سبأ اليهودي يراجع ترجمته في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٧٩)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (١/ ١٩٦)، و«المجروحين» لابن حبان (١/ ٢٠٨)[1].

* ثم أليس الدين قد كمل وتم والرسول ﷺ هو المعصوم الذي ختم الله به الأنبياء ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾[الأحزاب:٤٠] فلماذا يدعي الشيعة الروافض وجود أناس معصومين، ألا يتناقض هذا مع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟ فالعصمة للأمة إنما في تمسكها بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران:١٠٣]، وقال سبحانه: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران:١٠١] فالاعتصام بالقرآن والسنة والتمسك بهما هو العصمة والنجاة بل في كتب الشيعة ما ينقض عقيدة العصمة التي تدعيها الروافض في

(١) «أصول مذهب الشيعة الإمامية» (١/ ١٣٢) للدكتور ناصر الفقاري.

أئمتهم فهذا زين العابدين على بن الحسين قال: «المعصوم من اعتصم بحبل الله وحبل الله هو القرآن»[١]. فهذا المعنى صحيح في حد ذاته.

وقال الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء:٥٩].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فلم يأمرنا بالرد عند التنازع إلا إلى الله والرسول، ولو كان للناس معصوم غير الرسول ﷺ لأمرهم بالرد إليه فدل القرآن أن لا معصوم إلا الرسول ﷺ»[٢].

(١) «معاني الآخبار» ص (١٣٢) ابن بابوية.

(٢) «منهاج السنة» (٣/ ١٠٥).

أمثلة من تشكيك الورداني في الأحاديث ورده لها والرد عليه في ذلك

حيث أورد الورداني عددًا من الأحاديث واستعمل أسلوب التشكيك وذلك لدفعها بما أملاه عليه هواه وعقله.

فمن ذلك: حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: «بينما أنا مضطجعة مع رسول الله ﷺ في الخميلة، إذ حضت فانسللت فأخذت ثياب حيضتي...» الحديث، وحديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: «كانت إحدانا إذا كانت حائضًا فأردا الرسول ﷺ أن يباشرها أمرها أن تتزر...» الحديث.

ثم قال عن الحديثين ص (٥٧): «**كيف نبي يضاجع زوجاته أثناء الحيض؟ هل نسي النص القرآني الذي ينهى عن ذلك...؟ أم غلبته الشهوة...؟ وكيف لنسائه أن يكشفن مثل هذه العلاقة؟ هذا الفعل الشائن...؟**» والجواب عما أورده هنا من وجوه:

أولهما: أن ما أورده من سؤالات هنا بناها على فَهْم سقيم للنصوص، حيث ظن أو توهم أن المراد بالمضاجعة الجماع وليس كذلك وهنا يتحقق قول الشاعر.

وكم من عائب قولا صحيحًا ... وآفته من الفهم السقيم

ولا شك أن ما بني على باطل فهو باطل ولو رجع إلى تفسير الحديث لما قال ما قال ـ فض الله فاه ـ ولنزه نبيه عن تلك التساؤلات التي طرحها فدونك كتب الشروح ما وجدنا فيها حرفًا مما زعمه الورداني ولا وجدنا من اعترض على الحديث ـ فيما نعلم ـ قديمًا وحديثًا، فعلم أن ما قاله هنا محض اختلاف وكذب.

ثانياً: أن الحديث لا يفيد من قريب ولا بعيد أن المضاجعة هي الجماع، بل المراد بها النوم قال بدر الدين العيني في شرحه لحديث أم المؤمنين عائشة: «كان رسول الله ﷺ يأمر إحدانا إذا كانت حائضًا أن تتزر، ثم يضاجعها...». وقال مرة

يباشرها، قال رحمه الله قوله: «يضاجعها أي ينام معها»[١]

قلت: وما يؤيد قول العلامة العيني أن الإمام أبا داود اتْبَعَ حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بحديث آخر لها بلفظ: «كنت أنا ورسول الله ﷺ نبيت في الشعار الواحد وأنا حائض طامث».

وبوب عليه النسائي باب نوم الرجل مع حليلته في الشعار الواحد وهي حائض (١/ ١٨٨).

وبوب عليه الإمام أبو داود باب في الرجل يصيب من امرأته دون الجماع.

والشعار: هو الثوب الذي يلي الجسد[٢].

ثالثاً: وكذلك مباشرة الحائض المذكورة في حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ليس معناها الجماع بل المراد التقاء البشرتين كالتقبيل أو الجس باليد وما شابه ذلك وقد بوب البخاري على الحديث (باب مباشرة الحائض) وقال الحافظ في شرح الترجمة: «التقاء البشرتين لا الجماع» وعليه فمباشرة الحائض جائز، وأما الجماع فمحرم بالاتفاق ويدل عليه.

رابعاً: ما ورد عن النبي ﷺ في الحديث أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة أخرجوها من البيت ولم يؤاكلوها... فسئل النبي ﷺ عن ذلك فنزلت الآية: ﴿**وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ**﴾ [البقرة:٢٢٢]، فقال ﷺ: «**اصنعوا كل شيء إلا الجماع...**» فأنكرت اليهود ذلك، فجاء أسيد بن حضير وعباد بن بشر فقال: يا رسول الله ألا نجامعهن في الحيض؟ يعني خلافًا لليهود فلم يأذن في ذلك، فهل ينهى الرسول ﷺ عن جماع الحائض بالنص الصريح ويفعله على فهم الورداني السقيم الفاسد العاطل الباطل؟

وقال الإمام القسطلاني رحمه الله عند شرح حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «كان يأمرني فأتزر فيباشرني».

---

(١) و(٢) «شرح سنن أبي دواد» للإمام بدر الدين العيني (٢/ ٣٤-٣٥).

قال رحمه الله: «قولها: فيباشرني» أي: تلامس بشرته بشرتي، «وأنا حائض» جملة حالية وليس المراد هنا الجماع إذ هو حرام بالإجماع فمن اعتقد حله كفر»[1] اهـ.

خامساً: إن مباشرة الحائض أو مضاجعتها وكذا الأكل معها والشرب كل ذلك من المخالفة لليهود ولا شك أن مخالفتهم من المقاصد الشرعية، وكان النبي ﷺ يحب مخالفة أهل الكتاب بل ويرغب في ذلك، فما ورد في هذه الروايات السابقة يدل على المخالفة لليهود قولاً وفعلاً.

سادساً: أن مخالطة الحائض بما ذكر يعتبر تطييبًا لخاطرها، حتى لا تشعر بشيء من النفرة كما سلك اليهود مع نسائهم هذا المسلك المشين فجعلوهن منبوذات خارج البيوت أثناء فترة الحيض، فأين هذا المسلك من هدي خير العباد ﷺ في حسن عشرته لزوجاته وحسن معاملته لهن؟

سابعاً: وقوله تبارك وتعالى: ﴿فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة:٢٢٢] الآية فيها أمر باعتزال النساء في موضع الحيض وهو الفرج ولا يتعدى ذلك بقية بدنها كما دلت على ذلك السنة ولم ينس النبي ﷺ هذا النص كما تساءل الورداني.

ثامناً: أن قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «كانت أحدنا إذا كانت حائضا فأراد رسول الله ﷺ أن يباشرها أمرها أن تتزر...» فيه رد صريح على الورداني، وأيضًا قد تعامى عن قول أم المؤمنين: «أمرها أن تتزر» وكذا في رواية ميمونة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يضطجع معي وأنا حائض وبيني وبينه ثوب».

والعجب أنه نقل رواية ميمونة أيضًا ص (٧٠) لكنه تعامى عنها أيضًا.

تاسعاً: أن حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لو ذكره بتمامه ما تساءل هذه الأسئلة ولا طرحها فإن آخر الحديث يرد عليه لو كان منصفًا وتمام الحديث: «وأيكم يملك إربه كما كان النبي ﷺ يملك إربه» والمراد بهذا القول كما قال شراح الحديث: «أن رسول الله ﷺ كان أملك الناس لأمره، فلا يخشى عليه ما يخشى على غيره من أن

---

(١) «إرشاد الساري» (٤/ ٥٣٩).

يحوم حول الحمى، ومع ذلك فقد كان يباشر فوق الإزار تشريعًا لغيره ممن ليس بمعصوم»[١] وفي حديث أم سلمة ﵂ السابق قال الحافظ ابن حجر: «من فوائد الحديث جواز النوم مع الحائض في ثيابها والاضطجاع معها في لحاف واحد»[٢] فعلم بهذا أن قول أم سلمة ﵂: «فدعاني فاضطجعت معه» لا يعني الجماع، وإن من الخذلان أن يحمل المرء الأشياء على غير مقتضاها، وينقل الألفاظ عن معناها ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئًا».

وفي قول الورداني عن النبي ﷺ: «**أم غلبته شهوته؟**» فيه إساءة أدب فلا ندري أفقد عقله؟ أم فقد وعيه عندما تفوه بهذا فضّ الله فاه.

والحق أن ما كتبه الورداني هنا من إثارة الشكوك حول الأحاديث لا يخلو من أمرين: إما أنه لم يطلع على شروحها وما كتبه الأئمة عنها فهذا تقصير وجهل.

وإما أن يكون اطلع عليها، ورأى أنها لا تسعفه بل ترد عليه فيما يهدف إليه من تقليل الثقة بالسنة ورجالاتها، فآثر طيها وهذا فعل الخائن المدلس نسأل الله العافية.

عاشرًا: وأما قوله: «**وكيف لنسائه أن يكشفن مثل هذه العلاقة؟ وهذا الفعل الشائن...؟**» فيقال: أما كيف فقد بنيتها على فهمك السقيم لمعنى المضاجعة والمباشرة، ثم ما العلاقة التي كشف عنها أمهات المؤمنين ـ رضي الله عنهن ـ هل تحدثن وأفشين أسرار الجماع على الناس؟ حتى يقال مثل هذا الكلام الذي تنبو عنه الطباع، وتمجه الأسماع، إن أمهات المؤمنين أعف النساء لسانًا، وأحفظن للغيب بما حفظ الله، بل أحق بهذا الوصف الشائن نساء الروافض اللائي يستبحن أنفسهن باسم نكاح المتعة الذي حرمه رسولنا ﷺ إلى يوم القيامة.

حادي عشر: ثم أليس تعريف السنة: هي ما ورد عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة تتعلق بخلقه أو بخُلقه أو ما هم بفعله ﷺ وكل ذلك يدخل في

---

(١) «فتح الباري» (١/ ٤٨٢).

(٢) نفس المصدر (١/ ٤٨١).

البلاغ عن النبي ﷺ، حيث قال: «**بلغوا عني ولو آية...**» الحديث، ثم أليس المراد بالحكمة: السنة في قوله تعالى: ﴿**وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ**﴾ [الأحزاب:٣٤] الآية، إذن ما الضير أن تبلغ أمهات المؤمنين عن حسن عشرة النبي ﷺ لهن؟ ومعاملته لهن، حتى يتم الاقتداء به ﷺ في ذلك وهو القدوة والأسوة لنا جميعًا ـ بأبي هو وأمي ﷺ.

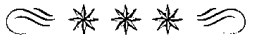

تشكيك الورداني في حفظ أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها

ومما أثاره من شكوك أيضًا حول حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها الآتي حيث قال ص (١٠٨): «**يروى عن عائشة قالت: نزل القرآن بمكة وإني لجارية ألعب، ومثل هذه الرواية تشير إلى أن عائشة كانت في سن لا تسمح لها باستيعاب القرآن وفهمه في مكة، ومع ذلك حملها أهل السنة كثيرًا من الروايات التي تتحدث عن المرحلة المكية وعن بدء الوحي**» اهـ. وفيما ذكره عدة مآخذ يرد عليه فيها.

الأول: أنه لم ينقل الحديث بلفظة بل حرَّف الحديث واستعمل أسلوب البتر فيه لغرض في نفسه. حمله على ذلك دفن كل فضيلة لأم المؤمنين التي لم تطب نفسه أن يترضى عنها ولا مرة في كتابه، بل لم تطب نفسه أن يترضى عن أصحاب رسول الله ﷺ الذين ذكرهم في كتابه، بل لم تطب نفسه أن يكتب الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ عند كتابة اسمه. وأما لفظ الحديث وتمامه فقد رواه البخاري (٨/ ٦٥٤) بسند إلى يوسف بن ماهك قال: إني عند عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها إذ جاءها عراقي، فقال: أي الكفن خير؟... الحديث، وفيه: لقد نزل بمكة على محمد ﷺ، وإني لجارية ألعب ﴿بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ﴾[القمر:٤٦] وما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده... الحديث. فعلم من نص الرواية أن المراد بالنزول نزول آية سورة القمر، فلم يسق الورداني نص الحديث كله حتى يثير الشكوك بإحكام حول ما قالته أم المؤمنين.

ثانيًا: أن ما أوردته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها يدل على قوة حفظها وذكائها وهي في سن صغيرة، وقد ضبطت نزول هذه الآية في مكة، ألا يعد ذلك منقبة لها لا مثلبة، كيف لا وهي طيبة الأصل فأبوها الصديق رضي الله عنه وطيب الفرع يدل على طيب الأصل، ولا يماري في ذلك إلا معاند، فما الذي يدعو إلى الشك والاستغراب من ضبط أم المؤمنين نزول آيات؟ بل سور من القرآن وهي في سن مبكرة، وقد سمعنا عن صغار يحفظون القرآن دون السادسة، فقد ورد عن الشافعي الإمام رحمه الله أنه قال: «حفظت القرآن وأنا ابن ست سنين، والموطأ وأنا ابن عشر سنين ولا عجب في

ذلك، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، إنما العجب على من أراد أن يحجر فضل الله عن عباده كما فعل الورداني هنا.

ثالثًا: أن الصحيح من أقوال أهل العلم أن تَحَمُّلَ الحديث لا يشترط له سن معينة، بل يكتفي فيه التمييز، ومن هنا ندرك حرص السلف الصالح ـ رحمهم الله ـ على اصطحاب أولادهم إلى حلقات العلم في سن مبكرة وحثهم لأولادهم على حفظ القرآن، ولو شئت أن أنقل من ذلك لنقلت ولا يتسع المقام لذلك.

رابعًا: قوله: «**ومع ذلك حملها أهل السنة كثيرًا من الروايات التي تتحدث عن المرحلة المكية وعن بدء الوحي**». هذا يدل على جهله بقواعد المحدثين وأصول الرواية والدراية، فإنه ما من شك أن أم المؤمنين عاصرت فترة وجيزة من الأحداث التي جرت في مكة، ولا شك أيضًا أنها لم تعاصر أحداثًا أخرى بل سمعتها من الصحابة أو على الأقل من أبيها الذي كان يلازم رسول الله ﷺ، ثم أليست قد تزوجت النبي ﷺ وكانت تسأله عن أمور الدين وعن كثير مما حدث له ﷺ؟ فهل يشك عاقل في علم أم المؤمنين وتحملها لميراث النبي ﷺ من العلم والأدب والخلق؟ وقد سمى المحدثون الرواية التي حدث بها الصحابيّ ولم يعاصرها «مرسل صحابي» فمن ذلك حديث بدء الوحي الذي روته أم المؤمنين رضي الله عنها فهو معدود من قبيل مراسيل الصحابة. وهي حجة بالاتفاق كما نص عليه في تدريب الراوي[1]، والباعث الحثيث[2] وغيرها.

خامسًا: أن فترة الوحي قد أخبر عنها من الصحابة غير أم المؤمنين من أصحاب رسول الله ﷺ كابن عباس، وجابر بن عبدالله، وابن مسعود رضي الله عنهم، فلم تنفرد بذلك أم المؤمنين، فدل هذا التقرير على ضبطها لما تروي، وبهذا يذهب ما ذكره الورداني أدراج الرياح، وبالله التوفيق.

---

(١) ص (١٢٦).

(٢) ص (٣٢).

رده لحديث النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها والرد عليه

ومن التشكيك أيضًا في قوله في ص (٨٠): «وقد ذكر الله أصناف المحرمات من النساء في القرآن وحددهن، ثم قال سبحانه: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء:٢٤] وجاء أهل السنة فتبنوا رواية تقول: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها». وبنوا على أساسها تحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها وهو تحريم لم يرد بين أصناف النساء المحرمات في القرآن، ولم يأتي ذكره في الآية»، فمن ثم هو يقع في دائرة قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾» اهـ. وما ذكره هنا يحتاج إلى رد من وجوه.

أولاً: ما ذكره هنا يدل على عدم ثقته في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ، فقد أراد افتعال تعارض بين كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولا تعارض بحمد الله لمن رزقه الله الفهم والتوفيق والإخلاص، لأن القرآن وحي والسنة وحي ولا تعارض بين الوحيين، فكلام الله وكلام رسوله يصدق بعضه بعضًا؛ لأن الكل وحي من عند الله، وما كان من عند الله لا اختلاف فيه ولا تضاد ولا تناقض، إنما ينشأ التناقض والتضاد من العقول السقيمة التي يرد أصحابها أمر الله ورسوله.

ثانيًا: أن ما ذكره هنا يدل على أنه لا يقر بالسنة بل يكتفي بالقرآن ـ إن لم يشكك فيه ـ كما سبق وأن أوضحناه وقد أفصح عن ذلك ص (٩٨) بقوله: «فمهمة الرسول ﷺ هي تبليغ القرآن للناس لا تبليغ سنته».

فهل هذا كلام يصدر من عاقل! إن استبعاد السنة من التشريع الإسلامي وإنكارها هي رفض لوحي الله المتلو وغير المتلو وإن ادعى الإيمان بالأول ـ إذ الإيمان بأحدهما يستلزم الإيمان بالآخر ـ وتعطيل لمهمة الرسول ﷺ وتبغيض للإيمان به وبرسالته، ومن وقف من السنة هذا الموقف كان خصمًا لها، فاستلزم أن يكون خصمًا للقرآن، ومن جحد السنة ونصب نفسه خصمًا لها كفر ولست في حاجة إلى ذكر الأدلة في ذلك فلتطلب من مظانها وقد سبق رد مقولته.

قال الإمام الشوكاني رحمه الله: «إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع

الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في الإسلام»[١].

ثالثًا: ادعاء أن الحديث يعارض الآية ضرب من التخرص والكذب، فالحديث الوارد في النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها لا يعارض القرآن، قال الإمام أبو بكر الحازمي رحمه الله: «وكل سنة ثبتت عن رسول الله ﷺ لا يجوز لقائل أن يقول: إنها خلاف التنزيل؛ لأن السنة تفسر التنزيل، والسنة كان يتنزل لها جبريل، ويعلمها رسول الله ﷺ، فكان لا يقول قولاً يخالف التنزيل، إلا ما نسخ من قوله بالتنزيل»[٢]. إذا علمنا ذلك فإن السنة كما تفسر القرآن، فكذلك تخصصه، ومن هذا القبيل ما نحن بصدده فقوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء:٢٤] نص عام، وقوله ﷺ: «**لا تنكح المرأة على عمتها...**» الحديث نص خاص، والخاص يقضي على العام، وبذلك لا يصح ادعاؤه التضاد في كلام الله ورسوله. وقد يطلق العلماء على تخصيص العام «نسخ» ومثلوا له بالمسألة[٣] التي نحن بصدد الكلام عنها، ولو اطلع الورداني على ما قيل وكتب بشأن الحديث ما سطر بقلمه هذا الكلام.

رابعًا: أن السنة مع القرآن لها ثلاثة أوجه ذكرها ابن القيم[٤] رحمه الله:

أ ـ أن تكون موافقة له من كل وجه، فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضافرها.

ب ـ أن تكون بيانًا لما أريد بالقرآن وتفسيرًا له.

ج ـ أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو محرمة لما سكت عن تحريمه.

فمثال الأول: قوله: «**بني الإسلام على خمس...**» الحديث مع قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ

---

(١) «أرشاد الفحول» ص (٢٩).

(٢) «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» ص (٩٨) للحازمي.

(٣) «شرح تنقيح الفصول» ص (٣١).

(٤) «إعلام الموقعين» (٢/ ٣٠٧)، «بحوث السنة المشرفة» ص (٣٢) للدكتور/ عبد الغني عبد الخالق.

﴿إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:١٨٣].

ومثال الثاني: السنة المبينة قوله: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»[(١)]، فقد أمر الله بالصلاة ولم يبين عدد الركعات وكيفيتها وغير ذلك، بل تَلَقَّاه الناس عن رسول الله ﷺ، وكذا أنصباء الزكاة، ومناسك الحج وغير ذلك.

ومثال الثالث: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، وتشريع الشفعة، والرهن في الحضر، والحكم بالشاهد واليمين، ووجوب رجم الزاني المحصن.

قال ابن القيم: «والذي يشهد الله ورسوله له: أنه لم تأت سنة صحيحة عن رسول الله ﷺ تناقض كتاب الله وتخالفه البتة، كيف ورسول الله ﷺ هو المبيِّن لكتاب الله وعليه أنزل، وبه هداه الله، وهو مأمور باتباعه، وهو أعلم الخلق بتأويله ومراده»[(٢)].

خامسًا: أن طاعة رسول الله ﷺ في مثل تلك الأحكام هي المحك، إذ كيف يعلن المسلم أنه يشهد أن محمدًا رسول الله فإذا جاء حكم على لسان رسول الله ﷺ ليس هو في القرآن بنصه، أمن المعقول أن يتردد المسلم في قبوله؟ أو يرده؟ معاذ الله، فلا يسع المؤمن إلا التسليم والقبول لما ورد عن رسول الله ﷺ من السنن الصحيحة، سواء كانت زائدة على كتاب الله أو كانت موافقة أو مفسرة، لأن الكل وحي من عند الله.

سادسًا: إن مسألة النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها مسألة مجمع عليها، وقد نقل الإجماع عليها ابن المنذر، وابن عبدالبر، والنووي، والشافعي قبلهم حكاه عنه البيهقي في كتابه «المعرفة» ولم يخالف في ذلك إلا أهل البدع، وهاك عبارة النووي رحمه الله بعد حكايته الإجماع: «وقالت طائفة من الخوارج والشيعة: يجوز ـ أي

---

(١) رواه البخاري (١/ ١٦٥ وغيرها)، ومسلم (٢/ ١٣٤)، والنسائي (١/ ١٠٤، ١٠٥) وغيرهم من حديث مالك بن الحويرث.

(٢) «الطرق الحكمية» ص (٨٤).

الجمع بين المرأة وعمتها ـ وكذا قال أبو العباس القرطبي في الخوارج كلاب النار وزاد، ولا يعتد بخلافهم لأنهم مرقوا من الدين وخرجوا منه، ولأنهم مخالفون للسنة الثابتة»[١] اهـ. قلت: ومن هنا ندرك لماذا يحاول الورداني رد هذه السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ. فإن القائل بجواز الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها طائفة الشيعة.

سابعًا: لقد أبدى العلماء علة النهي في هذا الجمع ومن خلال ما ورد عن النبي ﷺ، وقد خفي أو تعامى عنه الورداني، فقد ذكر العلماء أن العلة في ذلك لما يفضي إليه الجمع من قطع الأرحام الناشئ عن التباغض الذي يثور من الغيرة[٢]، وقالوا يدل لهذا التعليل ما رواه ابن حبان في «صحيحه» عن ابن عباس قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يزوج المرأة على العمة والخالة. قال: «**إنكن إذا فعلتن قطعتن**[٣] **أرحامكن**».

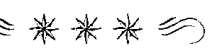

(١) «طرح التثريب في شرح التقريب» (٧/ ٣١ـ ٣٢) لأبي زرعة العراقي.

(٢) «طرح التثريب في شرح التقريب» (٧/ ٣٤) لأبي زرعة العراقي.

(٣) «طرح التثريب في شرح التقريب» (٧/ ٣٤) لأبي زرعة العراقي.

رد الورداني لحد الرجم والرد عليه

ويتابع تشكيكه في الأحاديث والأحكام فيقول ص (٨٠): «**وحين يحدد القرآن حكم الزاني بالجلد مائة جلدة يأتي أهل السنة بحكم رجم الزاني المحصن (المتزوج) على أساس رواية منسوبة للرسول ﷺ مدعين فوق هذا أن هناك آية مرفوعة تقول بالرجم**» وجوابًا على ما ذكره:

أولاً: إن أهل السنة لم يقولوا ذلك من بنات أفكارهم، ولا نسبوا ذلك لرسول الله ﷺ زورًا وبهتانًا، بل ورد هذا الحكم في القرآن ثم نسخ الله تلاوته وأبقى حكمه للابتلاء، حتى إذا خرج على الناس أمثالك طعنوا فيها ﴿**فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ**﴾ [إبراهيم:٤].

ثانيًا: إن الورادني مثل ما صنع في حديث النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها أراد أن يصنع هنا بذلك الحكم، وهدفه من ذلك نسف الأحاديث المشهورة الصحيحة الواردة بمقتضى هذا الحكم، وفي هذا ما فيه من الهلاك الذي توقعه أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه لمن رد حد الرجم، حيث يقول وصدق في قوله: «أيها الناس قد سنت لكم السنن، وفرضت لكم الفرائض، وتركتم على الواضحة، إلا أن تضلوا بالناس يمنيًا وشمالًا»، وضرب بإحدى يديه على الأخرى، ثم قال: «إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم. أن يقول قائل: لا نجد حدين في كتاب الله. فقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا، والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس: زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله تعالى، لكتبتها...» الحديث، وفي لفظ آخر: «أما بعد: فإني قائل لكم مقالة قدر لي أن أقولها، لا أدري لعلها بين يدي أجلي، فمن عقلها ووعاها فليحدث بها حيث انتهت به راحلته، ومن خشي أن لا يعقلها فلا أحل لأحد أن يكذب علي، إن الله بعث محمدًا ﷺ بالحق وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء...»[1]

(١) رواه البخاري (١١/ ٤٣٣).

الحديث. وما خشيه عمر ﷺ وقع من أمثال الورداني وغيره في زمننا.

ثالثًا: إن إقامة الحد على الزاني المحصن بالرجم حكم مجمع عليه، حكاه ابن قدامة في «المغني» وقال: «ولا نعلم فيه مخالفًا إلا الخوارج»[١]، وقال الحافظ ابن حجر أيضًا: «دفع الخوارج وبعض المعتزلة حد الرجم، واعتلوا بأن الرجم لم يذكر في القرآن»[٢]، وممن حكى الإجماع عليه أيضًا: النووي[٣]، والشوكاني[٤]، وابن حزم[٥]، والقاضي عياض[٦].

وقال العلامة الألوسي: «أجمع الصحابة ﷺ ومن تقدم من السلف وعلماء الأمة، وأئمة المسلمين، على أن المحصن يرجم بالحجارة، حتى يموت، وإنكار الخوارج ذلك باطل، لأنهم أنكروا حجية إجماع الصحابة ﷺ، فجهل مركب، وإن أنكروا وقوعه من رسول الله ﷺ لإنكارهم حجة خبر الواحد فهو يعد بطلانه بالدليل ليس مما نحن فيه، لأن ثبوت الرجم عنه ﷺ متواتر المعنى»[٧].

وقال الحافظ ابن حجر ﷺ: «وأخرج البيهقي في «البعث» من طريق يوسف ابن مهران عن ابن عباس: خطب عمر فقال: إنه سيكون في هذه الأمة قوم يكذبون بالرجم، ويكذبون بالدجال، ويكذبون بعذاب القبر، ويكذبون بالشفاعة، ويكذبون بقوم يخرجون من النار»[٨].

وعن ابن عباس ﷺ قال: «من كفر بالرجم فقد كفر بالقرآن، من حيث لا يحتسب قوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا

---

(١) «المغني» (٨/ ١٥٨).
(٢) «فتح الباري» (١٢/ ١١٨).
(٣) «شرح مسلم» (١١/ ١٨٩ـ ١٩١).
(٤) «نيل الأوطار» (٧/ ١٠٢).
(٥) «نيل الأوطار» (٧/ ١٠٢).
(٦) «الفصل بين الملل والنحلل» (٤/ ١٨٩).
(٧) «روح المعاني» (١٨/ ٧٨ـ ٧٩).
(٨) «فتح الباري» (١١/ ٤٣٤).

كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴾[المائدة:١٥] فكان الرجم مما أخفوا»[١].

وقد ذكر مسألة الرجم للمحصن أبو عمرو الداني ضمن مسائل المعتقد، فقال: «وأن الرجم لمن أحصن من أحرار المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات لازم»[٢].

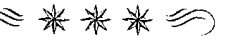

(١) «مستدرك الحاكم» (٤/ ٣٥٩، ٣٦٠).

(٢) «الرسالة الوافية» ص (٩٦) لأبي عمرو الداني.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

زعمه وجود تعارض بين حديث فدك والآيات التي فيها إرث الأنبياء والرد عليه

ويتابع زرع شكوكه فيقول ص (٨١): «وحين يقول الله سبحانه في كتابه: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل:١٦]، وقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم:٥-٦] يأتي أهل السنة بروايات تقول أن الأنبياء لا يورثون وإن الرسول ﷺ ميراثه صدقة في حق فقراء المسلمين... ويروي قول الرسول ﷺ: «إنا لا نورث وما تركناه صدقة...»، وفي رواية أخرى: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث»» اهـ.

وما ذكره هنا يحتاج للرد.

أولاً: لعل القارئ لم يدرك لماذا أتى الورداني بموضوع إرث الأنبياء، لكن المتتبع لما يكتبه، والمطلع على كلام الروافض وكتبهم يجد الإجابة على السؤال الذي طرحته، فإن الرافضي لا يخفى عليه قصة فاطمة رضي الله عنها مع الصديق أبي بكر رضي الله عنه والتي اتخذها الروافض مدرجًا للطعن في أبي بكر حينما احتج بحديث النبي ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه فهو صدقة».

ثانيًا: وهذا التعارض الذي زعمه لم يأت من بنات أفكاره إنما اتبع فيه الروافض لكنه لم يصرح بذلك، لأنه لو صرَّح بأن هذا التعارض المزعوم من كلام الشيعة الروافض لانكشف حاله أمام القارئ، لكن أتى بهذه القضية ـ أعني قضية التعارض المزعوم بين الآية والحديث ـ أتى بها مغلفة، والمطلع على كتب الروافض يجدها، وقد أردت بهذا الكلام إثبات أن الورداني ينقل عن كتب الروافض، لكن يعرض ما ينقل بأسلوب مغلف حتى لا يشعر القارئ أن الكلام كلام الروافض.

هذا ويمكن للقارئ أن يقارن بين كلامه هذا وما جاء في كتب الشيعة بخصوص تلك القضية بهذا الطرح، حيث يجد أن الخبيث تلقف كلامهم وصاغه بأسلوب خبيث ويمكن مراجعة الكتب الآتية للشيعة:

«الأنوار النعمانية» للجزائري (١/ ٩٥).

«منهاج الكرامة» للحلي ص (١٠٩).

«الاحتجاج» للطبرسي (١/ ١٠٢).

«الصراط المستقيم» للبياضي (٢/ ١٨٣ ـ ٢٨٤).

ثالثًا: لا تعارض بحمد الله بين الآية والحديث، فإن الإرث اسم جنس يدخل تحته أنواع، فيستعمل في إرث العلم والنبوة والملك وغير ذلك من أنواع الانتقال، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر:٣٢]، وقال تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ۝١٠ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[المؤمنون:١٠-١١]، وقال تعالى: ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطَئُوهَا﴾[الأحزاب:٢٧]، وإذا كان كذلك فقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾ [النمل:١٦]، وقوله: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم:٦] إنما يدل على جنس الإرث، ولا يدل على إرث المال، وذلك أن داود عليه السلام كان له أولاد كثيرون غير سليمان فلا يختص سليمان بماله، فدل على أن المراد بهذا الإرث إرث العلم والنبوة ونحو ذلك لا إرث المال، والآية سبقت في بيان مدح سليمان وما خصه الله به من النعمة، وحصر الإرث في المال لا مدح فيه، إذ إن إرث المال من الأمور العادية المشتركة بين الناس، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾[مريم:٦] ليس المراد به إرث، لأنه لا يرث من آل يعقوب شيئًا من أموالهم، إنما يرث ذلك منهم أولادهم وسائر ورثتهم لو ورثوا[(١)].

كما أن قوله: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾ [مريم:٥] لا يدل على أن الإرث إرث مال، لأن زكريا لم يخف أن يأخذوا ماله من بعده إذا مات، فإن هذا ليس بمخوف، وزكريا عليه السلام لم يُعْرَفْ له مال، بل كان نجارًا يأكل من كسب يده[(٢)]، ولم يكن ليدخر منها فوق قوته حتى يسأل الله ولدًا يرث عنه ماله. فدل على أن المراد بالوراثة في هاتين الآيتين وراثة النبوة، والقيام مقامه[(٣)].

---

(١) «منهاج السنة» (٤/ ٢٤٤ـ ٢٢٤).

(٢) كما روى ذلك مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٤٧) (٢٣٧٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) «منهاج السنة» (٤/ ٢٢٥)، «البداية والنهاية» (٥/ ٢٥٣).

ويقول الإمام القرطبي رحمه الله عند تفسيره للآية: «وعليه فلم يسأل من يرث مال، لأن الأنبياء لا تورث وهذا هو الصحيح من القولين في تأويل الآية، وأنه عليه الصلاة والسلام أراد وراثة العلم والنبوة لا وراثة المال لما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركناه فهو صدقة**» وهذا الحديث يدخل في التفسير المسند لقوله تعالى: ﴿**وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ**﴾[النمل:١٦] وعبارة عن قول زكريا: ﴿**فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ**﴾ [مريم:٥-٦] وتخصيص للعموم في ذلك، وأن سليمان لم يرث من داود مالاً خلفه داود بعده، وإنما ورث منه الحكمة والعلم، وكذلك ورث يحيى من آل يعقوب، وهكذا قال أهل العلم بتأويل القرآن ماعدا الروافض»[(١)].

قال ابن حزم رحمه الله في رد اعتراض الروافض: «وهذا لا حجة فيه لأن الرواة وحملة الأخبار وجميع التواريخ القديمة كلها وكواف بين إسرائيل ينقلون بلا خلاف نقلاً يوجب العلم أن داود عليه السلام كان له بنون جماعة غير سليمان فصح أنه روث النبوة، وبرهان ذلك أنهم كانوا مجمعين على أنه عليه السلام ولي مكان أبيه عليه السلام وليس له إلا اثنى عشرة سنة، ولداود أربعة وعشرون ابنًا كبارًا وصغارًا، وهكذا القول في ميراث يحيى بن زكريا عليهما السلام، وبرهان ذلك من نص الآية نفسها قوله عليه السلام: ﴿**يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ**﴾ [مريم:٦] وهم مئات بل ألوف لك سبط من أسباطهم عصابة عظيمة فصح أنه إنما رغب ولدًا يرث عنه النبوة فقط»[(٢)].

قلت: وقد ذكر أهل العلم[(٣)] أن الروافض خالفوا ما ذهبوا إليه في هذه المسألة فقد أوردوا في كتبهم نصًا هو حجة عليهم، فقد ساقوا في كتبهم حديثًا عن النبي ﷺ وفيه: «... **وأن العلماء ورثة الأنبياء وأن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا ولكن ورثوا العلم فمن أخذ منه أخذ بحظ وافر**»[(٤)]. ففي هذا الحديث ما يؤيد حديث: «**نحن معاشر الأنبياء لا نورث**».

---

(١) «تفسير القرطبي» (١١/ ٣٥ـ ٥٤).

(٢) «الفصل في املل والنحل» (٤/ ١٥٥).

(٣) «العقيدة في أهل البيت».

(٤) انظر «الكافي للكليني» (١/ ٣٢ـ ٣٤)، «الاختصاص للمفيد» ص (٤).

رابعًا: أن رواية أبي بكر لحديث النبي ﷺ: «**نحن معاشر الأنبياء لا نورث**» لم ينفرد بها الصديق رضي الله عنه بل شاركه في الرواية تلك غيره من إخوانه من المهاجرين والأنصار، فقد رواه أيضًا عن النبي ﷺ عمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وعبدالرحمن بن عوف، والعباس بن عبدالمطلب، وأبو هريرة، وحذيفة بن اليمان[١] وغيرهم.

وعلى فرض انفراد الصديق بهذه الرواية عن رسول الله ﷺ فلا ينبغي لمسلم أن يتردد في وجوب العمل بها.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «ولو تفرد بروايته الصديق رضي الله عنه لوجب على جميع أهل الأرض قبوله وروايته والانقياد له في ذلك»[٢].

قلت: ومن رواة هذا الحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه فماذا يقول الروافض؟ فلو كان لفاطمة رضي الله عنها الحق في ذلك لطالب به علي رضي الله عنه، فإن قالوا لم يكن وقتها علي خليفة، قلنا: فقد صار خليفة بعد عثمان وله قوة وشوكة فلماذا أجّل المطالبة؟ ولماذا على زعمكم لم يأخذ الإرث وقد صار خليفة مطاعًا؟ والحق أن الروافض في هذا المقام تكلموا بجهالة، وتكلفوا ما لا علم لهم به، وكذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله، وأدخلوا أنفسهم فيما لا يعنيهم[٣].

(١) «منهاج السنة» (٤/ ١٦٩).

(٢) «البداية والنهاية» (٥/ ٢٥٠).

(٣) نفس المصدر السابق.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رد دعاوي الرافضي بشأن مسألة ترتيب الخلفاء الراشدين ورد طعنه في حديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء»

يقول ص (٩٨): «ولدى أهل السنة رواية يستدلون بها على شرعية هذا الترتيب واتباع الخلفاء... تقول الرواية: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة...»».

ثم شرع في نقد الرواية والحكم عليها بالبطلان من خلال ثماني ملاحظات كتبها سأذكرها واحدة واحدة وأُبيِّن ما فيها من مغالطات وتجاوزات.

يقول ص (٩٨): «**الملاحظة الأولى: إن هذه الرواية تناقض القرآن والمهمة التي جاء الرسول ﷺ لتنفيذها. فمهمة الرسول ﷺ هي تبليغ القرآن للناس لا تبليغ سنته**» اهـ.

وبشأن ما ذكره هنا أمور لابد من الرد عليها من وجوه:

الأول: أن أهل السنة عندهم من النصوص الثابتة على شرعية الترتيب للخلفاء الراشدين غير ما ذكر، فليست الرواية المذكورة كل ما عند أهل السنة من أدلة، نعم: هذه الرواية تدل على اتباع سنة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

ومن ثم فإن ادعاء الورداني حصر رواية الترتيب في رواية واحدة لا يصح، أضف إلى ذلك أن الورادني أخذ في نقد الرواية في ملاحظات كلها لا أساس لها من الصحة كما سيتضح من خلال الرد على ما ذكره فيها.

ثانيًا: أما ادعاء المؤلف بأن الرواية تناقض القرآن فهذا كلام لا يعجز عنه كل متهور موتور لم يؤت حظًا من كتاب الله ولا فهمًا في سنة رسول الله ﷺ وإلا فأين البرهان على هذا الادعاء؟ وأين التناقض المزعوم؟

والعجب قوله: «**فمهمة الرسول ﷺ هي تبليغ القرآن للناس لا تبليغ سنته**».

فيقال أوليس البلاغ يشتمل على البيان بالقول والعمل؟ فمن الذي يشرح للناس ويبين لهم البلاغ إلا الرسول ﷺ الذي أنزل الله تعالى عليه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤] الآية؟ فعلم أن من البيان المنزل سنة رسول الله الذي لا ينطق عن الهوى ولا يماري في ذلك إلا كل ضال. لقد ظن الورداني أن النبي ﷺ كان يكتفي بإقراء أصحابه ألفاظ القرآن دون أن يعلمهم الحقائق التي تعينهم على تطبيق كتاب الله في حياتهم الفردية والاجتماعية التي لا سبيل إلى معرفتها وتطبيقها إلا السنة العملية والقولية والتقريرية.

ثالثًا: إن أكبر دليل على حجية السنة الأمر بطاعة النبي ﷺ، فقد أمر الله تعالى بطاعته في أكثر من ثلاثين آية كما ذكر غير واحد من العلماء. فمن ذلك قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩].

وقال: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران:١٣٢].

وقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠].

قال الحافظ ابن كثير: «يخبر تعالى عن عباده ورسوله محمد ﷺ بأن من أطاعه فقد أطاع الله، ومن عصاه قد عصى الله، وما ذلك إلا لأنه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى»(١).

وقال العلامة المباركفوري أيضًا في تفسير الآية: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾: «وفيه أن طاعة الرسول ﷺ هي طاعة الله بعينها، وفي هذا النداء شرف رسول الله ﷺ وعلو شأنه، وارتفاع مرتبته ما لا يقادر قدره، ولا يبلغ مداه، ووجهه أن رسول الله ﷺ لا يأمر إلا بما أمر الله به، ولا ينهى إلا ما نهى الله عنه، ولولا بيانه ﷺ ما كنا نعرف كل فريضة في كتاب الله كالحج والصلاة والزكاة كيف نأتيها»(٢).

رابعًا: أن آيات الله تعالى دلت على أن السنة يجب اتباعها ويرد إليها عند التنازع.

---

(١) «تفسير ابن كثير» (١/ ٥٢٨).

(٢) مقدمة «تحفة الأحوذي» ص (٢٢).

قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:١٥٨].

وقال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧].

فالإيتاء المذكور في الآية ما هو إلا الأوامر والنواهي التي جاءت على لسان رسول الله ﷺ والمتضمنة أيضًا ما جاء في كتاب الله تعالى وهذا يعني وجوب العمل بسنته ﷺ.

قال العلامة المبارك كفوري: «والصواب أن الآية عامة في كل شيء يأتي به رسول الله ﷺ من أمر أو نهي أو قول أو فعل، وإن كان السبب خاصًا فالاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وكل شيء آتانا به الشرع فقد أعطاه إياه وأوصله إلينا... فهذه الآية الكريمة نص صريح في أن كل ما آتانا رسول الله ﷺ وبلغه إلينا من الأوامر وغيرها سواء كانت مذكورة في القرآن المجيد أو السنة أي: الأحاديث النبوية المحكمة، واجب علينا امتثاله والعمل به، وكذلك كل ما نهانا عنه من المنهيات والمنكرات المبينة في الكتاب أو السنة واجب علينا الاجتناب منه والانتهاء عنه، وكل ما آتانا الرسول ﷺ من قبل نفسه من أمر الدين فهو مما أوحى الله تعالى إليه كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٣-٤]»[(١)].

ومن محاسن ما ورد عن عبدالرحمن بن يزيد أنه رأى محرمًا عليه ثياب فنهى المحرم فقال: «ائتني بآية في كتاب الله تنزع ثيابي فقرأ عليه عبدالرحمن قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر:٧]»[(٢)].

وذلك لأن نزع المخيط في الإحرام لم يرد صريحًا في القرآن، وإنما ورد في الحديث عندما سئل النبي ﷺ ما يلبس المحرم؟ قال: «**لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل...**»[(٣)] الحديث.

---

(١) مقدمة «تحفة الأحوذي» ص (٢١).

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٨٩).

(٣) رواه البخاري (٣/ ٣١٨وغيرها)، ومسلم (١١٧٧) وغيرها.

خامسًا: وقد أمر الله تعالى عند التنازع أن نتحاكم إلى الله ورسوله كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

قال أهل العلم: «الرد إلى الله وهو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول يعني في حياته وإلى سنته بعد مماته»(١).

وقد ذكر الحافظ ابن كثير عند تفسير هذه الآية: «أن من لم يرد التنازع إلى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فليس بمؤمن بالله ولا باليوم الآخر آخذًا من مفهوم الآية»(٢).

قلت: ولِمَ نذهب بعيدًا؟ ألم يقسم الله تعالى بذاته العلية المقدسة على نفي الإيمان عن كل من لم يحكم رسوله ﷺ؟ وليس هذا فحسب بل لابد وأن يضم إلى ذلك ترك الحرج في صدره من حكم رسول الله ﷺ والتسليم المطلق له، فقال ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء:٦٥].

أفلا يكفي ذلك على كون السنة يجب الامتثال لها؟

سادسًا: لقد حضنا ربنا سبحانه في كتابه على التأسي بالنبي ﷺ حيث هو قدوتنا ﷺ ولا يشعر بذلك إلا كل من آمن بالله واليوم الآخر.

وقال الله سبحانه: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا﴾ [الأحزاب:٢١].

وهذا التأسي المذكور في الآية يعني اتباعه ﷺ فيما جاء به والتمسك بسنته والعمل بها.

سابعًا: إن الله تعالى جعل من علامة حبه اتباع نبيه ﷺ فمن لم يحقق ذلك فدعواه كاذبة مردودة عليه.

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٩٠).

(٢) «تفسير ابن كثير».

قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران:٣١].

قال العلامة المباركفوري: «أمر الله تعالى في هذه الآية كل من يدعي محبته أن يتبع محمدًا ﷺ، وما معنى اتباعه إلا اتباعه ﷺ في جميع أقواله وأفعاله وأحواله وهديه، ومجموع أقواله وأفعاله وهديه هو المعنى بالأحاديث النبوية، فثبت أن من لم يتبع الأحاديث النبوية ولم ير العمل بها واجبًا فهو في دعوى محبته الله تعالى كاذب، ومن كان في هذه الدعوى كاذبًا فهو في دعوى إيمانه بالله تعالى كاذب بلا مرية»[(١)].

ومن تتبع حال الصحابة رضي الله عنهم يجد أنهم حققوا تلك المحبة وذلك بحرصهم على متابعة رسول الله ﷺ وأبى كل منهم أن يكون ذلك الرجل الذي ينطبق عليه قول النبي ﷺ: «**يوشك رجل متكئًا على أريكته، يحدث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله ﷻ، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن من حرم رسول الله مثل ما حرم الله**»[(٢)].

قلت: وما تنبأ به رسول الله ﷺ في هذا الحديث وقع في هذه الأزمنة من فتنة إنكار السنة أكبر شاهد على ذلك صنيع الورداني نسأل الله العافية.

ثامنًا: هل ينازع مسلم في أن من علامة المنافقين رد سنة رسول الله التي هي من أمر الله تعالى؟ بل وإن من فعل ذلك فعلى خطر عظيم واستحق العذاب الأليم.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء:٦١].

وقال: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ ۚ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ

---

(١) مقدمة «تحفة الأحوذي» ص (٢١).

(٢) رواه أبو داود (٤/ ٢٠٠)، والترمذي (٥/ ٣٨)، والدارمي (١/ ١٤٤)، وابن ماجه (١/ ٦) وغيرهم من حديث المقدام بن معد يكرب.

﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [النور:٤٨-٥٠].

وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

وذكر الإمام أحمد رحمه الله أن الفتنة هي الشرك الذي يترتب على رد ما جاء به رسول الله ﷺ.

قلت: وبعد هذه الآيات الصادعات، هل يماري مسلم أن السنة لا يحتج بها؟

ويتابع الورداني فيقول: «**مهمة الرسول ﷺ هي حض الناس على القرآن لا على سنته**».

قلت: قد سبق من الآيات ما يرد هذا الكذب والزور، ومن أصرح الآيات في ذلك للرد على فريته الآيات التي عبر فيها عن السنة بالحكمة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء:١١٣].

ففيها نزول القرآن والسنة لأن الحكمة هي السنة كما ذهب إليه جمهور أهل العلم(١).

وكذا قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة:١٢٩].

ولا شك أن تعلم الكتاب والسنة فيه حض على التمسك بالقرآن والسنة.

وكذا قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة:٢].

وكذا قوله: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى

(١) وهو قول قتادة الحسن وغيرهما، راجع «جامع بيان العلم» (١/ ١٧) لابن عبد البر.

ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [آل عمران:١٦٤].

وكذا قوله: ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ [الأحزاب:٣٤].

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «فذكر الله الكتاب وهو القرآن وذكر الحكمة فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول الحكمة: سنة رسول الله ﷺ، قال: وهذا يشبه ما قال والله أعلم؛ لأن القرآن ذكر واتبعته الحكمة، وذكر الله منته على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجز ـ والله أعلم ـ أن يقال الحكمة ها هنا خلا سنة رسول الله ﷺ وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله، وأن الله افترض طاعة رسوله، وحتم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال: فرض، إلا لكتاب الله ثم سنة رسوله»[1].

ولا يمكن أن يعقل كلام الورداني هنا أبدًا ومن العجب أن يستدل ببعض السنة فى مواضع ويتركها فى مواضع في الوقت الذي يصرح فيه هنا بعدم حجية السنة وأنها مصدر من مصادر التشريع ولا يمكن للمسلم أن يحقق شهادة أن محمدًا رسول الله بدون اتباع سنة ﷺ، لأن طاعته ﷺ في سنته من لوازم شهادة أن محمدًا رسول الله، كما أن من لوازم شهادة ألا إله إلا الله الإيمان بكتاب الله والعمل بما فيه وما سمعنا عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ عندما أمر أو نهي من رسول الله ﷺ قال إذا كان هذا الأمر أو النهي في القرآن أخذت به وإذا كان في سنتك لم آخذ به أو آخذ ببعض سنتك وأترك الباقي، لم يحدث هذا على الإطلاق لأنهم يدركون معنى قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء:٦٤].

وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر:٧].

ويدركون معنى قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب:٣٦].

---

(١) «الرسالة» ص (٨٧).

ويدركون معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور:٥١] الآية.

ولهذا عظم نكير السلف على من زعم الاكتفاء بالقرآن دون السنة.

فقد أتى عمران بن حصين رجل فسأله، فحدثه، فقال الرجل: «حدثوا عن كتاب الله ولا تحدثوا عن غيره، فقال له عمران: إنك امرؤ أحمق، أتجد في كتاب الله صلاة الظهر أربعًا لا يجهر فيها؟ وعد الصلوات وعد الزكاة ونحوها، ثم قال: أتجد هذا مفسرًا في كتاب الله؟ فكتاب الله أحكم ذلك والسنة تفسر ذلك»[1].

وبعد هذا يقول الورداني وقد أتى بداهية كبرى ص (٩٨): «**ولا يجوز أن يقول عليكم بسنتي لأن قوله هذا يعني جعلها ندًا للقرآن**».

قلت: انظر أخي القارئ إلى مدى الانحطاط في فهم الرافضي، فمن الذي قال: إن السنة ند للقرآن؟

إن عبارات أهل العلم تقول السنة شارحة للقرآن، السنة مبينة لما أجمل في القرآن، ومفصلة لما أبهم، ومقيدة لما أطلق، ومخصصة لبعض عموماته، هذه عباراتهم، لكن الورداني أدخل هواه، وضرب الأمثال للسنة، وأعمل المقاييس العقلية، بل يمكن أن يقال حكَّم هواه وجعله الحكم على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ومن سوء الأدب في عبارته السابقة قوله: «ولا يجوز للرسول أن يقول عليكم بسنتي...»، فكأن الورداني نصَّب نفسه آمرًا للرسول ﷺ يُجوِّزُ عليه أشياء ولا يُجوِّز أشياء إن من يقرأ كلام الورداني هذا يقول في نفسه إن بين الورداني وبين ادعاء النبوة شبر بل فتر. نسأل الله السلامة والنجاة.

ثم يتابع الورداني ملاحظاته على الحديث فيقول: «**الملاحظة الثانية: إن هذه الرواية ليست في البخاري ومسلم الذي أجمع أهل السنة على صحتهما**».

---

(١) رواه أبو داود (٢/ ٩٤)، والخطيب في «الكفاية» ص (٤٨)، وابن عبد البر (٢/ ١٩١) في «جامع بيان العلم».

الجواب: وهل ما زال للبخاري ومسلم عندك مكانة، وقد رددت فيهما وفي غيرهما من كتب أهل السنة عشرات الأحاديث في كتابك هذا وكذا في كتابك «أحاديث اخترعتها السياسة».

ثم إن هذه الرواية التي معنا سواء كانت في البخاري ومسلم أو في غيرهما فنحن على يقين أن موقفك منها الرفض، فلن يقدم شيئًا ولن يؤخر عندك كون الرواية في البخاري ومسلم أو خارجهما فلما اللف والدوران؟ واستعمال أسلوب المناورة.

إن أصغر طالب علم عند أهل السنة ولله الحمد يعلم أنه متى صح الحديث عن رسول الله ﷺ فإنه يجب العمل به وقبوله والقول بمقتضاه وسواء في ذلك كان الحديث في البخاري ومسلم أو في غيرهما، لأن السنة أصل مستقل من أصول الاحتجاج في الشريعة هذا أولاً.

ثانيًا: إذا كنت لا تقبل رواية: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء...**» بحجة أنها ليست في البخاري ومسلم فدونك أحاديث فيهما تدل على وجوب التمسك بسنته والعمل بها والتحذير من تركها، فما موقفك منها إذًا؟ الجواب طبعًا معروف هو الرفض والرد.

ألم يوجد في الصحيح قوله: «**كل أمتي يدخلون الجنة إلى من أبى**»، قالوا: ومن يأبى يا رسول الله؟ قال: «**من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى**»[(١)].

ألم يوجد في الصحيح قوله ﷺ: «**من رغب عن سنتي فليس مني**»[(٢)].

ألم يوجد في الصحيح قوله ﷺ عن صلاته: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»[(٣)]، وقوله في الحج: «**خذوا عني مناسككم**»[(٤)].

---

(١) رواه البخاري (٧٢٨٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) البخاري (٩/ ١٠٤)، ومسلم (٩/ ١٧٩).
(٣) البخاري (٣١١)، وأحمد (٥/ ٥٣) وغيرهما.
(٤) مسلم (٣٢٠)، وأحمد (٣/ ٢٣٧ـ٣٧٨).

فإن ادعيت أن تلك الأحاديث ليست في البخاري أو مسلم فتخريجها في الهامش يشهد على كذب الادعاء.

ثالثًا: أن البخاري ومسلمًا ـ رحمهما الله ـ لم يستوعبا إخراج كل ما صح من الأحاديث الصحيحة بل انتقى كل منهم من الأحاديث الصحيحة في كتابه وترك من الأحاديث الصحيحة الكثير والكثير، ويدل على ذلك تصحيحهما لأحاديث خارج صحيحيهما وليست فيه، وقد نقل العلماء عن البخاري قوله: «لم أخرج في الكتاب إلا صحيحًا، وما تركت من الصحيح أكثر»[(١)].

وقال: «ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح مخافة الطول»[(٢)].

ونقلوا أيضًا عن الإمام مسلم رحمه الله قوله: «صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة»[(٣)].

وقد صرح بعضهم بأن ما في صحيح مسلم اثنا عشر ألف حديث[(٤)].

وعلى هذا يمكن القول بأن ما ذكره الورداني هنا لا يصلح حجة لرد الرواية الصحيحة، ويدل في الوقت ذاته على جهل الورداني بمنهج المحدثين في جمع الحديث، إذ لا يعقل أن يقول قائل طالما أن الحديث لم يوجد في البخاري ومسلم لا نقبله في الوقت الذي يوجد فيه مئات الكتب المصنفة في الحديث والتي تحوي معظم حديث رسول الله ﷺ، فدونك مسند الإمام أحمد، ومستدرك الحاكم، وسنن الدرامي، والترمذي، والنسائي، وأبي داود، وابن ماجه، وسعيد بن منصور، والبيهقي، ومعاجم الطبراني الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير، والأحاديث المختارة للضياء المقدسي، ومنتقى ابن الجارود وغيرها من المسانيد والسنن والأجزاء

---

(١) «شروط الأئمة الخمسة» ص (٤٧) للحافظ أبي بكر الحازمي.

(٢) «تدريب الراوي» ص (٤٧)، «فتح المغيث» (١/ ١٧).

(٣) «شرح مسلم للنووي» (١/ ١٥)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩٠).

(٤) «تدريب الراوي».

والفوائد والمستخرجات والمشيخات، وهذا بحمد الله معروف لدى أهل السنة.

ثم يقول الرافضي: «**الملاحظة الثالثة: إن الرواية لم تحدد من هم الخلفاء الراشدين**».

قلت: فكان ماذا؟ فقد عرفناهم من نص آخر ثابت عن النبي ﷺ وهو حديث سفينة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**خلافة النبوة ثلاثون سنة**»[١] ثم فسرها سفينة رضي الله عنه وهو صحابي من أصحاب رسول الله ﷺ ـ فسرها بخلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي[٢]، ولم يعرف له مخالف لهذا التفسير وإنني أسأل الورداني لماذا لم تأت برواية سفينة رضي الله عنه؟ وقد احتج بها أهل السنة على الترتيب للخلفاء، ولكن لعل الورداني لم يذكرها لأنها ضد ما يهدف إليه هنا حيث مهد بهذه الملاحظة لما سيأتي بعدها من موافقته للروافض فيما يدعون من إمامة اثني عشر إمامًا معصومًا.

قال الإمام الآجري رحمه الله في شرحه لحديث: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**»: «في هذا الحديث علوم كثيرة يحتاج إلى علمها جميع المسلمين ولا يسعهم جهله... وذكر منها قوله وأمرهم (أي الرسول ﷺ) بلزوم سنته وسنة أصحابه الخلفاء الراشدين المهديين، وحثهم على أن يتمسكوا بها التمسك الشديد... فواجب على كل مسلم أن يتبع سنة رسول الله ﷺ، ولا يعملوا أشياء إلا بسنته وسنة الخلفاء الراشدين بعده أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين وكذا لا يخرج عن قول صحابته رضي الله عنهم ... فكل من عمل عملاً أو تكلم بكلام لا يوافق كتاب الله عز وجل ولا سنة رسوله ﷺ وسنة الخلفاء الراشدين وقول صحابته رضي الله عنهم فهو بدعة وهو ضلالة وهو مردود على قائله أو فاعله»[٣] اهـ.

---

(١) رواه أبو داود (٥/ ٣٦)، والترمذي (٤/ ٥٠٣)، والطيالسي (٢/ ١٦٣)، وأحمد (٥/ ٢٢٠، ٢٢١) وغيرهم وحسنه الترمذي.

(٢) حيث جاء في آخر الراوية ثم قال سفينة : أمسك خلافة أبي بكر وخلافة عمر اثنتي عشرة سنة وستة أشهر، وخلافة عثمان اثنتي عشر سنة، وخلافة علي رضي الله عنه تكملة الثلاثين.

(٣) كتاب «الأربعين حديثًا» ص (٩٦، ٩٧) لأبي بكر الآجري رحمه الله.

ومن العجب أن يجزم الورداني بأن المراد بالخلفاء الراشدين هم الخلفاء[١] الاثنا عشر وليس الأربعة كما سيأتي.

فما الذي جعل الورداني يأخذ بحديث: «... **إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خلفية...**» الحديث ويترك حديث سفينة: «**خلافة النبوة ثلاثون سنة...؟**»

هذا ما ستعرفه أخي القارئ في الرد على الملاحظة الخامسة إن شاء الله.

(١) سماهم الورداني في الكتاب بالأئمة الاثنى عشر! موافقة للروافض.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الرد على الرافضي في دعواه أن السنة لم تكن معروفة على عهد رسول الله ﷺ

ثم يقول ص (٩٨): «الملاحظة الرابعة: أن هذه الرواية تشير وكأن السنة كانت مدونة ومعروفة في عهد النبي ﷺ وهذا غير صحيح، إذ أن القرآن ذاته كان غير مدون ومعروف للجميع. كما نصت على ذلك رواياتهم ـ فكيف تكون السنة معروفة ومتداولة ويوصي بها الرسول؟»

ثم يقول في الهامش: «هنا روايات متداولة عند أهل السنة تنهى عن كتابة السنة في زمن الرسول والصحابة» اهـ.

ولنا مؤاخذات وردود على هذه الملاحظة التي ذكرها الورداني نجملها في الوجوه الآتية.

الأول: ما ذكره بشأن تدوين السنة يعد شغبًا حول الحديث وضربًا من ضروب الإثارة والزوبعة التي لا تثبت، إذ ما العلاقة بين الحديث الذي نحن بصدده وبين تدوين السنة؟ والناظر في كلام المؤلف هنا يستخلص منه إلى أي مدى يحاول التشكيك في السنة.

وأما قوله: «وكأن السنة كانت مدونة ومعروفة في عهد الرسول ﷺ وهذا غير صحيح». والجواب: أما أنها مدونة فماذا تقصد بالتدوين إن كنت تقصد به أن الأحاديث كتبت كما في التصانيف التي فيها الآن فهذا التصنيف جاء بعد فترة من موت النبي ﷺ، وإن كنت تقصد بأن الأحاديث لم تكتب على عهد رسول الله ﷺ فهذا كذب منك. لكن ينبغي أن يعلم أولاً أن القول بأن كتابة الحديث لم تحصل بالإطلاق في العصر النبوي قول عارٍ عن الصحة، فقد كتب بعض الصحابة طائفة من الأحاديث في حياة النبي ﷺ ومنهم من كتبها بإذن خاص منه، ولكن أكثرهم قيدوا ما جمعوه في السنوات الأخيرة من حياة النبي ﷺ بعد أن أذن في الكتابة لكل من يرغب فيها وقدر عليها، فقد ذكرت كتب الأحاديث والسير صحفًا كتبها الصحابة فسعد بن عبادة الأنصاري كان يملك صحيفة جمع فيها طائفة من أحاديث

الرسول ﷺ، وسمرة بن جندب كان قد جمع أحاديث كثيرة في نسخ كثيرة، ولجابر ابن عبدالله صحيفة أيضًا، ومن أشهر الصحف المكتوبة في العهد النبوي الصحيفة الصادقة لعبدالله بن عمرو بن العاص، وعبدالله بن عباس عني بكتابة الكثير من سنة الرسول ﷺ وسيرته.

ولقد علمنا أن النبي ﷺ كان جل اهتمامه منصرفًا في أول الإسلام إلى حفظ القرآن الكريم في الصدور والصحف، فكان كلما نزل القرآن يتلوه على أصحابه فيحفظون ما ينزل عليه من ذلك القرآن ويستظهرونه ويتدارسونه فيما بينهم، لأنه كلام الله المعجز نزل على قلب محمد ﷺ ليكون الأساس الأول للدين الذي هو آخر الأديان، فكان على النبي ﷺ أن يحث أصحابه على الاعتناء به وأن يأمرهم بحفظه وأن يلاحظهم دومًا، فإذا رآهم التفوا إلى أمر آخر نبههم على أهمية القرآن كي ترسخ في قلوبهم منزلته الحقيقية وكي يعطوا جل اهتمامهم لحفظ الكتاب الذي عليهم أن يبلغوه نصًا كما نزل عليه الذين يأتون بعدهم، وإن انصراف الصحابة إلى القرآن جمعًا له في الصدور والسطور واشتغالهم به عن كل شيء سواه كان جزءًا من التوجيه النبوي الكريم لهؤلاء الصحابة فكان كتاب الله يستغرق جل أوقاتهم، كما يملك عليهم كل مشاعرهم، وحديث رسول الله حينئذ أكثر من أن يحصوه فله في كل حادثة قول، وفي كل استفتاء توضيح، وفي كثير من الوحي القرآني بيان وتفسير[1] وهذا يفسر الحكمة من النهي عن كتابة الحديث أولًا ثم إباحته بعد ذلك.

وسأذكر هنا الأحاديث التي أباحت كتابة الأحاديث، ومنها يتبين أن السنة قد أبيح كتابتها في عهد رسول الله ﷺ خلافًا لصنيع الورداني الذي تعمد إخفاء الحقيقة في هذا الموضوع وهاك الأحاديث.

أدلة كتابة الحديث على عهد رسول الله ﷺ:

فعن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قلت يا رسول الله إنا نسمع منك أحاديث لا نحفظها أفلا نكتبها؟ قال: بلى اكتبوها، وفي رواية: قلت يا رسول الله

(١) «مكانة السنة في التشريع الإسلامي» ص (١٩٣، ١٩٥) للدكتور/ محمد لقمان السلفي.

أسمع منك أشياء فأكتبها قال: «**نعم**»، قلت: في الغضب والرضا، قال: «**نعم فإني لا أقول فيها إلا الحق**»، وفي رواية: «كنت أكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ فنهتني قريش...» الحديث، فقال لي النبي ﷺ: «**اكتب والذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا الحق**»[١].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن خزاعة قتلوا رجلاً من بني ليث عام الفتح بقتيل منهم قتلوه، فأخبر بذلك النبي ﷺ، فركب راحلته، فخطب فقال: «**إن الله حبس عن مكة القتل أو الفيل**... » الحديث، وفي آخره: فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال: «**اكتبوا لأبي فلان**»[٢].

وعن وهب بن منبه عن أخيه قال: سمعت أبا هريرة يقول: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه مني إلا ما كان من عبدالله بن عمرو، فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب»[٣].

وعن أبي جحيفة قال: قلت لعلي رضي الله عنه: «هل عندكم كتاب؟ قال: لا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة، قال: قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر»[٤].

وعن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتاب إلى أهل اليمن ـ وكان في كتابه: «من اعتبط مؤمنًا قتلاً فإنه قود، إلا أن يرضى أولياء المقتول»[٥].

وعن عبدالله بن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ قد كتب الصدقة ولم يخرجها

---

(١) رواه أبو داود (٣٦٤٦)، والدارمي (١/ ١٢٥)، وأحمد (٢/ ١٩٢، ٢٠٧، ١٦٢).

(٢) رواه البخاري (١/ ٢٠٥)، ومسلم (٢/ ٩٨٩)، وأبو داود (٤٥٥)، والترمذي (٢٦٦٩).

(٣) رواه البخاري (١/ ٢٠٦)، والترمذي (٢٦٧٠)، وأحمد (٢/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩).

(٤) رواه البخاري (١/ ٢٠٤)، ومسلم (١٣٧٠)، وأبو داود (٢٠٣٤، ٢٠٣٥)، والترمذي (٢١٢٨)، والنسائي (٨/ ٢٣).

(٥) رواه النسائي (٨/ ٥٨)، والدارمي (٢/ ١٨٨).

إلى عماله حتى توفى، قال: فأخرجها أبو بكر من بعده فعمل بها حتى توفي، ثم أخرجها عمر من بعده فعمل بها...»[١] الحديث.

وعن عبدالله بن عمر قال: «بينما نحن حول رسول الله ﷺ نكتب إذ سئل رسول الله ﷺ: أي المدينتين تفتح أولاً قسطنطينية أو رومية؟... الحديث، وأوله عن أبي قبيل قال: كنا عند عبدالله بن عمرو بن العاص، وسئل: أي المدينتين تفتح أولاً القسطنطينية أو رومية؟ فدعا عبدالله بصندوق له حلق، قال: فأخرج منه كتابًا، قال عبدالله: بينما نحن حول رسول الله ﷺ نكتب إذ... »[٢] الحديث.

قال الشيخ الألباني رحمه الله: «وقول عبدالله هذا فيه دليل على أن الحديث كتب في عهده ﷺ خلافًا لما يظنه بعض الخراصين»[٣].

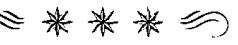

(١) رواه أبو داود (١٥٦٩)، والترمذي (٦٢١) وغيرهم.

(٢) رواه أحمد (٢/ ١٧٦)، والدارمي (١/ ١٢٦)، والحاكم (٣/ ٤٢٢) (٤/ ٥٠٨)، وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) «السلسة الصحيحة» (١/ ٧) هامش (١) وصححه الألباني في «السلسة» حديث (٤).

بيان موقف أهل السنة من الروايات التي تنهى عن كتابة الحديث

ثانيًا: أم قول الورداني: «هناك روايات متداولة عند أهل السنة تنهى عن كتابة السنة في زمن الرسول...».

فالجواب: أن الروايات التي ذكرت بهذا الشأن يقابلها روايات أخرى تأمر بكتابة الحديث، فالعجيب من الورداني حيث يشير إلى روايات المنع ولا يشير إلى روايات الإباحة وذلك صنيع المدلس.

فمن أحاديث المنع حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تكتبوا عني شيئًا غير القرآن، فمن كتب عني شيئًا غير القرآن فليمحه**»[(١)]. وهذا الحديث أصح ما ورد في النهي، وأما أحاديث الكتابة فقد سبق ذكرها وطريقة الجمع بين الروايات في هذا الباب ما ذكره العلماء حيث قالوا: «إن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في صحيفة واحدة وإن الإذن في تفريقهما»[(٢)].

وقال بعضهم: «إن النهي خاص، وخص السماح بالكتابة لمن كان قارئًا وكاتبًا مُجيدًا لا يُخطئ في كتابته، ولا يخشى عليه الغلط، كعبدالله بن عمرو الذي أمن عليه النبي ﷺ كل هذا فأذن له»[(٣)].

وقال العلامة أحمد شاكر رحمه الله بعد ذكر الأخبار الدالة على إباحة الكتابة للحديث: «وهذه الأحاديث مع استقرار العمل بين أكثر الصحابة والتابعين ثم اتفاق الأمة بعد ذلك على جوازها، كل هذا يدل على أن حديث أبي سعيد منسوخ (يقصد حديث النهي عن الكتابة) وأنه كان في أول الأمر حيث خيف اشتغالهم عن القرآن، وحين خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن، وحديث أبي شاه في أواخر حياة النبي ﷺ وكذا إخبار أبي هريرة ـ وهو متأخر الإسلام ـ في أن عبدالله بن عمرو كان يكتب، وأنه هو لم يكن يكتب، يدل على أن عبدالله كان يكتب بعد إسلام أبي هريرة،

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) مقدمة «تحفة الأحوذي».

(٣) وهو قول ابن قتيبة رحمه الله راجع تأويل مختلف الحديث ص (٢٧٦ ـ ٢٨٧).

ولو كان حديث أبي سعيد في النهي متأخرًا عن هذه الأحاديث في الإذن والجواز ـ لعرف ذلك عن الصحابة يقينًا صريحًا، ثم جاء إجماع الأمة القطعي بعد قرينة قاطعة على أن الإذن هو الأمر الأخير ـ وهو إجماع ثابت بالتواتر العملي ـ من كل طوائف الأمة بعد الصدر الأول رضي الله عنهم أجمعين»[1].

ثالثًا: أما قول الورادني: «**إذ القرآن ذاته كان غير مدون ومعروف للجميع كما نصت عليه رواياتهم، فكيف تكون السنة معروفة ومتداولة ويوصي بها الرسول ﷺ؟**»

والجواب: أن القرآن ذاته كان مكتوبًا في عهد رسول الله ﷺ ويدل عليه حديث أبي سعيد المتقدم: «**من كتب عني شيئًا غير القرآن فليمحه**» فهو يدل على أن القرآن كان مكتوبًا ومدونًا، أما كونه كان على صورة المصحف كما هو في عهدنا فهذا حدث في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، وفي عهد الصديق أبي بكر رضي الله عنه حيث جمع القرآن من اللخاف والعسب وقطع الأديم وغيرها. فكيف يقول إن القرآن كان غير مدون وغير معروف للجميع؟ ومن الملاحظ أنه بذلك يريد التشكيك في القرآن، فلم يكفه التشكيك في السنة وقد فعل ذلك صراحة وقد سبق الرد عليه بخصوص ما أثاره من شبهات حول مسألة جمع القرآن. والحاصل أن ما ذكره الورداني هنا لا يثبت على بساط البحث.

ثم يقول ص (٩٩): «**الملاحظة الخامسة: إن الرسول ﷺ تنبأ بالأئمة الاثني عشر الذين يعز بهم الإسلام من بعده، وأهل السنة حددوا أن الخلفاء الأربعة منهم ثم احتاروا في الباقي... وهذه إشارة إلى أن الرسول ﷺ على أضعف الإيمان ـ قصد اثنى عشر ولم يقصد أربعة**» اهـ.

قلت: المتتبع لكلام الورداني يجد أنه افتعل هذه الملاحظة من أجل إخوانه الروافض لكنه لم يصرح، إنما اكتفى بالإشارة إلى تبني عقيدة الروافض في ادعاء العصمة لاثني عشر إمامًا معصومًا على حد زعمهم.

---

(١) الباعث الحثيث ص (١٣٣).

أما الرواية التي أشار إليها فهي لم تنص على تسميتهم بالاثنى عشر، ومن التدليس الذي ارتكبه الورداني أنه قال: «إن النبي ﷺ تنبأ بالأئمة الاثنى عشر»، والرواية الصحيحة لم تذكر هذا اللفظ بل ذكرت بلفظ الخلفاء، فانظر إلى تأثر الورداني بالنَّفس الرافضي في الكتابة.

فالحاصل أن الرواية الصحيحة تدل على أن النبي ﷺ تَنَبَّأَ من بعده بوجود اثنى عشر خليفة يكون الدين عزيز في حياتهم ووقتهم فهم خلفاء وليسوا أئمة معصومين منصوص عليهم.

قال الحافظ ابن كثير عند ذكر نبوءات الرسول ﷺ: «ومنها الإخبار عن الأئمة الاثني عشر الذين يدعي إمامتهم الرافضة، فإن هؤلاء الذين يزعمون لم يل أمور الناس منهم إلا علي بن أبي طالب وابنه الحسن، وآخرهم في زعمهم المهدي المنتظر في زعمهم بسرداب سامرًا وليس له وجود ولا عين ولا أثر بل هؤلاء الأئمة الاثنى عشر المخبر عنهم في الحديث الأئمة الأربعة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، ومنهم عمر بن عبدالعزيز بلا خلاف بين الأئمة على كلا القولين لأهل السنة في تفسير الاثنى عشر»[1] اهـ.

فعلم مما سبق أن قولين لأهل السنة في تعيين من بعد الأربعة، أما إمامة الأربعة مع عمر بن عبدالعزيز فلا خلاف فيها، فكيف يصور الورداني أن أهل السنة احتاروا في تعيين الخلفاء الاثنى عشر...؟

وما من شك أن الفتوحات الإسلامية في عهد الخلفاء الاثنى عشر لا ينكرها إلا جاهل أو جاحد، والتاريخ خير شاهد على تلك الفتوحات التي كانت في شمال وشرق وغرب وجنوب الأرض فعهد الخلفاء يعد بحق عهد الازدهار الثقافي والاقتصادي بل شمل الازدهار كل نواحي الحياة.

ثم يقول الورداني: «**وهذه إشارة إلى أن الرسول على أضعف الإيمان قصد اثنى عشر ولم يقصد أربعة**».

---

(١) «البداية والنهاية» (٦/ ٢٥٤).

قلت: هذا يدل على التخبط والجهالة وبرهان ذلك أن الورداني استدل على تحديد الخلفاء في حديث: «**عليكم بسنتي...**» بحديث الخلفاء الإثنى عشر، فلماذا لم يستدل على تحديد الخلفاء في حديث: «**عليكم بسنتي**» بحديث سفينة: «**خلافة النبوة ثلاثون سنة**»؟ حيث كان من الأولى أن يقدم تفسير الصحابي، لكن الذي دعى الورداني إلى هذا التخبط مساندة إخوانه من الرافضة.

أما أهل السنة فلا يجدون أي اختلاف بين حديث: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**»، وبين حديث سفينة: «**خلافة النبوة ثلاثون سنة**» وحديث جابر بن سمرة: «**إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم إثنا عشر خليفة**». لأن الحديث الأول فيه الأمر بلزوم سنة الخلفاء الراشدين وقد دل حديث سفينة عليهم، وكذلك حديث جابر يدخل فيه الخلفاء الأربعة وبهذا تنتظم الأحاديث ولا تعارض بينها، فعلم أن حديث جابر يشتمل على خلفاء النبوة الأربعة والتي كانت مدتهم ثلاثين سنة، ويشتمل أيضًا على من بعد الخلفاء الأربعة، ويصح أن يطلق عليهم خلفاء وإن كان بعضهم يطلق عليه ملك لكن خلافتهم لا يطلق علهيا خلافة نبوة.

ولهذا قال الشيخ الإسلام ابن تيمية: «ويجوز تسمية من بعد الخلفاء الراشدين خلفاء وإن كانوا ملوكًا، ولم يكونوا خلفاء الأنبياء بدليل ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر**»، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «**فُو ببيعة الأول فالأول، وأعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم**»[1] اهـ. فقوله ﷺ: «**وستكون خلفاء فتكثر**» دليل على كثرتهم بعد عهد الخلفاء الراشدين خلفاء النبوة».

وأما الحيرة التي زعم الورداني أن أهل السنة وقعوا فيها فالذي وقع فيها هم الروافض وليس أهل السنة حيث ضاقت صدورهم الروافض عن قبول خلافة الأئمة الثلاثة مع خلافة أخيهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وانفرد الروافض عن

(١) من رسالة مخطوط نقلها الشيخ الألباني عنه في «السلسة الصحيحة» (١/ ٧٤٩).

جماهير المسلمين بهذا الشذوذ وعينوا من عندهم وبأهوائهم أئمة وادعوا فيهم العصمة وما شابه ذلك، مع أن بعض هؤلاء الأئمة قد تبرأ من تلك الإمامة المزعومة ومنهم الإمام جعفر الصادق رحمه الله وسبق قوله في ذلك.

ومن المستبشع جزم الورداني بما لا علم له حيث قال: «**إن الرسول قصد اثني عشر ولم يقصد أربعة**»، فيقال بأي دليل جزمت؟ بأي برهان حكمت؟ فإلى الله المشتكى وبه المستعان.

ومن الجرأة أن يجزم بذلك بينما يقول في الملاحظة الثانية: إن رواية: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء**» لم تحدد الخلفاء، فانظر كيف يزري الهوى بأهله؟

ثم يقول ص (٩٩): «**الملاحظة السادسة: إن الرسول ﷺ لا يأمر بسنة غير سنته، فإذا اعتبرنا سنته هي القرآن فكيف يأمر باتباع سنة الخلفاء، وإذا اعتبرنا أن سنته غير القرآن فكيف يأمر باتباع سنتين؟**»

قلت: هذة سفسطة فارغة وهرطقة عقيمة، والذي دعاه إلى ذلك هو الجهل بمعنى سنة الخلفاء الراشدين، بل والجهل بمعنى سنة النبي ﷺ. وأما قول الورداني: «إذا اعتبرنا سنته هي القرآن»، فنقول: لاشك أن القرآن هو كتاب الله تعالى المنزل على رسوله ﷺ وسنة النبي ﷺ هي ما ورد عنه من قول أو فعل أوتقرير أوصفة حتى ذكر بعضهم أن ما هم به الرسول ﷺ ولم يفعله يدخل في مسمى السنة. ولم يقل أحد أن السنة هي القرآن كما يفترض الورداني من عنده هذا الافتراض العقيم، لأن النبي ﷺ ذكر في الحديث: «**تركت فيكم شيئين لن تضلوا ماإن تمسكتم بهما كتاب الله وسنتي ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض**»، ولا شك أن الواو في الحديث تقتضي التغاير، وهذا يعلمه من له أدنى إلمام باللغة، فكيف يدعي الورداني أن السنة هي القرآن؟

وتطلق السنة أيضًا على ما عمل به الصحابة وجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يوجد، لكونه اتباعًا لسنة تثبت عندهم ولم تنقل إلينا أو اجتهادًا مجمعًا عليه منهم، أو من خلفائهم، فإن إجماعهم إجماع، وعمل خلفائهم راجع إلى حقيقة الإجماع من جهة حمل الناس عليه حسبما اقتضاه النظر المصلحي عندهم، فيدخل تحت هذا

الإطلاق المصالح المرسلة والاستحسان كما فعلوا في حد الخمر حيث كان تعزير الشارب تارة نحو أربعين، وتارة يبلغونه ثمانين، وذلك في عهد أبي بكر فلما كان في آخر إمرة عمر ورأى شيوع الشرب في الناس بعدما صاروا في سعة من العيش وكثرة الثمار والأعناب استشار الصحابة في حدٍ زاجرٍ، فقال علي: نرى أن تجعله ثمانين، وقال عبدالرحمن بن عوف أرى أن تجعلها كأخف الحدود يعنى ثمانين، وعليه فتحديد الثمانين هو السنة التي عمل عليها الصحابة باجتهاد الصحابة منهم وأجمعوا عليه كما أن الخلفاء الراشدين قضوا بتضمين الصناع، وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: لا يصلح الناس إلاهذا، كما أنهم أجمعوا على جمع المصحف أولاً في زمن أبي بكر لما خشي ضياع شيء منه بموت القراء، ثم في زمن عثمان لما اختلف الناس في القراءة ففي هذا مصلحة[١] لاشك فيها وكذلك تدوين الدواوين في عهد عمر، وكولاية العهد من أبي بكر لعمر، وكترك الخلافة شورى بين ستة، وعمل السكة، واتخاذ السجن لأرباب الجرائم في عهد عمر، وكهدم الأوقاف التي بإزاء مسجد رسول الله ﷺ، وتوسيع المسجد، وتجديد أذان الجمعة في السوق في عهد عثمان، ولم يكن شيء من ذلك سنة على رسول الله ﷺ، وإنما هوالنظر المصلحي الذي أقره الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين[٢].

ولابد هنا من ذكر نبذة مختصرة عن أدلة وجوب اتباع الصحابة عمومًا، وسنة الخلفاء الراشدين على وجه الخصوص وقد أوصلها بعض العلماء إلى أربعين دليلاً وأكثر.

الدليل الأول: قال الله تعالى: ﴿وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [لقمان:١٥].

وكل من الصحابة به منيب إلى الله فيجب اتباع سبيله وأقواله واعتقاداته من أكبر سبيله[٣]، والدليل على أنهم منيبون إلى الله أن الله تعالى قد هداهم وقد قال:

---

(١) «مكانة السنة في التشريع الإسلامي» ص (١٩).

(٢) «مكانة السنة في التشريع الإسلامي» ص (٢٠،٢١).

(٣) «إعلام الموقعين» (٤/ ١٠٠).

﴿وَيَهْدِيٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٣].

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٩] الآية. قال ابن عباس هم أصحاب محمد ﷺ، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢] الآية.

وحقيقة الاصطفاء افتعال من التصفية، فيكون قد صفاهم من الأكدار، والخطأ من الأكدار فيكونون مصفين منه ولا ينتقص هذا بما إذا اختلفوا، لأن الحق لم يعدهم، فلا يكون قول بعضهم كدرًا ؛ لأن مخالفته الكدر وبيانه يزيل كونه كدرًا بخلاف ما إذا قال بعضهم قولاً ولا يخالف فيه، فلو كان قولا باطلًا ولم يرده راد لكان حقيقة الكدر ، وهذا لأن خلاف بعضهم لبعض بمنزلة متابعته النبي ﷺ في بعض أموره، فإنها لا تخرجه عن حقيقة الاصطفاء[١].

الدليل الثالث: ما ثبت في الأحاديث الصحيحة من قول في حق أبي بكر وعمر: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمار وتمسكوا بهدي ابن أم عبد»[٢].

وقال أيضًا: «إن يطع القوم أبا بكر وعمر يرشدوا»[٣].

وقال في حق عمر رضي الله عنه: «إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه»[٤].

وقال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: «والله لو أن علم عمر وضع في كفة ميزان وجعل علم أهل الأرض في كفة لرجح علم عمر»[٥].

---

(١) «إعلام الموقعين» (٤/ ١٠٠).

(٢) رواه عبد الله في زيادات «فضائل الصحابة» (١/ ١٨٦ ـ ١٨٧)، والترمذي (٥/ ٦٠٥) وحسنه وغيرهما.

(٣) رواه مسلم (١/ ٤٧٢)، والبيهقي في «المدخل للسنن» (١/ ٦٧).

(٤) رواه الحاكم (٣/ ٨٦ ـ ٨٧)، واحمد (٥/ ١٦٥) (٥/ ١٧٧).

(٥) رواه أبو خيثمه في «العلم» ص (٦٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٨٦)، والفسوي في المعرفة.

وقال أيضًا: «والله إلى لأحسب عمر ذهب ـ يعني يوم مات ـ بتسعة أعشار العلم»[١].

ومن أدب ابن عباس رضي الله عنه وتوقيره للشيخين ما ورد عنه أنه كان إذا سئل عن شيء وكان في القرآن أو السنة قال به، وإلا قال: بما قال أبو بكر وعمر فإن لم يكن قال برأيه[٢].

وقال عبدالله بن مسعود في الصحابة عمومًا: «إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد خير قلوب العباد فبعثه الله برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فاختارهم لصحبة نبيه ونصرة دينه، فما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون عند الله قبح فهو قبيح»[٣].

وقال أيضًا: «من كان مستنًا فليتأس بأصحاب رسول الله ﷺ فإنهم، كانوا أبر هذه الأمة قلوبًا وأعمقها علمًا وأقلها تكلفًا وأقومها هديًا وأحسنها حالاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوا آثارهم فإنهم كانوا على الهدي المستقيم»[٤].

ومن بديع ما ورد عن الصحابي الجليل جندب بن عبدالله أن فرقة من الخوارج دخلت عليه، فقالوا: ندعوك إلى كتاب الله، فقال: أنتم، قالوا: نحن، قال: أنتم، قالوا: نحن، قال: يا أخابيث خلق الله في اتباعنا، تختارون الضلالة أم في غير سنتنا تلتمسون الهدي، اخرجوا عني.

وهذه الأدلة الأثرية كثيرة يمكن مراجعتها في كتب أهل السنة، ومنها كتاب «المدخل لسنن البيهقي»، وأم الأدلة النظرية فكذلك كثيرة اكتفى منها بما يأتي وهو:

---

(١) نفس المصادر السابقة.

(٢) نقله في «إعلام الموقعين» (٤/ ١٠٠).

(٣) رواه أحمد (١/ ٣٧٩)، والطيالسي ص (٢٢)، وحسنه الألباني في «السلسة الضعيفة» (٢/ ١٧).

(٤) نقله في «إعلام الموقعين» (٤/ ١٠٠).

الدليل الرابع: أن الصحابي إذا قال قولاً أو حكم بحكم أو أفتى بفتيا فله مدارك ينفرد بها عنا ومدارك نشاركه فيها، فأما ما يختص به فيجوز أن يكون سمعه من النبي ﷺ شفاها أو من صحابي آخر عن النبي ﷺ فإن ما انفردوا به من العلم عنا أكثر من أن يحاط به، فلم يرو كل منهم ما سمع... فتلك الفتوى التي يفتي بها أحدهم لا تخرج عن ستة أوجه:

أحدها: أن يكون سمعها من النبي ﷺ.

والثاني: أن يكون سمعها ممن سمعها منه.

الثالث: أن يكون فهمها من آية من كتاب الله فهمًا خفي علينا.

الرابع: أن يكون قد اتفق عليه ملؤهم ولم ينقل إلينا ونقل قول المفتي بها وحده.

الخامس: أن يكون لكمال علمه باللغة، ودلالة اللفظ على الوجه الذي انفرد به عنا أولقرائن حالية اقترنت بالخطاب أو لمجموع أمور فهموها من طول الزمان مع رؤية النبي ﷺ ومشاهدة أفعاله وأحواله وسيرته، وسماع كلامه، والعلم بمقاصده، وشهود تنزيل الوحي، ومشاهدة تأويله بالفعل، فيكون فهم مالا نفهمه نحن، وعلى هذه التقارير الخمسة تكون فتواه حجة يجب اتباعها.

السادس: أن يكون فهم ما لم يرده الرسول ﷺ وأخطأ في فهمه، والمراد غير ما فهمه، وعلى هذا التقدير لا يكون قوله حجة ومعلوم قطعًا أن وقوع احتمال الظن من خمسة أغلب في الظن من وقوع احتمال واحد معين، هذا ما لا يشك فيه عاقل، وذلك يفيد ظنًا غالبًا قويًا على أن الصواب في قوله دون ما خالفه من أقوال من بعده، وليس المطلوب إلا الظن الغالب والعمل به متعين ويكفي العارف هذا الوجه[1].

أما المدارك التي شاركناهم فيها من دلالات الألفاظ والأقيسة فلا ريب أنهم كانو أبر قلوبًا وأعمق علمًا وأقل تكلفًا، وأقرب إلى أن يوفقوا فيها مالم نوفق له نحن،

(١) «إعلام الموقعين» (٤/ ١١٣).

لما خصهم الله تعالى به من توقد الأذهان، وفصاحة اللسان، وسعة العلم، وسهولة الأخذ، وحسن الإدراك وسرعته وقلة المعارض أو عدمه، وحسن القصد، وتقوى الرب تعالى، فالعربية طبيعتهم وسليقتهم، والمعاني الصحيحة مركوزة في فطرهم وعقولهم، ولا حاجة بهم إلى النظر في الإسناد وأحوال الرواة، وعلل الحديث والجرح والتعديل، ولا النظر إلى قواعد الأصول وأوضاع الأصوليين، بل قد غنوا عن ذلك كله فليس في حقهم إلا أمران:

أحدهما: قال الله تعالى كذا، وقال رسوله كذا.

والثاني: معناه كذا وكذا. فهم أسعد الناس بهاتين المقدمتين وأحظى الأمة بهما، فقواهم متوافرة مجتمعة عليها، وأما المتأخرون فقواهم متفرقة، وهممهم متشعبة، فالعربية وتوابعها قد أخذت من قوى أذهانهم شعبة، والأصول وقواعدها قد أخذت منها شعبة، وعلم الإسناد وأحوال الرواة أخذ منها شعبة إلى غير ذلك من الأمور، فإذا وصلوا إلى النصوص النبوية إن كان لهم همم تسافر إليها وصلوا إليها بقلوب وأذهان قد كلت من السير في غيرها وأوهن قواهم مواصلة السرى في سواها، فأدركوا من النصوص ومعانيها بحسب تلك القوة.

والمقصود أن الصحابة أغناهم الله تعالى عن ذلك كله فاجتمعت قواهم على تينك المقدمتين فقط، هذا بجانب ما خصوا به من قوى الأذهان وصفائها وقوة إدراكها وكماله، وكثرة المعادن وقلة الصارف، وقرب العهد بنور النبوة، والتلقى من تلك المشكاة النبوية[١].

قال إبراهيم النخعي: «لو بلغني عنهم (يعني الصحابة) أنهم لم يجاوزوا بالضوء ظفرًا ما جاوزته به، وكفى على قوم وزرًا أن تخالف أعمالهم أصحاب نبيهم»[٢].

وفي معرض الثناء على الصحابة ﷺ قال الإمام الشافعي ﷺ: «وهم فوقنا

(١) «إعلام الموقعين» (٤/ ١١٣، ١١١).
(٢) نفس المصدر (٤/ ١١٥).

في كل علم، واجتهاد، وورع، وعقل، وأمر استدرك به علم، واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد، وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا، والله أعلم. ومن أدركنا من أرضى أو حكى لنا عنه ببلدنا، صارو فيما لم يعلموا لرسول الله ﷺ فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا، وقول بعضهم إن تفرقوا، فهكذا نقول إذا اجتمعوا أخذنا باجتماعهم، وإن قال واحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله، فإن اختلفوا أخذنا بقول بعضهم ولم نخرج من أقاويلهم كلهم»[١].

قلت: هذا والله الأدب مع أصحاب رسول الله ﷺ لا قول مَنْ لاخَلاقَ له حيث يقول عن الصحابة هم رجال ونحن رجال.

وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: «إذا جاء عن النبي ﷺ فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن أصحاب النبي ﷺ نختار من قولهم، وإذا جاء عن التابعين زحمناهم»[٢].

وأما قول الورداني: «**فأي سنة تتبع وسنة كل خليفة تختلف عن الآخر**».

قلت: لاشك أن ما سنه كل واحد في وقته فهو سنة تتبع، وقد ذكر ابن القيم رحمه الله الموقف من اختلاف الصحابة عمومًا والخلفاء الراشدين على وجه الخصوص ولا بأس بإيراده مختصرًا، ففيه رد مباشر على ما أورده الورداني هنا، حيث يهدف من وراء كلامه إلى ترك العمل بسنة الخلفاء.

قال ابن القيم رحمه الله: «إذا قال الصحابي قولاً فإما أن يخالفه صحابي آخر، أو لا يخالفه، فإن خالفه مثله لم يكن قول أحدهما حجة على الآخر، وإن خالفه أعلم منه، كما إذا خالف الخلفاء الراشدون أو بعضهم من غيرهم من الصحابة في حكم فهنا يكون الشق الذي فيه الخلفاء أو بعضهم أرجح وأولى أن يؤخذ به من الشق الآخر، أما إن كان الأربعة في شق فلا شك أنه الصواب إن كان أكثرهم في شق فالصواب فيه أغلب، وإن كانوا اثنين واثنين فشق أبي بكر وعمر أقرب إلى الصواب، فإن اختلف أبو بكر وعمر فالصواب مع أبي بكر، وهذه جملة لا يعرف تفصيلها إلا من

---

(١) «المدخل» إلى سنن البيهقي (١/ ٤٥).

(٢) «المدخل» إلى سنن البيهقي (١/ ٤٦)، الانتفاء لابن عبد البر ص (١٤٤).

له خبرة واطلاع على ما اختلف فيه الصحابة وعلى الراجح من أقوالهم ويكفي في ذلك معرفة رجحان قول الصديق في الجد والإخوة، وكون الطلاق الثلاث، بفم واحد مرة واحدة، وإن تلفظ فيه بالثلاث وجواز بيع أمهات الأولاد، وإذا نظر العلم المنصف في أدلة هذه المسائل من الجانبين تبين له أن جانب الصديق أرجح ولا يحفظ للصديق خلاف نص واحد أبدًا، ولا يحفظ له فتوى ولا حكم مأخذها ضعيف أبدًا، وهو تحقيق لكون خلافته خلافة نبوة»[١].

ومن قبل ابن القيم قال الإمام الشافعي رحمه الله بعد ذكره لطبقات العلم والكتاب والسنة والإجماع... قال: «فإن لم يكن على القول دلالة من كتاب ولا سنة، كان قول أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي رضي الله عنهم أحب إلي أن أقول به من قول غيرهم إن خالفهم، من قبل أنهم أهل علم وحكام»[٢].

وقال: «وقد أثنى الله تعالى على أصحاب الرسول ﷺ ورضي عنهم في القرآن والتوراه والإنجيل»[٣].

قال البيهقي رحمه الله[٤]: «كأنه عنى قول الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح:٢٩] الآية».

ثم يقول ص (٩٩): «**الملاحظة الثامنة: على فرض التسليم بأن سنة الخلفاء واحدة وغير متناقضة، فإننا نطرح أمام أهل السنة سؤلاً وهو أين سنة علي وهو الخليفة الرابع؟**»

والجواب: ان الأصل فرضك الذي افترضته خطأ، وقد سبق الكلام عليه وأما قولك أين سنة علي؟ فيقال لك: ومن الذي أخرج العمل بسنة علي بن أبي طالب رضي الله عنه من حديث عليكم بسنتي؟ أم تريد أن تظهر أمام العامة بمظهر المدافع عن

---

(١) «إعلام الموقعين» (٤/ ٩١ ـ ٩٢).

(٢) نقله في «المدخل» لسنن البيهقي (١/ ٤٥).

(٣) نقله في «المدخل» لسنن البيهقي (١/ ٤٤).

(٤) «مناقب الشافعي» للإمام البيهقي (١/ ٤٤٢).

حقوق أهل البيت كما يزعم الروافض، ومن هذا الباب أوهموا العامة والقراء واظهروا أهل السنة بمظهر الوحوش الكاسرة. فالحاصل أن ما ذكره الورداني هنا بناه على باطل وما بني على باطل فهو باطل .

والأمر عكس ذلك تمامًا ، وقد سبق نقل كلام الإمام الآجري رحمه الله. وكذلك في «مناقب الشافعي رحمه الله» (١/ ٤٤٨) للإمام البيهقي، وكذا «إعلام الموقعين» (٤/ ١٢٩) وغيرها.

* * *

طعون الورداني في أصحاب رسول الله ﷺ والرد عليه

تمهيد: قبل الخوض في الرد عليه بشأن ما ذكره في أصحاب رسول الله ﷺ وآل بيته لابد أن أوضح بإجمال اعتقاد أهل السنة والجماعة فيهم وكذا اعتقاد الروافض حتى يبين الحق لكل ذي عينين.

قال الإمام الطحاوي رحمه الله: «ونحب أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الحق يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان... ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله ﷺ وأزواجه المطهرات من كل دنس وذرياته المقدسين من كل رجس، فقد برئ من النفاق»[(١)] اهـ.

وقال الإمام بن قدامة رحمه الله: «ومن السنة قول أصحاب رسول الله ﷺ وذكر محاسنهم، والترحم عليهم، والاستغفار لهم، والكف عن ذكر مساوئهم، وما شجر بينهم، واعتقاد فضلهم، ومعرفة سابقتهم، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، وقال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]... الآية ومن السنة الترضي عن أزواج رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين المطهرات المبرآت من كل سوء»[(٢)].

وقال الشيخ الورع أبو عمر الداني رحمه الله: «ومن قولهم: أن يحسن القول في السادات الكرام أصحاب محمد عليه السلام، وأن تذكر فضائلهم وتنشر محاسنهم، ويمسك عما سوى ذلك مما شجر بينهم لقوله ﷺ: «إذا ذكر أصحابي فامسكوا»[(٣)] يعني: إذا ذكروا بغير الجميل، ولقوله: الله الله في أصحابي[(٤)]، ويجب أن يلتمس لهم أحسن

---

(١) «العقيدة الطحاوية» (٤٩٣).

(٢) «لمعة الاعتقاد» ص (٢٩).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) رواه أحمد (٤/ ٨٧، ٥/ ٥٥)، والترمذي (٥/ ٣٥٨)، وقال حسن غريب.

المخارج وأجمل المذاهب، لمكانهم من الإسلام، وموضعهم من الدين والإيمان، وأنهم أهل الرأي والاجتهاد، وأنصح الناس للعباد، وهم من قال الله تعالى فيهم: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر:٤٧]، وقد شهد لهم بالجنة في غير موضع في كتابه فقال تعالى: ﴿لَٰكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٨٨-٨٩] رحمة الله عليهم أجمعين»[(١)]، وأما معتقدهم في أهل البيت فإليك ما قالوا: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فهم (أي أهل السنة) يحبون أهل بيت رسول الله ﷺ ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ حيث قال: «**أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي**»[(٢)]»[(٣)]، وقال في موضع آخر: «وآل بيت رسول الله ﷺ لهم من الحقوق ما يجب رعايتها فإن الله جعل لهم حقًا في الخمس والفيء وأمر بالصلاة عليهم مع الصلاة على رسول الله ﷺ، فقال لنا: قولوا: «**اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد**»[(٤)].

وقال الباقلاني: «ويجب أن يُعلم أن خير الأمة أصحاب رسول الله ﷺ وأفضل الصحابة العشرة والخلفاء الراشدون الأربعة رضي الله عن الجميع وأرضاهم. ونُقِرّ بفضل أهل بيت رسول الله ﷺ... إلخ»[(٥)].

ويقول البغدادي: «وقالوا ـ أى أهل السنة ـ بموالاة جميع أزواج رسول الله ﷺ وأكفروا من أكفرهن أو أكفر بعضهن وقالوا بموالاة الحسن والحسين والمشهورين من أسباط رسول الله ﷺ كالحسن بن الحسن، وعبدالله بن الحسن،

---

(١) «الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات» ص (١٣٢).

(٢) جزء من حديث رواه مسلم (٧/ ١٢٢ ـ ١٢٣).

(٣) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/ ١٥٤).

(٤) مجموعة الرسائل الكبرى «الرسالة السابعة» «الوصية الكبرى» (١/ ٢٩٧ـ٢٩٨).

(٥) «الإنصاف» ص (١٢).

وعلي بن الحسن زين العابدين، ومحمد بن علي بن الحسين المعروف بالباقر، وجعفر ابن محمد المعروف بالصادق، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى الرضا، وكذلك قولهم في سائر أولاد علي من صلبه، كالعباس وعمر ومحمد بن الحنفية، وسائر من درج على سنن آبائه الطاهرين، دون من مال إلى الاعتزال أو الروافض»[١].

وقال الإسفرائيني في بيان منهج أهل السنة: «وقد عصمهم الله أن يقولوا في أسلاف هذه الأمة منكرًا، أو يطعنوا فيهم طعنًا، فلا يقولون في المهاجرين والأنصار وأعلام الدين، ولا في أهل بدر وأحد وأهل بيعة الرضوان إلّا أحسن المقال، ولا في جميع من شهد النبي ﷺ لهم بالجنة، ولا في أزواج النبي ﷺ وأصحابه وأولاده وأحفاده مثل الحسن والحسين والمشاهير من ذرياتهم مثل عبدالله بن الحسن، وعلي ابن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى الرضا، ومن جرى منهم على السداد من غير تبديل ولا تغيير، ولا في الخلفاء الراشدين، ولم يستجيزوا أن يطعنوا في واحد منهم... إلخ»[٢].

وقد استدل أهل السنة على ما ذهبوا إليه بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة فمنها قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقوله: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:١١٧]، وقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح:٢٩].

---

(١) «الفرق بين الفرق» ص (٣٦٠).

(٢) «التبصير في الدين» ص (١٩٦).

وقال في أصحاب بيعة الرضوان قال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح:١٨] والأيات كثيرة.

ومن الأحاديث قوله ﷺ: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»، قال عمران: فلا أدري أذكر بعد قرنه مرتين أم ثلاثة»[(١)]، ومنها قوله ﷺ: «**النجوم أمنة السماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي، فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتى ما يوعدون**»[(٢)].

وأما وصية النبي ﷺ بأهل بيته فقد وردت في أحاديث كثيرة منها عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: «قام فينا رسول الله ﷺ يومًا خطيبًا...» الحديث. وفيه: «**أذكركم الله في أهل بيتي ثلاثًا**»، قال حصين بن سبرة: ومن أهل بيته زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: إن نساءه من أهل بيته ولكن أهل بيته من حرم عليه الصدقة بعده...»[(٣)] الحديث.

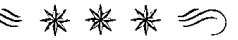

(١) رواه البخاري (٣/ ١٥١) كتاب «الشهادات» باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد، ومسلم (٧/ ١٨٤) في «الفضائل» باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم.

(٢) رواه مسلم في «فضائل الصحابة» باب بيان أن بقاء النبي ﷺ أمنة لأصحابه وبقاء أمان لأمته: (٧/ ١٨٣).

(٣) سبق تخريجه.

اعتقاد الشيعة الروافض في أصحاب رسول الله ﷺ

وبعد هذا فماذا يقول الروافض في أصحاب رسول الله ﷺ وزوجاته وما معتقد الروافض فيهم.

جاء في كتاب «روضة الكافي» للكليني (٨/ ٢٤٥- ٢٤٦): «أن الصحابة ارتدوا كلهم بعد رسول الله ﷺ إلا ثلاثة نفر: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي».

وقال شيخ الرافضة محمد باقر المجلسي: «وعقيدتنا (الروافض) في التبرؤ أننا نتبرأ من الأصنام الأربعة: أبي بكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية، والنساء الأربع: عائشة وحفصة، وهند، وأم الحكم، ومن جميع أشياعهم وأتباعهم، وأنهم شر خلق الله على وجه الأرض، وأنه لا يتم الإيمان بالله ورسوله والأئمة إلا بعد التبرؤ من أعدائهم»[(١)].

وجاء في «أصول الكافي» (١/ ٤٢٦) للكليني في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:٧]: «يعني أمير المؤمنين يقصد علي بن أبي طالب ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ﴾ [الحجرات:٧] الأول والثاني والثالث يقصد أبا بكر وعمر وعثمان».

بل يطلق الرافضة على أبي بكر وعمر أقبح الأوصاف، فتارة يطلقون عليهما الجبت والطاغوت، وتارة يطلقون عليهما الأصنام وقد سبق نقل ذلك.

وجاء في «أصول الكافي» (١/ ٢٤٦) في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء:٥١] : «يعنون أبا بكر وعمر».

بل هناك دعاء خصصوه باسم «دعاء صنمي قريش» يعنون بهما الصديق والفاروق ونصه: «الله صلي على محمد وآل محمد، والعن صنمي قريش وجبتهما

---

(١) كتاب «حق اليقين» ص (٥١٩) ترجمة الشيخ/ محمد عبد الستار التونسوي، بطلان «عقائد الشيعة» ص (٥٣).

وطاغوتها وإفكيها وابنتيها»[١] (يقصد عائشة وحفصة).

وقال الرافضي محمد صادق الصدر: «والحق أن من يقرأ صفحة حياة عائشة جيدًا يعلم أنها كانت مؤذية للنبي ﷺ بأفعالها وأقوالها وسائر حركتها»[٢].

وقال الشيعي السنباطي في كتابه «الصراط المستقيم» (٣/ ١٦١) وعقد فصلين الأول لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وسماها «أم الشرور»، والثاني لحفصة رضي الله عنها، ثم نقل عن الحميري قوله في أم المؤمنين عائشة:

جاءت مع الأشقين في جحفل ... تزجي إلى البصرة أجنادها

كأنها في فعلها هرة ... تريد أن تأكل أولادها

غاضبة لله في فعلها ... موقدة للحرب إيقادها

فبئست الأم وبئس الهوى ... هوى حداها وهوى قادها

أما أم المؤمنين حفصة فقد عقد لها فصلاً بعنوان: «فصل في أختها حفصة»، ثم نقل ما افتراه على الصادق في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ [التحريم:٣]، قال هي حفصة كفرت في قولها: «من أنبأك هذا».

أما الصحابي أبو هريرة رضي الله عنه فقد ظُلِمَ ظلمًا كثيرًا من أولئك الأوغاد الروافض، بل ألفُوا في ذمه مؤلفات، ففي كتاب «الشيعة الإمامية» ص (١٤٣) للرافضي محمد صادق الصدر يقول عن أبي هريرة: «صحب النبي ﷺ ووضع على لسانه أحاديث كثيرة مما لم يروها غيره».

وقال عن ابن عمر رضي الله عنهما: «صحب النبي ﷺ وروى عنه كثيرًا ووضع على لسانه كثيرًا وهو كأبي هريرة من رجال الصحاح وممن تدور عليه قطب رحاها».

ومن هنا تدرك مقدار تحامل الورداني على أبي هريرة وابن عمر ولا تجد كبير

---

(١) «مفتاح الجنان في الأدعية والزيارات والأذكار» ص (١١٣، ١١٤).

(٢) «الشيعة الإمامية» ص (١٥٩) لمحمد صادق الصدر.

فرق بين قول الورداني وقول الروافض في حق أبي هريرة وابن عمر، وكذا أم المؤمنين عائشة رضي الله عن الجميع.

وأما معاوية رضي الله عنه فله أيضًا جانب من البغض عند الروافض، بل ألفوا فيه المؤلفات، فمن ذلك كتاب «النصائح الكافية لمن يتولى معاوية» لمعاصر يدعى محمد ابن عقيل علوي يقول في أول كتابه عنوان «لعن معاوية من الإثم أم لا»[(١)]، ثم يخرج بنتيجة بعد ما طوّف في الأخبار الموضوعة فيقول: «وإذا استقرينا أدلة جواز لعن معاوية الآتية من الكتاب والسنة مع ما يتعلق بها، وما يفسرها من فعل أكابر الصحابة وأهل البيت الطاهر، وجدناها أقوى من أدلة جواز تعظيمه بالترضي عنه وتسويده»[(٢)].

ويقول في موضع آخر من كتابه: «وكان معاوية وأصحابه غير متقيدين بدين ولا ملتزمين في الباطن بشريعة، بل كانوا يستعملون المكر والخبث والغدر والكذب والتغرير والتأويل مما يستخرجون به وجوه مصالحهم، سواء كان جائزا في الشرع أو محظورًا»[(٣)]. وبعد فهذا غيض من فيض مما قاله الروافض في حق أصحاب رسول الله ﷺ.

ولنستعرض الآن في الورقات الآتية طعن الورداني في أصحاب رسول الله ﷺ ونرد على شبهاته أولاً بأول. وبالله التوفيق.

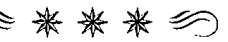

(١) ص (١٧) من الكتاب المذكور.

(٢) ص (٢٧).

(٣) «النصائح الكافية» لمن يتولى معاوية ص (٢٠٤) لمحمد بن عقيل العلوي.

طعن الورداني في عدالة الصحابة رضي الله عنهم والرد عليه

ويقول ص (١٥٣): «ففكرة عدالة الصحابة فكرة دخيلة على الإسلام وهي من صنع السياسة».

وجوابًا على ذلك نقول: قد ذكرنا أن الذي عدلهم هو الله سبحانه في نصوص كثيرة فتعديلهم قام على النصوص فليس مجرد فكرة كما يدعى.

وما أحسن ما استنبط الإمام ابن حبان تعديل الصحابة من قول ﷺ في خطبة الوداع بمحضر مائة ألف أو يزيد من الصحابة، حضروا حجة الوداع وسمعوا كلهم خطبة النبي ﷺ حيث قال: «**ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب**».

قال ابن حبان رحمه الله: «ففي هذا أعظم الدليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف، إذ لو كان فيهم مجروح أو ضعيف أو كان فيهم أحد غير عدل لاستثنى في قوله ﷺ وقال: ألا فليبغ فلان وفلان منكم الغائب، فما أجلهم في الذكر بالأمر والتبليغ من بعدهم، دل ذلك على أنهم كلهم عدول وكفى بمن عدل رسول الله ﷺ شرفًا»[(١)].

ولهذا قال الإمام أبو زرعة الرازي ابن خالة أبي حاتم: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ حق والقرآن حق، وإنما أدوا إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، إنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجروح بهم أولى وهم زنادقة»[(٢)].

قلت: أحسن الإمام أبا زرعة وأجمل حيث أدرك هدف أهل البدع من تجريح الصحابة وتنقصهم أنه هدف واحد هو إبطال الكتاب والسنة وإلا فكيف يصل أهل البدع إلى إبطال الكتاب والسنة إلا بإبطال من أدى إلينا الكتاب والسنة وهم

---

(١) «صحيح ابن حبان» (١/ ١٢٣).

(٢) «الكتابة في علم الرواية» ص (٤٩) للخطيب البغدادي.

الصحابة ﷺ وهذا ما يفعله الورداني فهو يحاول جاهدًا هدم عدالة الصحابة، ثم تكلم عن القرآن وشكك في صحته وكذا رد كثير من أحاديث النبي ﷺ وكذلك حاول نسف الأحاديث القدسية وإذا فعل ذلك ما بقي من الدين، ولهذا ينبغي التصدي للورداني وأمثاله.

قال العلامة الفقيه السرخسي أحد علماء الحنفية: «إن الله تعالى أثنى عليهم (أي على الصحابة) في غير موضع من كتابه، كما قال الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح:٢٩] ورسول الله ﷺ وصفهم بأنهم خير الناس، فقال: «خير الناس قرني الذين أنا فيهم» وبشر بلغتنا بنقلهم، فمن طعن فيهم فهو ملحد... للإسلام، داؤه السيف إن لم يتب»[(١)].

ومن قبله قال الحافظ الخطيب البغدادي ﷺ: «إن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم، وإخباره بطهارتهم واختياره لهم فى نص القرآن، ثم أورد آيات وأحاديث في ذلك قال بعدها: (والأخبار في هذا المعنى تتسع، وكلها مطابقة لما ورد في نص القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم، المطلع على بواطنهم، إلى تعديل أحد من الخلق...) على أنه لو لم يرد من الله ﷻ ورسوله فيهم شيء من ذكرنا... الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، القطع على عدالتهم، والاعتقاد بنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيئون من بعدهم ....، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء»[(٢)].

وقال الإمام الزاهد الحافظ عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي: «فأما أصحاب رسول الله ﷺ، فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا التفسير والتأويل، وهم الذين اختارهم الله ﷻ لصحبة نبيه ﷺ ونصرته وإقامة دينه وإظهار حق، فرضيهم

(١) «أصول السرخسي» (٢/ ١٣٤).
(٢) «الكفاية» ص (٤٦، ٤٩).

له صحابة، وجعلهم لنا أعلامًا وقدوة فحفظوا عنه ﷺ فأبلغهم عن الله ﷻ وما سن وشرع، وحكم وقضى، وندب وأمر، ونهى وحظر وأدب، ووعوه فأتقنوه، ففقهوا في الدين وعلموا أمر الله ونهيه ومراده بمعاينة رسول الله ﷺ ومشاهدتهم منه تفسير الكتاب وتأويله وتلقفهم منه واستنباطهم عنه، فشرفهم الله ﷻ بما من عليهم وأكرمهم به من وضعه إياهم موضع القدوة، فنفى عنهم الشك والكذب والغلط والريبة والغمز وسماهم عدول الأمة، فقال عن ذكره في محكم كتابه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٤٣]، ففسر النبي ﷺ عن الله عز ذكره قوله: وسطًا، قال: عدلاً، فكانوا عدول الأمة، وأئمة الهدى ونقلة الكتاب والسنة، وندب الله ﷻ إلى التمسك بهديهم والجري على منهجهم والسلوك لسبيلهم والاقتداء بهم، فقال: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾[النساء:١١٥].

ووجدنا النبي ﷺ قد حض على التبليغ عنه في أخبار كثيرة، ووجدناه يخاطب أصحابه فيها، منها أنه دعا لهم فقال: «**نضر الله امرءًا سمع مقالتي فحفظها ووعاها حتى يبلغها غيره**»، وقال ﷺ في خطبته: «**فليبلغ الشاهد منكم الغائب**»، وقال: «**بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**».

ثم تفرقت الصحابة ﷺ في النواحي والأمصار والثغور، وفي فتوح البلدان والمغازي والإمارة والقضاء والأحكام، فبث كل واحد منهم في ناحيته وبالبلد الذي هو به ما دعاه وحفظه عن رسول الله ﷺ وحكموا بحكم الله ﷻ، وأمضوا الأمور على ما سن رسول الله ﷺ عن نظائرهما من المسائل، وجردوا أنفسهم مع تقدمة حسن النية والقربة إلى الله تقدس اسمه لتعليم الناس الفرائض والأحكام والسنن والحلال والحرام حتى قبضهم الله ﷻ رضوان الله ومغفرته ورحمته عليهم أجمعين»[1].

وأما ادعاء الورداني بأن عدالة الصحابة فكرة من صنع السياسة **فهذا محض** اختلاق من كذب يرده ما ذكرناه من الآيات والأحاديث التي حكمت **بعدالتهم** دون تفرقة بين أحد منهم.

---

(١) مقدمة كتاب «الجرح والتعديل» ص (٧).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

طعنه في أبي هريرة وابن عمر وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهم والرد عليه في ذلك

تمهيد: وأما طعن الورداني في أبي هريرة رضي الله عنه فلم يأت فيه تجديد، فقد سبقه إلى ذلك الطعن إخوانه من الرافضة والخوارج وغيرهم، ومادة طعن المؤلف في أبي هريرة استقاها من الكتب الآتية ولم يصرح بها كعادته:

* كتاب «أضواء على السنة المحمدية»[١] لمحمود أبو راية.

* كتاب «شيخ المضيرة أبو هريرة»[٢] لمحمود أبو راية.

* كتاب «أبو هريرة» للرافضي عبدالحسين شرف الدين الآملي الذي انتهى في كتابه هذا إلى تكفير أبي هريرة وأنه من أهل النار كذا قال، عامله الله بعدله.

ـ وقد استخدم الورداني أسلوبا خبيثًا في الدس والتمويه حيث ينقل الطعن في الصحابي في صلب الكتاب ثم ينقل شيئًا من كتب أهل السنة ككتب التراجم ويحيل في هامش الكتاب على كتب أهل السنة بحيث يرى القارئ أن هذا الطعن في الصحابي مصدره كتب أهل السنة[٣] والأمر بخلاف ذلك، إنما الطعن نقله من كتب الرافضة ثم نقل من كتب أهل السنة ما لم يفهمه ونسب كل ذلك إلى كتب أهل السنة وأحيانًا بل وكثيرًا لا يذكر لا رقم الصفحة ولا رقم الجزء من المصدر السني الذي نقل منه، وسيمر بنا من الأمثلة على ذلك، مما يؤكد استعماله لإسلوب الدس والكذب والتمويه، وبين يدي الرد على شبهات المؤلف أقدم بكلمة للإمام ابن خزيمة رحمه الله قالها فيمن يطعن في أبي هريرة ونقل الكلمة الإمام الحاكم في

---

(١) وقد صادف هذا الكتاب رغبة أعداء الإسلام حتى اشترت إحدى السفارات الأجنبية بالقاهرة أكثر نسخه وأرسلتها إلى مكتبات الجامعات الغربية لتكون بين يدي الحاقدين على الإسلام ورسوله وصحابته انظر «السنة في التشريع الإسلامي» ص (٤٦٧) للدكتور/ مصطفى السباعي رحمه الله.

(٢) وقد ترجم هذا الكتاب للفارسية وبهذا يكون أبو رية ظاهر أعداء الصحابة على صحابة رسول الله ﷺ، وقد أثنى على الكتاب أحد الروافض وطبعه على نفقته راجع «زوابع في وجه السنة» ص (٨٤).

(٣) كما فعل في طعنه في ابن عمر رضي الله عنه وسيأتي.

«مستدركه»[١] قال رحمه الله: «إنما يتكلم في أبي هريرة لدفع أخباره من قد أعمى الله قلوبهم فلا يفهمون معاني الأخبار، إما خارجي يرى السيف على أمة محمد، ولا يرى طاعة خليفة ولا إمام إذا سمع أخبار أبي هريرة عن النبي ﷺ خلاف مذهبهم الذي هو ضلال، لم يجد حيلة في دفع أخباره، بحجة وبرهان، كان مفزعه الوقيعة في أبي هريرة.

أو قدري اعتزل الإسلام وأهله، وكفر أهل الإسلام الذين آمنوا بالأقدار الماضية التي قدرها الله تعالى وقضاها قبل كسب العباد لها، إذا نظر إلى أخبار أبي هريرة التي قد رواها عن النبي ﷺ في إثبات القدر لم يجد حجة تؤيد صحة مقالته التي هي كفر وشرك. كانت حجته عند نفسه أن أخبار أبي هريرة لا يجوز الاحتجاج بها.

أو جاهل يتعاطى الفقه ويطلبه من غير مظانه، إذا سمع أخبار أبي هريرة يخالف مذهب من اجتبى مذهبه واختاره، تقليدًا بلا حجة ولا برهان تكلم في أبي هريرة وأخباره التي تخالف مذهبه ويحتج بأخباره على مخالفيه إذا كانت أخباره موافقة لمذهبه وقد أنكر بعض الفرق على أبي هريرة أخبارًا لم يفهموا معناها» اهـ.

يقول الرافضي في حق أبي هريرة وابن عمر وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهم: «**وإذا كان أبو هريرة أسلم يوم خيبر سنة سبع، وابن عمر ولد في السنة الثانية لبعثة النبي ﷺ ومات الرسول وهو ابن عشرين وثلاث، وعائشة تزوجها الرسول ﷺ وهي ابنة ست ومات عنها وهي ابنة ثماني عشرة فمن أين أتوا بكل هذا العلم عن الرسول؟ وكيف تجاوز أبو هريرة وابن عمر كبار الصحابة؟ وكيف تجاوزت عائشة نساء النبي ﷺ وابنته فاطمة**» اهـ. والجواب يحتاج إلى بسط في الوجوه الآتية:

أولاً: أقول للقارئ هل تجد **فرقًا** بين ما ذكره هنا وما سبق نقله عن الروافض من نسبة وضع الأحاديث واختلاقها من الصحابة على لسان رسول الله ﷺ اللهم لا، إلا أن السابق صرح والورداني يستخدم أسلوب التشكيك بطريقة عرض

(١) (٣/ ٥١٣).

الأسئلة والنفخ في الحبة حتى تصير قبة ثم ألا يعد ما قاله الرافضي هنا طعنًا في الصحابة وتعريضًا بهم.

ثانياً: بالنسبة لأبي هريرة رضي الله عنه فيمكن أن يقال: إن المدة التي قضاها مع النبي ﷺ كافية في جمع قدرًا من الحديث خاصة إذا علمنا أنه كان متفرغًا للتعلم والتلقي مع ما كان يتمتع به رضي الله عنه من الذكاء وقوة الذاكرة. وقد قرأنا عن علماء كبار أجلاء يحفظ الواحد منهم بالمائة ألف حديث والآخر بالمائتي ألف حديث والثالث بالألف ألف حديث، وقال أحد شيوخ البخاري: أحفظ سبعين ألف حديث[1] كما يحفظ أحدكم قل هو الله أحد، فإذا كان هذا للعلماء والأجلاّء، فكيف بالصحابة الفضلاء، فكيف بأبي هريرة رضي الله عنه.

ثالثاً: قد ثبت عن النبي ﷺ الشهادة لأبي هريرة بالحرص على تعلم الحديث وهي شهادة كافية من النبي ﷺ، بوب البخاري رحمه الله باب الحرص على الحديث ثم ساق بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله: من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة، قال رسول الله ﷺ: «**لقد ظننت يا أبا هريرة ألا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصًا من قلبه**»[2].

رابعاً: وورد أيضًا تأمين النبي ﷺ على دعاء أبي هريرة رضي الله عنه لما سأل الله تعالى علمًا لا ينسى، ففي حديث زيد بن ثابت قال: كنت أنا وأبو هريرة وآخر عند النبي ﷺ فقال: «**أدعوا**». فدعوت أنا وصاحبي وأمن النبي ﷺ ثم دعا أبو هريرة فقال: اللهم إني أسألك مثل ما سألك صاحباي وأسألك علماً لا ينسى فأمن النبي ﷺ، فقلنا ونحن كذلك يا رسول الله فقال: «**سبقكما الغلام الدوسي**»[3].

خامساً: وقد حدثت معجزة من معجزات النبوة وعلامة واضحة باهرة من

---

(١) هو إسحاق بن راهوية شيخ البخاري رحمهما الله.

(٢) البخاري (١/ ٢٣٣)، وابن سعد (٢/ ٣٦٤/ ٢) (٤/ ٣٣٠).

(٣) رواه الحميدي (٣/ ٤٨٣).

علامات النبوة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «قلت يا رسول الله إني أسمع منك حديثًا كثيرًا أنساه. قال: «**أبسط رداءك**»، فبسطته. قال فغرف بيديه، ثم قال: «**ضمه**»، فضممته، فما نسيت حديثًا بعده»، ففي هذا الحديث فضيلة ظاهرة لأبي هريرة رضي الله عنه[١].

وقال رضي الله عنه عن نفسه: «صحبت رسول الله ﷺ ثلاث سنين لم أكن في شيء أحرص مني أن أحفظ شيئًا في تلك السنين»[٢].

وفي لفظ آخر: «ما كنت سنوات قط أعقل مني ولا أحب إلى أن أعي ما يقول رسول الله ﷺ»[٣].

سادساً: لقد كان أبو هريرة رضي الله عنه شبه متفرغ لطلب الحديث ملازمًا لرسول الله ﷺ، يحضر ما لا يحضره غيره، ويسمع ما لا يسمعه غيره وتلك الملازمة لاشك أنها من أسباب الإكثار عن رسول الله ﷺ وقد عاب على أبي هريرة قوم كثرة الحديث فرد عليهم رضي الله عنه قائلاً: «إنكم تقولون إن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ وتقولون: ما بال المهاجرين والأنصار لا يحدثون عن رسول الله ﷺ، بمثل حديث أبي هريرة، وإن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق وكنت ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني، فأشهد إذا غابوا وأحفظ إذا نسوا، وكان يشغل إخواني من الأنصار عمل أموالهم، وكنت امرءًا مسكينًا من مساكين الصفة، أعي حين ينسون، وقد قال رسول الله ﷺ في حديث يحدثه إنه لن يبسط أحد ثوبه حتى أقضي مقالتي هذه ثم يجمع إليه ثوبه إلا وعى ما أقول فبسطت نمرة علي حتى إذا قضى رسول الله ﷺ مقالته جمعتها إلى صدري فما نسيت من مقالة رسول الله ﷺ تلك من شيء»[٤]. وفي رواية: «لم يكن يشغلنا عن رسول الله ﷺ عرس ولا صفقة

---

(١) البخاري (١/ ٣٥٩)، وابن سعد (٢/ ٣٦٢) (٤/ ٣٢٩)، والترمذي (١٣/ ٢٢٥).

(٢) الحميدي (٢/ ٤٥٥)، وأحمد بن حنبل (١٥/ ١٤٤).

(٣) ابن سعد (٤/ ٣٢٧).

(٤) البخاري (٣/ ١٣٥) (٧/ ١٦٦، ١٦٧)، وأحمد (٧٢٧٣)، وابن سعد (٢/ ٣٦٢) (٤/ ٣٣٠).

بالأسواق، إنما كنت أطلب من رسول الله ﷺ كلمة يعلمنيها أو أكلة يطعمنيها»[١].

سابعاً: أن من أسباب نشر العلم خوف كتمانه لما يحمل كاتمه من الإثم والوزر وقد توعد الله تعالى في كتابه على كَتْم العلم وقد صرّح أبو هريرة رضي الله عنه بسبب من أسباب حمله على تبليغ العلم، فقد روى البخاري (١/ ٢٥٨) بسنده إليه قال: إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان من كتاب الله ما حدثت حديثاً[٢] ثم يتلو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩- ١٦٠]، قال الحافظ ابن حجر: « معناه لولا أن الله ذم الكاتمين للعلم ما حدث أصلاً، لكن لما كان الكتمان حرامًا وجب الإظهار، فلهذا حصلت الكثرة لكثرة ما عنده ثم ذكر سبب الكثرة بقوله: «إن إخواننا» وأراد بصيغة الجمع نفسه وأمثاله، والمراد بالأخوة أخوة الإسلام»[٣] اهـ.

ثامناً: قد ثبت فضيلة نشر العلم وثوابه في أحاديث كثيرة منها قوله ﷺ: «**نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**»[٤]. وقد ورد[٥] أن النبي ﷺ قال: «**ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين أو ثلاثًا أو أربعًا أو خمسًا مما فرض الله فيتعلمهن ويعلمهن إلا دخل الجنة**»، يقول أبو هريرة: «فما نسيت حديثًا بعد أن سمعتهن من رسول الله ﷺ...» الحديث، والسؤال: ترى هل يسمع أبو هريرة رضي الله عنه وغير أبي هريرة هذا الترغيب في نشر العلم، لا يحدث عن رسول الله ﷺ؟ لاسيما وقد ترتب على نشر

---

(١) رواها الحاكم (٣/ ٥١٠).

(٢) البخاري (١/ ٢٥٨).

(٣) «فتح الباري» (١/ ٢٥٩).

(٤) حديث متواتر رواه أبو داود (٣٦٦٠)، والترمذي (٢١٣٩)، وابن ماجه (١/ ٤٤) وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٢/ ٦٩٧).

(٥) «الحلية» لأبي نعيم (٢/ ١٥٩)، وذكره المنذري في «الترغيب» (١/ ٩٨)، **وقال إسناده حسن لو صح** سماع الحسن عن أبي هريرة.

العلم دخول الجنة التي هي غاية كل مسلم.

تاسعاً: أن أبا هريرة ﷺ قد شهد له الصحابة ﷺ بالحفظ والإتقان، فقد قال ابن عمر ﷺ لأبي هريرة: كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ؟ وفي رواية: وأعرفنا بحديثه، وعن ابن عمر أنه قال في جنازة أبي هريرة وترحم عليه: «كان يحفظ على المسلمين حديث النبي ﷺ»[(١)]، ونقل عن الإمام الشافعي قوله: «أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في عصره»[(٢)].

وأما بالنسبة لابن عمر ﷺ فقد كان ﷺ من المشهود لهم باتباع السنة قولاً وعملاً وقد استفاد كثيرًا من النبي ﷺ وسمع منه خاصة إذا علمنا أنه كان في بداية أمره أعزبًا يبيت في مسجد رسول الله ﷺ، فقد أتاح له ذلك السماع من النبي ﷺ وتحمل الحديث فعن ابن عمر ﷺ قال: «كان الرجل في حياة النبي ﷺ إذا رأى الرؤيا قصها على النبي ﷺ، فتمنيت أن أرى رؤيا أقصها على النبي ﷺ وكنت غلامًا أعزب، وكنت أنام في المسجد على عهد رسول الله ﷺ... الحديث[(٣)]. وفيه أن النبي ﷺ قال: «**نعم الرجل عبدالله**» وفي لفظ آخر: «**أن عبدالله رجل صالح**»؛ فهذه شهادة من النبي ﷺ لعبدالله بن عمر ﷺ بالصلاح، فأين هذا من تشكيك الورداني في أحاديث ابن عمر التي رواها عن النبي ﷺ.

وقول الورداني: «**كيف تجاوز أبو هريرة وابن عمر كبار الصحابة**». مستغرب جدًّا إذ إن فضل الله تعالى موزع بين الصحابة، فهذا فتح الله له بابًا في الجهاد وآخر فتح الله له بابًا في العلم، وثالث بابًا في الصدقة وهكذا وفضل الله واسع. ثم إن أكابر الصحابة كالخلفاء الراشدين قد ورد عنهم روايات أيضًا وإن كانت قليلة بالنسبة لغيرهم فذلك لا يقدح فيهم ولا في غيرهم ﷺ.

قال الشيخ محمد محمد أبو شهبة ﷺ: «السبب في قلة الرواية نسبيًا عن الخلفاء

---

(١) رواه ابن سعد (٤/ ٣٢٠)، ونقله الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٥٨).

(٢) «الرسالة» ص (٢٥١)، وكذا نقله في الحافظ في «الإصابة» (٤/ ٢٠٢).

(٣) البخاري (٧/ ١١٢).

الأربعة ولا سيما الشيخان أبو بكر وعمر، أن ذلك كان لاشتغالهم بمهام الخلافة ونشر الإسلام، ولم يكن ذلك لقلة ما سمعوه من رسول الله ﷺ ولا لنسيانهم ما حفظوه، ولا للشك والريبة في الصحابة الذين تفرغوا لسماع الحديث وحفظه ونشره... فإن كثرة الرواية يرجع إلى عوامل منها: التفرغ، وقوة الحفظ، وقلة الشواغل الدنيوية وتأخر الوفاة، والتصدي للعلم والفتيا»[١]، وبعد فكيف يقول الورداني ص (١٠٦): «**أن تضخيم أبا هريرة وابن عمر في مجال الرواية والنقل عن الرسول ﷺ إنما يشكل ضربة للخلفاء الثلاثة ويظهرهم بمظهر الجهال الذين لم يتلقوا شيئًا من الرسول**»، وقد عرفت مما سبق ما يدحض هذا القول الذي جازف به.

ويتابع طعنه في الصحابي الجليل ابن عمر فيقول ص (١٠٧): «**ابن عمر كما هو معروف بايع معاوية ولم يبايع عليًّا، ثم بايع يزيد ومن تلاه من حكام بني أمية حتى الحجاج**» اهـ. وما ذكره هنا يحتاج إلى رد عليه من وجوه وعليه مؤاخذات:

أولاً: لم يذكر المصدر الذي نقل منه كعادته في كثير من النقول وقد وقعت على مصدره ألا وهو كتاب «مروج الذهب» للمسعودي وهو كتاب معروف بميول صاحبه للتشيع بل غارق في التشيع، وإليك ما قاله العلماء في المسعودي وكتابه: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وفي تاريخ المسعودي من الأكاذيب ما لا يحصيه إلا الله»[٢].

وقال المفسر أبو بكر ابن العربي المالكي: «ومن أشد شيء على الناس جاهل عاقل أو مبتدع محتال، أما المبتدع المحتال فالمسعودي، فإنه يأتي منه متاخمة الإلحاد فيما روى من ذلك وأما البدعة فلا شك فيه»[٣]، وأما كلام الحافظ ابن حجر فقد انتقد المسعودي في كثير من مسائله في الكتاب ونقل ما قاله في حق ابن عمر خصيصًا منتقدًا له صنيعه، قال الحافظ رحمه الله عن المسعودي: «وكتبه طافحة بأنه كان شيعيًا

(١) «دفاع عن السنة» ص (١٧٩).
(٢) «منهاج السنة» (٢/ ١٦٣).
(٣) «العواصم من القواصم» ص (١٧٤).

معتزليًّا حتى إنه قال في حق ابن عمر أنه امتنع من بيعة علي بن أبي طالب، ثم بايع بعد ذلك يزيد بن معاوية والحجاج لعبدالملك بن مروان وله من ذلك أشياء كثيرة»[١].

وقال ابن خلدون: «وإن كان في كتب المسعودي والواقدي من الطعن والغمز ما هو معروف عند الأثبات ومشهور بين الحفظة الثقات»[٢]، ثم ذكر ابن خلدون نماذج كثيرة من الوهم والخطأ في تاريخ المسعودي[٣].

وقال الدكتور سليمان بن حمد العودة عن كتاب «مروج الذهب»: وهو نموذج آخر للمصنفات الشيعية التي تزخر بالمرويات الواهية، وتشيع المسعودي وانحرافه في الكتابة التاريخية وبخاصة تاريخ الصحابة غير خاف على العلماء قديمًا وحديثًا[٤].

ثانيا: أن ما ذكره المؤلف عن ابن عمر من امتناعه عن بيعة علي لا يصح البته، فأين الأحاديث الصحيحة التي تدل على ذلك ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١] ودونك عشرات من كتب أهل السنة في التراجم والتاريخ، فأين ما يدل صراحة أو إشارة عن امتناع ابن عمر من بيعة علي، ثم كيف يبايع ابن عمر رضي الله عنه معاوية في وجود علي رضي الله عنه كما يدعي المؤلف، والحاصل أن ادعاء المؤلف من التخرص والكذب، وأما بيعة ابن عمر لمعاوية فهذا وقع منه بعد تنازل الحسن لمعاوية إذ لم يتسم معاوية بأمير المؤمنين في عهد علي رضي الله عنه وكون ابن عمر رضي الله عنه يبايع لمعاوية في ذلك الوقت بعد تنازل الحسن أمر طبيعي لا يعارضه من عنده مسكة من عقل فلا يظن المسلم بابن عمر إلا خيرًا.

ويواصل الورداني غمزة لابن عمر فيقول ص (١٠٧): «**ومن موقف ابن عمر اخترع أهل السنة فكرة طاعة الحكام والصلاة والحج والجهاد معهم والصلاة وراء**

---

(١) «لسان الميزان» (٤/ ٢٢٥).

(٢) «مقدمة ابن خلدون» ص (٤).

(٣) انظر «المقدمة» ص (١٠، ١٢).

(٤) «نزعة التشيع وأثرها في الكتابة التاريخية» ص (٤٨).

كل بر وفاجر على وجه العموم»، وهذا الكلام يحتاج إلى وقفات:

الأولى: تصويره أن طاعة الحكام والصلاة والحج والجهاد معهم فكرة كأنما استوحاها أهل السنة من خيالهم، والحق أن طاعة الحكام في غير معصية أمر وفرض بنص كتاب الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء:٥٩]، وقوله ﷺ: «**اسمعوا واطيعوا وإن أمر عليكم عبد...**» الحديث. والأحاديث في ذلك كثيرة لا ينكرها إلا ضال زنديق.

الثانية: أن فعل ابن عمر في طاعته للأمير ما هو إلا تطبيق للسنة فقد قال النبي ﷺ: «**يصلون لكم** (يعنى الأئمة) **فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطئوا فلكم وعليهم**»[(١)] فعليهم ما حملوا وعلينا ما حملنا.

والرواية السابقة ترد على الورداني في قوله بالهامش ص (١٠٧): «**لا توجد عند أهل السنة رواية تجيز الصلاة وراء كل بر وفاجر**»، والجواب: ما سبق من الحديث يدل عليه بل ورد ما هو أصرح لكنه ضعيف منقطع ولو استجزنا لأنفسنا أن نستدل به لفعلنا، لأن ضعفه محتمل وهو الحديث الذي لفظه: «**صلوا خلف من قال: لا إله إلا الله. وصلوا على من قال: لا إله إلا الله**». وفي لفظ: «**صلوا وراء كل بر وفاجر**»[(٢)].

ومن أقبح الطعن في الصحابة ما حاوله الورداني في ص (١٠٣) من إسقاط اسم الصحبة عن ابن عمر رضي الله عنه وعن غيره من أصحاب رسول الله ﷺ، فتراه يقول ص (١٠٣): «**ولو قام أهل السنة بتصنيف الصحابة وإعطاء كل ذي حق حقه وإضفاء صفة العدالة على مستحقيها لأمكن طرح الكثير من الرجال الذين أدخلوا في دائرة الصحبة وألبسوا علينا ديننا... نتائج هذا التطبيق يعني سقوط ابن عمر الفقيه الأول من الصحابة عند أهل السنة... إلخ**». أرأيت أخي القارئ كيف يطعن

---

(١) رواه البخاري (٢/ ١٨٧) أبواب صلاة الجماعة، والبغوي (٩٣٩)، وأحمد (٢/ ٣٥٥، ٥٣٧)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٥٣).

(٢) رواه الدارقطني، وهو منقطع بين مكحول وأبي هريرة.

في أصحاب الرسول ﷺ، فما ذنب ابن عمر رضي الله عنه عند هذا الخبيث حتى يطعن فيه هذا الطعن. إن أهل السنة لما قالوا بعدالة الصحابة[١]، قالوا ذلك لأن الله تعالى عدلهم في كتابه ووصفهم بالصدق والإيمان وأنهم يحبون الله ورسوله وأنهم جاهدوا بأموالهم وأنفسهم ووعدهم على ذلك الحسنى وهي الجنة، وكل ذلك تقدم من خلال الآيات وفي الوقت نفسه لم يدخلوا عبدالله بن أبي سلول في دائرة الصحبة ولم يذكروه في كتب التراجم فما قال أهل السنة في هذا الباب إلا الصدق والحق والإنصاف وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة:١٤٣] والوسط العدل[٢] فهم عدول بتعديل الله لهم وقال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وتلك الخيرية حازها أصحاب رسول الله ﷺ ودخلوا فيها دخولاً أوليًّا.

ثم يقول المؤلف ص (١٠٢): «**كيف لهم (أي أهل السنة) أن يساووا بين الجميع (يعني الصحابة) بهذه الصورة المستفزة للعقل والمناقضة للنص**».

فيقال: وأين النص الذي استثنى بعض الصحابة من اتصافهم بصفة العدالة؟ وأين العقل الذي يحكم بأن بعض الصحابة عدول وبعضهم ليسوا بعدول؟ فما ذكره الورداني مجرد دعوى.

ثم يقول ص (١٠٢): «**هل الذين هاجروا وجاهدوا وآووا ونصروا كمن آمن بعد الفتح بعد أن كسرت شوكة الشرك**»، والجواب: يستوون في العدالة والصحبة، أما الفضل عند الله فلا يستوون بنص الآية: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَٰتَلُوا ۚ﴾ [الحديد:١٠] وأما بقية الآية فهي تقضي على ما أورده الورداني، قال الله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠] الآية، والحسنى: هي الجنة لقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦] فبطل بحمد الله ما اتخذه الورداني من التفريق مدرجًا للطعن، وما أحسن ما قال العلامة ابن حزم عند هذه الآية واستدل بها على أن الصحابة كلهم في الجنة وهاك نص كلامه: «جاء

---

(١) ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية اتفاقهم على عدالة الصحابة في «مجموع الفتاوى» (٣٥/٥٤).

(٢) راجع «تفسير ابن كثير»، مقدمة «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ص (٧).

النص من صحب النبي ﷺ فقد وعده الله الحسنى، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران:٩] وصح بالنص كل من سبقت له من الله الحسنى فإنه مبعد عن النار، لا يسمع حسيسها وهو فيما اشتهى خالد، لا يحزنه الفزع الأكبر... وليس المنافقون ولا سائر الكفار من أصحابه ﷺ»[(١)].

ومن الوقاحة بعد ذلك قاله ص (١٠٢): «**وإذا سلمنا بعدالة الصنف الأول فكيف نسلم بعدالة الصنف الثاني**». قلت: الذي عدلهم قبل الفتح هو الذي عدلهم بعد الفتح فلا علينا منك ولا من كلامك الذي بات مجرد دعوى لا أساس لها.

وأما بالنسبة لما قاله في أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فقد شكك أيضًا في روايتها بقوله ﷺ: «**وعائشة تزوجها الرسول وهي ابنة ست، ومات عنها وهي ابنة ثماني عشرة... وكيف تجاوزت عائشة نساء النبي وابنته فاطمة**»، ثم يشكك في زواج النبي ﷺ من عائشة في موضع آخر فيقول ص (٧٥): «**وما معنى أن يعقد الرسول ﷺ على طفلة عمرها ست سنوات ويدخل بها وهي ابنة تسع؟ هل انقرضت نساء العرب ولم تكن توجد سوى عائشة؟ وماذا يفعل نبي بطفلة تلهو بالدمى؟ وهل يتلائم مثل هذا السلوك مع نبي خاتم يشغله أمر الأمة ومستقبل الدعوة؟**»

وما ذكره هنا يحتاج إلى بسط من وجوه:

أولها: أن النفسية التي يكتب بها الورداني تنبئ عن حقد دفين لأم المؤمنين رضي الله عنها، والشنآن الذي يملأ قلبه تجاه أم المؤمنين رضي الله عنها، نسأل الله تعالى أن يعامله بعدله فلو كان متأدبًا لتأدب بقول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] لكن القيامة هي الموعد وبين يدي الله الحساب[(٢)].

---

(١) «المحلى» (١/ ٤٢).

(٢) رواه مسلم (٤/ ٢٣١٧) عن عروة بن الزبير قال: قالت لي عائشة رضي الله عنها: يا ابن أختي «أمروا بالاستغفار لأصحاب النبي ﷺ فسبّوهم».

ثانياً: يلاحظ الاضطراب على ما كتبه المؤلف ففي الموضع الأول يثبت زواج أم المؤمنين في هذا السن من رسول الله ﷺ وذلك ليستخدم هذا الدليل في نفي الروايات والتشكيك فيها، وفي الموضع الثاني يشكك هذا الزواج وهكذا منهج أهل البدع في اضطراب دائمًا كما ذكرنا في المقدمة.

ثالثاً: أن زواج الرسول ﷺ لأم المؤمنين كان بوحي من الله تعالى، ولو كلف الورداني نفسه وقرأ القرآن لعلم ذلك فإن الله تعالى يقول: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم:٥] فهي تدل على أن الله تعالى هو الذي يزوج رسول ﷺ، فلماذا يدخل الورداني عقله المأفون في أمر الله ورسوله ﷺ.

رابعاً: يؤيد ما سبق ما جاء عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «**أريتك في المنام يجيء بك الملك في سرقة[1] من حرير، فقال لي: هذه امرأتك فكشف عن وجهك الثوب، فإذا أنت هي...**»[2] الحديث. ومن المعلوم أن رؤيا الأنبياء وحي إلا أن يعارض الورداني في هذا. بل قد وقع في بعض طرق الحديث التصريح بالأمر في هذا الزواج، قال الحافظ ابن حجر وعند الآجري من وجه أخر أن عائشة قالت: «لقد نزل جبريل بصورتي في راحته[3] حين أمر رسول الله ﷺ أن يتزوجني»[4] اهـ. والسؤال الذي يوجه للورداني من الآمر لرسول الله ﷺ؟ أليس هو الله سبحانه فلِمَ استبعاد زواج النبي بأم المؤمنين وهي بنت تسع سنين، ولم التهكم والسخرية التي تفوهت بها، فض الله فاك، ثم يقال لك: إذا اختار الله تعالى لنبيه امرأة من النساء ألا يهيِّئ أمرها لرسول الله ﷺ؟

خامساً: إن العقلاء والفضلاء متفقون على أن زوجة الرجل أكثر ملازمة له وأعرف الناس به وبشؤونه فكيف بامرأة نبي؟ فكيف بأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها؟

---

(١) هي القطعة: وهي بفتح المهملة والراء والقاف، «فتح الباري» (٩/ ٨٧).

(٢) رواه البخاري (٩/ ٨٦).

(٣) الراحة: هي باطن الكف.

(٤) «فتح الباري» (٩/ ٨٧).

وهي من هي في الحرص على الفقه في الدين ونشر سنن سيد المرسلين، والحاصل أن ما ذكره الورداني من التشكيك في روايات أم المؤمنين يعتبر من الأذية لرسول الله ﷺ، ألم تسمع يا ورداني ما قاله الرسول ﷺ لأم سلمة: «**لا تؤذيني في عائشة**»[(١)]، فلماذا تقول: «**كيف تجاوزت عائشة نساء النبي ﷺ وابنته فاطمة؟**» أليس من الجهل بك أن تقول هذا؟ ومن العجب العجاب أن ينقل من مقدمة الفتح عدد ما لفاطمة رضي الله عنها من حديث في البخاري وينسى أو يتناسى أن العلماء ألفوا في مسند فاطمة رضي الله عنها للإمام الأسيوطي وهو متداول ومشهور، ثم إن البخاري رحمه الله لم يستوعب كل ما ورد عن فاطمة رضي الله عنها ولم يلزم نفسه برواية كل الأحاديث الواردة عن فاطمة رضي الله عنها، فلا عيب على البخاري في ذلك.

ويتابع الورداني طعنه في أم المؤمنين وأبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهم فيقول ص (١٠٧): «**إن هؤلاء الثلاثة كانوا من أنصار الحكم وبني أمية، وكانوا معادين لخط الإمام علي، وقد انحازوا إلى جانب معاوية الذي استثمرهم أحسن استثمار لدعم شرعيته وتأسيس الإسلام الحكومي...**» اهـ. وما ذكره يحتاج إلى الرد عليه من وجوه:

أولها: اتهام الصحابة بمعاداتهم لعلي رضي الله عنه إنما هو افتراء وكذب أملاه شيطان الروافض وكذا اتهامهم بالتشيع لمعاوية رضي الله عنه.

أما أبو هريرة رضي الله عنه فقد كان معارضًا ومندداً بالولاة السفهاء من بني أمية، فعن عمرو بن يحيى بن سعيد قال: أخبرني جدي قال: «كنت جالسًا مع أبي هريرة في مسجد النبي ﷺ بالمدينة ومعنا مروان بن الحكم، فقال أبو هريرة: سمعت رسول الله ﷺ الصادق المصدوق يقول: «**هلاك أمتي على يدي غلمة من قريش**»[(٢)]، وفي رواية:

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الهبه» (٦/ ١٦) فلما سمعت أم سلمة ذلك بادرت إلى التوبة قائلة أتوب إلى الله تعالى من أذاك يا رسول الله فماذا يقول الورداني بعد ذلك؟!

(٢) رواه البخاري (٩/ ٦٠).

«غلمة السفهاء»[١]، فقال أبو هريرة: لو شئت أن أقول بني فلان وفلان لفعلت»، فهل يعقل أن يقال: أن أبا هريرة كان متشيعًا لبني أمية؟ ويمكن مراجعة ما كتبه الأستاذ عبدالمنعم العلي في دفاع عن أبي هريرة.

ومن تتبع حياة أبي هريرة رضي الله عنه يجد أنه كان ممن اعتزل القتال بين علي ومعاوية كما اعتزل غيره من الصحابة كسعد بن أبي وقاص، ومحمد بن مسلمة، وأبو بكرة الثقفي وكعب بن عجرة، ومعاوية بن خديج وغيرهم رضي الله عنهم فكيف يدعي الورداني انحياز أبي هريرة لمعاوية وبني أمية عمومًا، قال الأستاذ عبدالمنعم العلي: «أما أعداء أبي هريرة فقد اجتهدوا في وضع القصص عليه واتهامه بالانحياز إلى معاوية ومحاولة الاستفادة من ظروف ولم يوردوا خبرًا موثوقًا ما يثبت دعواهم»[٢].

قال أيضًا: «وأما بيعة أبي هريرة لمعاوية فإنما كانت بعد صلح الحسن بن علي معه، ولا ينبغي أن ننظر إلى معاوية بنفس المنظار القاتم الذي ينظر به البعض إنما هو مجتهد أخطأ، وقد قدم للإسلام فيما بعد من الخدمات ما توجب الثناء، إذا كان عهده عهدًا عرف استئناف الفتوح الإسلامية بعد توقفها أيام الفتنة، ومعاوية هو الذي جهز الجيش وسيره لفتح القسطنطينية، قلعة الكفر الكبرى آنذاك»[٣].

بل وأصرح من ذلك دلالة على شجاعة أبي هريرة وجرأته في الحق، وما رواه ابن أبي شيبة عن أبي هريرة مرفوعًا: «أعوذ بالله من إمارة الصبيان، قالوا: وما إمارة الصبيان؟ قال: إن أطعتموهم هلكتم ـ أي في دينكم ـ وإن عصيتموهم أهلكوكم ـ يعني في دنياكم ـ بإزهاق النفس وإذهاب المال أو بهما»، وروي أيضًا بسنده عن أبي هريرة أنه كان يمشي في السوق ويقول: «اللهم لاتدركني سنة ستين ولا إمارة الصبيان»، واستجاب الله له فلم يدرك سنة ستين ولا إمارة الصبيان؛ فإن قال قائل: إن أمراء بني أمية كانوا ينيبون أبا هريرة في غيبتهم، قلنا: وماذا في ذلك فلم ينيبوه

---

(١) رواه الحاكم (٤/ ٤٧٩)، وصححه وأقره الذهبي رحمهما الله.

(٢) راجع «فتاوى شيخ الإسلام» (٤/ ٢٢٦)، «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٣٦٤) تذكرة الحفاظ.

(٣) دفاع عن أبي هريرة ص (١٤٨).

تملقًا أو لتشيعه لهم إنما كان ذلك لفضله ومنزلته ﷺ.

ثانياً: ما ذكره الورداني عن الصحابة اتهام لهم بالمداهنة والدنية في دينهم وهم براء من ذلك، كيف وقد بايعوا رسول الله ﷺ على قول الحق أينما كانوا، وقد أخذ البيعة عليهم بذلك فلم تأخذهم في الله لومة لائم، ألم يقل عبادة ﷺ: «بايعنا رسول الله ﷺ على أن نقول الحق ولا نخاف في الله لومة لائم»، ألم يقل جرير بن عبدالله البجلي ﷺ: «بايعت رسول الله ﷺ على النصح لكل مسلم»، فهذه أقوالهم فكيف يتهمون بهذه التهم.

ثالثاً: بالنسبة لابن عمر ﷺ فقد ورد عنه أنه لم يقاتل لا مع علي ولا مع معاوية، بل اعتزل الفتنة كما اعتزلها سعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وغيرهم ﷺ، فكيف يتهم ابن عمر ﷺ بالانحياز لمعاوية؟ ومن قرأ سيرة ابن عمر يجد مواقفه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سيما مع الحجاج بن يوسف.

رابعاً: وأما بالنسبة لأم المؤمنين عائشة ﷺ فما عرف عنها التشيع لبني أمية، فهذا الاتهام من بنات أفكار الورداني، ولو كانت أم المؤمنين منحازة إلى معاوية كما يدعي الورداني لما أنكرت على معاوية ﷺ قتل حجر بن عدي، فليتق الله الورداني وليعد إلى صوابه: ﴿مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ﴾ [الروم: ٤٣].

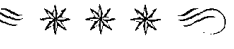

طعنه في معاوية رضي الله عنه وأبيه والرد عليه في ذلك

يقول ص (١٠٩): «يذكر أهل السنة الكثير من الروايات المنسوبة للرسول التي تزكي معاوية وحتى ولده يزيد وترفع من قدرهما إلا أن هذه الروايات محل خلاف عندهم، والبخاري جعل بابًا أسماه ذكر معاوية غير أنه لم يورد فيه أية رواية على لسان الرسول في معاوية سوى رواية عن ابن عباس تشهد له بالفقه، وقال إسحاق بن راهويه أستاذ البخاري: لم تصح في معاوية منقبة».

وما ذكره هنا يرد عليه من وجوه:

أولاً: حاول الورداني فيما كتبه هنا أن يظهر عدائه لأمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه فما أحوجه إلى التأدب، صحيح قد يختلف محدثو أهل السنة في تصحيح حديث وتضعيفه في شأن معاوية وفضائله، لكن لم يختلفوا في كونه صحابي له حق الصحبة وقد نال شرفها، وهذه قد فاتت على الورداني، فأطلق لنفسه العنان في التعريض تارة والتصريح تارة أخرى في معاوية رضي الله عنه.

ثانياً: قوله: «**والبخاري جعل بابًا أسماه ذكر معاوية**». فالجواب: أن يقال للمؤلف في أي كتاب من صحيحه عقد البخاري هذا الباب، أليس في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم وهو الكتاب رقم (٦٢) في ترتيب كتب الصحيح في البخاري إذن فلمعاوية فضائل وإلا لما ذكره البخاري في كتاب «الفضائل» ثم هل يعني ذلك أن البخاري عندك ما زال موضع ثقة حتى تحتج به وبما ترجم أم أن هذا اضطراب في منهجك على ما يبدوا وتدليسا عاملك الله بعدله.

ثالثًا: قول البخاري «باب ذكر معاوية» لا يعني به أن هذا الذكر **مجرد** عن الفضيلة، بل ذَكَرَ تحت هذا الباب ما يدل على فضل معاوية من كونه **صَحِبَ** النبي ﷺ وشهادة ابن عباس له بالصحبة وكذلك الفقه في الدين، فإن قيل **لماذا** عدل البخاري عن باب «فضل معاوية»، أو باب «مناقب معاوية» إلى لفظه **باب** «ذكر معاوية»، الجواب عن ذكر مما يجهله الورداني وأمثاله أن البخاري رحمه الله **عدل إلى تلك** اللفظة للاحتمالات الآتية:

ـ الاحتمال الأول: أنه لم يجد حديثًا مرفوعًا على شرطه في الباب، وهذا لا يعني عدم وجود حديث صحيح على شرط غيره، ولهذا قال العلامة القسطلاني: «مناسبة هذه الأحاديث لما ترجم له ما فيها من ذكر الصحبة المقتضية للشرف العالي، على أنه ورد في فضل السيد معاوية ﷺ أحاديث لكنها ليست على شرط المؤلف، فمن ثمّ لم يقل باب مناقب معاوية أو فضائله إذ أنه لا تصريح بذلك فيما ساقه في الباب على ما يخفى»[1] اهـ.

ـ الاحتمال الثاني: ما ذكره الحافظ ابن حجر ﷺ أن البخاري اعتمد على قول شيخه إسحاق بن راهويه الذي حرفه الورداني كما سيأتي.

ـ الاحتمال الثالث: أن ترجمة البخاري بهذه الصيغة لا تعدو كونها تنويع في الأسلوب واللفظ ليس إلا، والدليل على ذلك أن البخاري ﷺ ترجم في كتاب «الفضائل» لعدد من الصحابة وكذا كتاب «المناقب» بنفس التعبير الذي صاغ به ترجمة «باب ذكر معاوية» وقد ذكر أحاديث على شرطه تحت تلك الأبواب، فمن ذلك ما ذكره في الأبواب الآتية «باب ذكر ابن عباس»، «باب ذكر مصعب بن عمير»، «باب ذكر أسامة بن زيد»، «باب ذكر العباس بن عبدالمطلب»، «باب ذكر طلحة بن عبيد الله»، «باب ذكر أصهار النبي ﷺ»، وفي كتاب «مناقب الأنصار» وهو رقم (٦٣) في ترتيب الصحيح عقد البخاري «باب ذكر جرير بن عبدالله البجلي»، «باب ذكر حذيفة بن اليمان»، «باب ذكر هند بنت عتبة بن ربيعة»، «باب ذكر الجن وقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن:١].

• والحاصل: أن قول البخاري «باب ذكر فلان» يُعدُّ فضيلةً أيضًا ومنقبة لصاحب الترجمة، سيما وقد ذكره في كتاب «فضائل الصحابة» و«مناقب الأنصار» بل عقد البخاري ﷺ في كتاب «الفضائل» أبوابًا بالعناوين التالية وهي تدل على فضائل مَن ترجم لهم فقال: «باب إسلام أبي ذر»، «باب إسلام سلمان الفارسي»، «باب إسلام سعيد بن زيد»، «باب مسائل عبدالله بن سلام»، ألا يعد ذكر إسلام مَن

(١) «إرشاد الساري» (٨/ ٢٤٤).

ترجم لهم من أكبر فضائلهم ومناقبهم ولعل هذا الاحتمال يترجح بما ذكرته... والله أعلم.

رابعًا: أنه إذا لم يصح حديث في فضل معاوية مرفوعًا على شرط البخاري، فإن البخاري رحمه الله استطاع أن ينتزع فضائل معاوية ليكسر قرون الروافض فلله دره من إمام، فقد روى البخاري تحت الباب الذي عقده أثرين أحدهما لابن عباس بلفظين والثاني لمعاوية رضي الله عنه، وهاك نصهما... فعن ابن أبي مليكة قال: «أوتر معاوية بعد العشاء بركعة وعنده مولى لابن عباس فأتى ابن عباس فقال: دعه فإنه صَحِبَ رسول الله ﷺ». هذا اللفظ الأول لأثر ابن عباس. واللفظ الثاني: عن ابن أبي مليكة «قيل لابن عباس هل لك في أمير المؤمنين معاوية فإنه ما أوتر إلا بواحدة، قال: إنه فقيه». ثم ساق البخاري بسنده إلى معاوية قوله لبعض الناس: «إنكم لتصلون صلاة لقد صحبنا النبي ﷺ فما رأيناه يصليها...» الحديث.

• قال الحافظ رحمه الله: «فهذه النكتة في عدول البخاري عن التصريح بلفظ منقبة اعتمادًا على قول شيخه، لكن بدقيق نظره استنبط ما يدفع به رؤوس الروافض».

خامسًا: الاحتجاج بالصحبة للنبي ﷺ فضل عظيم، فكيف وقد ضمّ ابن عباس إلى الصحبة الفقه، ألا يكفي ذلك في فضائل معاوية رضي الله عنه وهل يعدل الصحبة للنبي ﷺ شيء.

• قال ابن حزم رحمه الله: «وتمرة يتصدق بها أحدهم (أي الصحابة) أفضل من صدقة أحدنا بما يملك، وجلسة من الواحد منهم مع النبي ﷺ أفضل من عبادة أحدنا دهرنا كله، ولو عمَّر أحدنا الدهر كله في طاعات متصلة ما وازى عمل امرئ صحب النبي ﷺ ساعة واحدة فما فوقها. قال رسول الله ﷺ: «**دعوا لي أصحابي فلو كان لأحدكم مثل أُحُدٍ ذهبًا فأنفقه في سبيل الله ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه**»[1] فمتى يطمع ذو عقل أن يدرك أحدًا من الصحابة مع هذا البون الممتنع إدراكه قطعًا»[2].

---

(١) رواه أحمد (٣/ ٢٦٦)، وصححه الألباني في «السلسلة» (١٩٢٣).

(٢) «الفصل في الملل والنحل» (٥/ ٦٨).

وقال تقي الدين السبكي: «أبو بكر وعمر رضي الله عنهما... بل وسائر الصحابة لا يصل أحدهم من بعدهم إلى مرتبتهم»[١].

سادساً: كون حديث لم يصح على شرط البخاري في فضل معاوية ينفي وجود أحاديث صحت على شرط غيره مما رواها الأئمة الآخرون في كتبهم؟ الجواب: لا يشترط ذلك بل وجد بالفعل أحاديث صححها بعض الأئمة وحسن البعض أحاديث في فضل معاوية رضي الله عنه، فالترمذي رحمه الله وهو تلميذ البخاري يروي في فضل معاوية حديثًا ويحسنه وهو دعاء النبي ﷺ لمعاوية: «**اللّهُمَّ اجعله هاديًا مهديًّا واهدِ به**»، والعجيب أن الورداني لم يورد هذا الحديث أولاً بيد أنه اضطر إلى ذكره في الصفحة الثانية، فأبَى والله إلا أن يكشف سوءته وينقل بيده من كتب أهل السنة ما يبيّن فضل معاوية رضي الله عنه.

• وقد أورد ابن حجر الهيثمي أحاديث كثيرة في فضله في «الصواعق المحرقة على أهل البدع والزندقة»، وكذا أورد في كتابة الآخر «تطهير اللسان عن الطعن في سيدنا معاوية بن أبي سفيان» فليراجعها مَن شاء.

سابعًا: هب أنه لم يصح حديث في فضل معاوية بخصوصه، فهل ذلك يقدح فيه وينقص قدره، ألا تكفي صحبته للنبي ﷺ، وكم ذكر أهل التراجم أسماء صحابة كثيرين ولم نجد أحاديث خاصة في فضل كل واحد منهم بعينه، فهل يضر ذلك أو يحط من قدرهم؟ كلا بل الصحابة الذين وردت في أشخاصهم فضائلهم أقل عددًا بالنسبة لمن لم ذكروا، فليس ذلك مقياسًا.

ثامنًا: أن من العلماء مَن جمع أحاديث ـ بل مؤلفات ـ خاصة في فضل معاوية رضي الله عنه... ذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح»[٢] منهم العلامة الحافظ ابن أبي عاصم، وكذلك صنف أبو عمر غلام ثعلب، وأبو بكر النقاش الحافظ، بالإضافة إلى ما هو مبثوث في كتب المحدثين كـ«الإصابة» لابن حجر، و«الاستيعاب»، و«مجمع

(١) «إتحاف السادة المتقين للزبيدي» (١/ ١٧٦).
(٢) (٧/ ١٣١).

الزوائد» وغيرها، بل جمع الحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا جزءًا في حلم معاوية.

تاسعًا: أما احتجاج الورداني بقول إسحاق بن راهويه الحافظ أستاذ البخاري على نفي وجود حديث صحيح في فضل معاوية، فلا يسعفه لأن قول إسحاق رحمه الله لا ينفي وجود حديث حسن في الباب يحتج به كما نص على ذلك أهل العلم، حيث قالوا: قول المحدث لا يصح في الباب حديث لا ينفي وجود حديث حسن، وقد نبّه على ذلك عدد من العلماء، ومن النقل المحرف والخيانة العلمية ما فعله الورداني في نقل قول إسحاق بن راهويه رحمه الله، فالذي ثبت عن إسحاق كما قال الحافظ ابن حجر: «لم يصح في فضائل معاوية شيء» يعني حديث، فنقله الورداني هكذا [1]: «لم تصح في معاوية منقبة» والمتأمل يجد الفرق بين الجملتين؛ فالأولى تنفي وجود حديث صحيح في الفضائل، والأخرى تنفي أي فضيلة، حتى لم تصح صحبته على قول الورداني ولا أدعي ذلك، بل قد صرّح الورداني بذلك في كلامه على عدالة الصحابة، حيث زعم أن عدالة الصحابة فكرة دخيلة على الإسلام، قال ص(١٥٣): «**ففكرة عدالة الصحابة فكرة دخيلة على الإسلام**» ليخلص الورداني من ذلك إلى إسقاط صفة الصحبة عن كثير من الصحابة منهم معاوية رضي الله عنه كما فعل من ذي قبل مع ابن عمر رضي الله عنهما، حيث يقول ص(١٠٣): «**ولو قام أهل السنة بتصنيف الصحابة وإعطاء كل ذي حق حقه وإضفاء صفة العدالة على مستحقيها لأمكن طرح الكثير من الرجال الذين أدخلوا في دائرة الصحابة وألبسوا علينا ديننا... إن أول نتائج هذا التطبيق هي نبذ العائلة الأموية بأكملها وعلى رأسها معاوية**». فانظر كيف خرج بهذه النتيجة السوداء، فقد طعن في عدالة الصحابة التي تواترت بالقرآن والسنة، ثم من خلال الطعن في العدالة خلص إلى إخراج معاوية وغيره من دائرة الصحبة.

عاشرًا: وأما قوله: «**والبخاري جعل بابًا... غير أنه لم يورد فيه أية رواية على لسان رسول الله ﷺ في معاوية سوى رواية عن ابن عباس تشهد له بالفقه**» والجواب: أن البخاري أورد أثرًا لابن عباس بلفظين وأثرًا لمعاوية رضي الله عنه فدلّس الورداني

---

(١) «فتح الباري» (٧/ ١٣١).

واقتصر على أثر لابن عباس يشهد لمعاوية ﷺ بالفقه، وأما الشهادة له بالصحبة في الأثر الثاني باللفظ الثاني فلم يُعرج عليها الورداني، ولعل القارئ لاحظ لماذا لم يذكر الورداني اللفظ الآخر لأثر ابن عباس، والإجابة معروفة لأنه لا يعترف بصحبة معاوية للنبي ﷺ كما سبق وأن نقلت عنه.

تنبيه: ذكر الرافضي شهادة ابن عباس لمعاوية بالفقه ثم علّق في هامش الكتاب بقوله ص (١٠٩): «**وقد قال ابن حجر تعليقًا على هذه الرواية أن شهادة الصحابي للصحابي كشهادة رسول الله**» كذا قال وكتب. وبالرجوع إلى فتح الباري في هذا الموضع لم نجد ما نسبه الورداني لابن حجر، فهذا الذي نسبه لابن حجر كذب صراح في وضح النهار، والذي في «الفتح» (٧/ ١٣١): «شهادة ابن عباس له (أي لمعاوية) بالفقه والصحبة دال على الفضل الكثير»، ثم مَن مِن العلماء قال: إن شهادة الصحابي للصحابي كشهادة رسول الله ﷺ، هل يقول بذلك عاقل؟ فهذا مثال للقارئ من أمثلة كثيرة تدل على كذب الورداني وافترائه على أهل السنة ونسبته لعلماء أهل السنة ما لم يقولوه. ولعل القارئ يدرك لماذا لم يكتب الورداني في الهامش الجزء والصفحة التي نقل منها التعليق المزعوم.

حادي عشر: قد أطلنا النفس في الدفاع عن معاوية ﷺ لأنه اتخذ غرضًا عند الروافض وأكثروا السب والطعن فيه، ولهذا قال العلماء الأجلاء معاوية هو الباب، يعني إذا طعن أهل البدع في معاوية ولجُوا من هذا الطعن إلى الطعن في الصحابة الآخرين.

ويقول ص (١٠٩): «**ورفض النسائي جامع السنن الاعتراف بمناقب معاوية وكان ذلك سبب مقتله**».

قلت: « ليس الأمر كما ذكر الورداني الذي طرحه بشكل غريب، فالذي يقرأ كلامه هنا يظن أن الإمام النسائي عرضت عليه **فضائل معاوية فأباها** أو أنه كتم الأحاديث المصرّحة بفضائل معاوية، والواقع أن الأمر **ليس كذلك فإن** مَن طالع كتب التاريخ والتراجم يقف على حقيقة الأمر».

وقبل توضيح هذا الأمر لابد أن تعرف أيها القارئ حقيقة ثابتة وهي أن أهل الشام كانوا يحبون معاوية بن أبي سفيان ﷺ حبًا شديدًا ولا ملامة عليهم في ذلك لما كان يسير بينهم بالعدل والسوية ﷺ، وقد توارث الناس حب معاوية في الشام جيلاً بعد جيل، ولكن اللوم كل اللوم أن يحمِل هذا الحب لمعاوية التنقص لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب أو غيره من أصحاب رسول الله ﷺ، لاسيما وسب الصحابة لا يجوز، ونتيجة للحرب التي وقعت بين أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ومعاوية ﷺ ظهر قوم تشيعوا لعليّ بن أبي طالب وغالوا فيه، وقابلهم النواصب الذين ناصبوه العداء ووالوا معاوية ﷺ وظل الأمر على ذلك جيلاً بعد جيل.

وبإزاء ذلك نشط العلماء ـ رحمهم الله ـ لبيان وجمع فضائل الصحابة ﷺ وذلك لتجتمع القلوب على حبهم، فجمع بعض العلماء الأحاديث الدالة على فضائل الصحابة وبينوا أن ما حدث بين عليّ ومعاوية ﷺ ينبغي أن نمسك ألسنتنا عنه عملاً بقول النبي ﷺ: «**إذا ذكر أصحابي فأمسكوا**»[١].

فصنّف الإمام أحمد والدارقطني وأبو نعيم[٢] وغيرهم في فضائل الصحابة، والإمام النسائي كذلك له مصنف في فضائل الصحابة ﷺ أخرج فيه فضائل الشيخين أولاً ثم عثمان ثم عليّ ﷺ وعمرو بن العاص ﷺ وخرّج فضائل غير هؤلاء.

بل أفرد فضائل علي بن أبي طالب بكتاب سماه «خصائص علي بن أبي طالب» وقد حمله على كتابه الأخير ما أفصح عنه سنة (٣٠٢) هـ، فقال ﷺ: «دخلت دمشق والمنحرف بها عن علي كثير، فصنفت كتاب خصائص علي ورجوت أن يهديهم الله» اهـ.

فلما دخل النسائي ﷺ دمشق وسئل عن معاوية فقال: «ما أعرف له فضيلة إلا (لا أشبع الله بطنه). وهذا حديث قاله النبي ﷺ في معاوية، فهل ما قاله النسائي

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) وقد حققت تلك الكتب كلها ولله الحمد.

هنا يعتبر غضًّا من شأن معاوية ﷺ؟ وهل قول النبي ﷺ السابق منقبة أم مثلبة في حق معاوية ﷺ؟»

ومن خلال الإجابة عن ذلك يمكن أن ينجلي الأمر بوضوح، ويرد على زعم الورداني ويمكن إجلاء الأمر في النقاط الآتية:

أولاً: ينبغي على المسلم أولاً أن يحمل كلام العلماء في حق الصحابة على أحسن المحامل وأجملها سيما علماء أهل السنة الذين نصوا في كتبهم على ذلك.

ثانياً: أن قول النسائي ﷺ لا يعتبر غضًّا من مكانة معاوية ﷺ وبيان ذلك أن الإمام النسائي ﷺ رأى خلقًا احترقوا في حب معاوية ﷺ، وهلكوا[1] في بغض عليّ ﷺ، فذكر الإمام النسائي قولته هذه فيما يظهر ليكف الناس عن الغلو في معاوية ﷺ. وذلك لا يوجب الطعن في معاوية، بل يطلق أهل العلم أحيانًا بعض الكلمات ليكبتوا بعض السائمة الذين يحتاجون للردع، ومن ذلك ما يوجد في كلام بعض أهل العلم من كلمات أحيانًا تكون قاسية ويقع ذلك في كلام الإمام الشافعي في مسائل خالف فيها أستاذه الإمام مالك، ومعلوم ما كان يكنّه الإمام الشافعي للإمام مالك من احترام وودّ، وكذلك ما وقع من كلام الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عند كلامه على مسألة من اشترط اللقاء في الرواية فوجّه كلامًا فيه شيء من القسوة، وقد قيل إن الإمام مسلم كان يقصد البخاري أو الإمام علي بن المديني. والله أعلم، إذا علمت هذا فقول الإمام النسائي ﷺ يُخرج على هذا الوجه.

ولهذا قال الحافظ ابن عساكر ﷺ بعد ذكر حكاية النسائي المتقدمة مع أهل الشام: «وهذه الحكاية لا تدل على سوء اعتقاد أبي عبدالرحمن (يعني النسائي) في معاوية وإنما تدل على الكف عن الكره بكل حال[2].

● قلت: وكلمة الإمام ابن عساكر ﷺ فَصَلت في الموضوع.

---

(١) راجع مقدمة كتاب «خصائص علي بن أبي طالب» لأخينا أبي إسحاق الحويني.

(٢) نفس المصدر السابق.

ثالثًا: قد ثبت عن الإمام النسائي رحمه الله كلامًا حسنًا في معاوية رضي الله عنه، فقد أورد الإمام أبو الحجاج المزّي رحمه الله عن النسائي: «أنه سئل في معاوية، فقال: إنما الإسلام كدار لها باب، فباب الإسلام الصحابة، فمَن آذى الصحابة إنما أراد الإسلام، كمن نقر الباب إنما يريد دخول الدار، قال: فمن أراد معاوية فإنما أراد الصحابة»[١].

أما قوله ﷺ عن معاوية لا أشبع الله بطنه فقد اعتبرها العلماء فضيلة لمعاوية رضي الله عنه.

• قالوا ووجه الاستدلال على كونها فضيلة أن الإمام مسلم رحمه الله روى حديثًا لأم المؤمنين أم سلمة وآخر لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهما ولفظ الأخير: «أو ما علمت ما شارطت عليه ربي؟ قلت: اللّهُمَّ إنما أنا بشر فأي المسلمين لعنته أو سببته فاجعله له زكاة وأجرًا»[٢].

ثم أتبع الحديثين بحديث معاوية: «لا أشبع الله بطنه»[٣].

• قال الإمام النووي رحمه الله: «وقد فهم مسلم رحمه الله من هذا الحديث أن معاوية لم يكن مستحقًا للدعاء عليه، فلهذا أدخله في هذا الباب وجعله غيره (أي غير مسلم) من مناقب معاوية لأنه في الحقيقة يصير دعاء له»[٤].

• قال الحافظ الذهبي: «ولعل هذه منقبة لمعاوية»[٥].

• وقال الشيخ الألباني رحمه الله: «قد يستغل بعض الفرق هذا الحديث ليتخذوا منه مطعنًا في معاوية رضي الله عنه، وليس فيه ما يساعدهم على ذلك، كيف وفيه (أي في الحديث) أنه كان كاتب النبي ﷺ، فالظاهر أن هذا الدعاء منه ﷺ غير مقصود بل

---

(١) تهذيب الكمال (٣٢٦).

(٢) رواهما مسلم (٨/ ٢٧).

(٣) رواه مسلم (٨/ ٢٧).

(٤) «صحيح مسلم» بشرح النووي (٦/ ١٥٦).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣٠)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٩٩).

هو ما جرت به عادة العرب في وصل كلامها بلا نية، كقوله ﷺ في بعض نسائه: «عقرى حلقي» و«تربت يمينك» ويمكن أن يكون ذلك منه ﷺ بباعث البشرية التي أفصح عنها هو نفسه عليه السلام في أحاديث كثيرة متواترة»[١].

• **تنبيه:** «حرّف الورداني لفظ الحديث» فذكر في الهامش (٦) من كتابه المشئوم ص (١٠٩) قال: «**طلب الرسول معاوية فقالوا: إنه يأكل فقال: لا أشبع الله له بطنًا**» فانظر تحريف الحديث وقارن بالرواية الصحيحة وتأمل.

• ثم يقول في حق معاوية رضي الله عنه: «**وقد غضب عليه الرسول ودعا عليه**».

• قلت: أما غضب الرسول ﷺ عليه فلم يأت الورداني عليه بدليل، فهذه من كيسه الممتلئ حقدًا على أصحاب رسول الله ﷺ.

• وأما الدعاء عليه فقد سبق بيان الحديث، وأنه معدود في مناقب معاوية رضي الله عنه ولا مثالبه.

• ثم يقول ص (١٠٩): «**وأما قضية كاتب الوحي فليست ثابتة، والثابت عند أهل السنة أنه كتب بعض الرسائل للرسول لكنه لم يستمر في هذا الدور**».

• والجواب: أن هذا محض كذب وزور على أهل السنة وعلى معاوية رضي الله عنه وعلى فرض أن معاوية كتب بعض الرسائل للنبي ﷺ أو ليست هذه الرسائل مما أحوى الله لنبيه ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، فسواء كتب بعض الرسائل أو كتب قرآنًا أو كتب أحاديث للنبي ﷺ فهذا يعني الشرف لمعاوية رضي الله عنه، وأما الزعم بأن معاوية لم يكن كاتبًا من كُتّاب الوحي للنبي ﷺ، فهذا زعم باطل يرده الحديث الصحيح عن النبي ﷺ، ففي الحديث السابق الذي ذكرناه في فضل معاوية «لا أشبع الله بطنه».

ورد في بعض طرق الحديث زيادة صحيحة ولفظها: «وكان كاتبه»[٢] فهذه

---

(١) «السلسلة الصحيحة» (١/ ١٢١).

(٢) رواه الإمام أحمد (١/ ٢٤٠، ٢٩١، ٣٣٥، ٣٣٨)، وصححها الشيخ الألباني في «السلسلة» (١/ ١٢١).

الزيادة تقضي على زعم الورداني.

وأما الزعم بأن معاوية رضي الله عنه لم يستمر في كتابة الوحي للنبي ﷺ فزعم باطل فاسد، ولا أدري من أين أتى به الورداني؟ إذ لا أثارة من علم على ما ذكر.

ثم ما الذي يمنعه من الاستمرار في دوره ككاتب الوحي لرسول الله ﷺ، فالثابت عند أهل السنة أنه كان كاتبًا للرسول ﷺ، ولم يُفرِّق أهل السنة بين كتابته للرسائل أو للقرآن أو للحديث فالزيادة السابقة عامة.

ثم يقال ص(١١٠): «**يروي مسلم أن أبا سفيان جاء إلى الرسول ﷺ وطلب منه ثلاثة مطالب:**

الأول: أن يجعله يقاتل المشركين كما كان يقاتل المسلمين.

الثاني: أن يتزوج ابنته أم حبيبة.

الثالث: أن يجعل ولده معاوية كاتبًا للوحي» اهـ.

كذا نقل الورداني الرواية وهي غير ما نقل، والصواب في «صحيح مسلم» لفظها كالآتي:

• عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي ﷺ: يا نبي الله ثلاث أعطنيهن، قال: «نعم»، قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها، قال: «**نعم**»، قال: ومعاوية تجعله كاتبًا بين يديك، قال: «**نعم**»، قال: وتؤمّرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين، قال: «**نعم**».

وقد أثرت نقل الرواية من صحيح مسلم مباشرة لأن الورداني لم يتحرّ الدقة في نقلها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن نقل الرواية بلفظها كثيرًا من المغالطات التي ارتكبها في كلامه على هذه الرواية حيث يقول ص (١١٠): «**ومن الواضح بطلان هذه الرواية لكونها تناقض روايات أخرى عند أهل السنة**».

فالجواب: أين تلك الروايات التي تزعم؟ ولم يبين الورداني تلك الروايات بل اكتفى بالكلام العام هكذا ومن خلاله حكم على الرواية بالبطلان. وهذا ما لم يسبق إليه إلا من الشيعي عبدالحسين شرف الدين في كتابه «أبو هريرة» حيث حطّ على معاوية وأبيه، وكذا أبو رية في «أضواء السنة» عاملهما الله بما يستحقان.

ثم يقول: «**وتناقض أحداث التاريخ الثابتة، فمن المعروف أن أم حبيبة من المهاجرات وتزوجت الرسول ﷺ قبل فتح مكة وإسلام أبي سفيان**» وما ذكره هنا يحتاج إلى بسط في الرد عليه من وجوه.

أولها: أن العلماء الذين تعرضوا لشرح الحديث صنفان:

• صنف حكم على الفقرة الخاصة بزواج أم حبيبة بأن الراوي وهم في اسمها، فالوهم في اسمها لا يعني بطلان الرواية. وممن حكم عليها بالوهم كل من شيخ الإسلام ابن تيمية[١] رحمه الله، وابن القيم[٢]، وابن كثير[٣]، وابن حزم في رواية عنه[٤]، وابن الأثير[٥]، والحافظ الذهبي[٦]، والشيخ أبي شهبة[٧] رحمة الله على الجميع.

• قالوا لأن الثابت أن النبي ﷺ تزوج أم حبيبة قبل إسلام أبي سفيان قيل سنة ست، وقيل سنة سبع وهو أشهر[٨].

• وقد وجه البعض تهمة الوهم لعكرمة بن عمار أحد رواة الحديث.

لكن هذه التهمة ليست محل اتفاق عند المحدثين بدليل قول الحافظ ابن حجر

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٧٣).

(٢) «جلاء الأفهام» ص (١٤١ – ١٤٢)، «زاد المعاد» (١/ ١١١ – ١١٢).

(٣) «البداية والنهاية» (٤/ ١٤٥)، و«الفصول في سيرة الرسول» ص (٢٤٨ – ٢٤٩).

(٤) «توجيه النظر» ص (١٣٧) للجزائري.

(٥) «أسد الغابة» (٧/ ١١٦).

(٦) «ميزان الاعتدال (٣/ ٩٣)، «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٣٧).

(٧) «دفاع عن السنة» ص (٢١٩، ٢٢٠).

(٨) «صحيح مسلم» بشرح النووي (١٦/ ٦٣)، «الإصابة» (٨/ ٨٤).

وقد تعقب ابن الأثير في جزمه بالوهم، قال: «وفي جزمه بكونه وهمًا نظر»[١].

• قلت: لم يُسلم الحافظ ابن حجر بكونه وهمًا، لأن عكرمة بن عمار لم ينفرد به بل تابعه عليه إسماعيل بن مرسال عند الطبراني[٢]، فدل ذلك على أن عكرمة بن عمار لم ينفرد به فمن أين جاءه الوهم؟

وكذلك فإن عكرمة بن عمار وثقه ابن معين والدارقطني وأحمد بن خلف البخاري والعجلي وأبو داود إلا أنه قال في حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب[٣].

قلت: وليست هذه الرواية من طريقه عن يحيى، ولله الحمد.

وقال ابن معين عنه في رواية: ثبت، وقال في ثالثة: كان حافظًا.

ونقل النووي توثيق وكيع له وقال عنه ابن المديني شيخ البخاري: ثقة ثبتًا[٤].

وقال الحافظ الذهبي عنه: الحافظ، الإمام، أبو عمار العجلي، ثم الشامي من حملة الحجة وأوعية الصدق. استشهد به البخاري، واستشهد به مسلم يسيرًا وأكثر له في الشواهد[٥].

وعلى هذا فلا نسلم بتوهيم عكرمة بن عمار.

الصنف الثاني: ومنهم الإمام أبو عمرو بن الصلاح، وقبله الإمام البيهقي والمنذري[٦] وغيرهم، ووجهوا الحديث وذكروا له احتمالات[٧]، وردّوا على ابن حزم

---

(١) «الإصابة» (٨/ ٥٨).

(٢) في «المعجم الكبير» (١٢/ ١٥٤).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٣٤).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٦١).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٣٤).

(٦) «شرح الزرقاني في المواهي» (٣/ ٢٤٤ - ٢٤٥)، شرح النووي لمسلم (١٦/ ٦٤)، «زاد المعاد» (١/ ١١١).

(٧) ولكن كثيرًا منها متعقب كقول بعضهم أنه أراد تجديد عقد النكاح وقيل غير ذلك.

في تضعيفه للحديث وممن رد على ابن حزم الإمام ابن الصلاح وبالغ في ذلك.

• ومن أحسن ما قيل في توجيه الفقرة الثانية من الحديث ما قاله الحافظ ابن كثير وكذا ابن القيم رحمهما الله.

• قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «والصحيح في هذا أن أبا سفيان لما رأى صهر رسول الله ﷺ شرفًا أحب أن يزوجه ابنته الأخرى، وهي (عزة) واستعان على ذلك بأختها أم حبيبة. ووهم الراوي في تسمية أم حبيبة، وإنما سأله أن يزوجه أختها عزّة»[١].

وقد يتساءل سائل: كيف خفي على أبي سفيان تحريم الجمع بين الأختين وهو في كتاب الله في قوله: ﴿وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ الآية [النساء:٢٣]؟

والجواب: قد ذكر الحافظ ابن كثير حل ذلك الإشكال فقال: «وخفاء التحريم غير مستبعد، فقد خفيت على ابنته (يعني أم حبيبة) وهي أفقه منه وأعلم»[٢] حين قالت.

قلت: فإذا أضفنا إلى كلام الحافظ ابن كثير أن أبا سفيان كان حديث عهد بدخول الإسلام، فهذا أولى أن يعذر في طلبه هذا من رسول الله ﷺ، ويؤيد هذا أن الحافظ ابن سيد الناس جزم بأن قول أبي سفيان رضي الله عنه كان يوم الفتح[٣].

وعليه أقول: أنّى له بمعرفة أحكام النكاح من الناحية الشرعية في اليوم الذي أسلم فيه؟ وأما خفاء حكم الجمع بين الأختين على أم حبيبة رضي الله عنها فقد قالت للنبي ﷺ: «يا رسول الله أنكح أختي بنت أبي سفيان» وقد صُرح في رواية مسلم بأن اسمها (عزة)[٤]. فقال: «**أو تحبين ذلك؟**» فقالت: نعم لست لك بمخلية، وأحب من

---

(١) «الفصول في سيرة الرسول» ص (٢٤٨ – ٢٤٩).

(٢) «البداية والنهاية» (٤/ ١٤٥).

(٣) «عيون الأثر» (٢/ ٣٠٧).

(٤) برقم (١٤٤٩).

اسمها (عزة)[١]. فقال: «**أو تحبين ذلك؟**» فقالت: نعم لست لك بمخلية، وأحب من شاركني في خير أختي؟ فقال النبي ﷺ: «**إن ذلك لا يحل**». قلت: فإنا نحدث أنك تريد أن تنكح بنت أبي سلمة. قال: «**بنت أبي سلمة؟**»

قلت: نعم. قالوا: لو أنها لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي، إنها لابنة أخي من الرضاعة، أرضعتني وأبا سلمة ثويبة... الحديث[٢].

• قال ابن القيم رحمه الله: فهذه ـ أي عزة ـ هي التي عرضها أبو سفيان على النبي ﷺ فسماها الراوي من عنده أم حبيبة، وقيل: بل كانت كنيتها أم حبيبة[٣].

• قلت: وإذا كان كنية عزة أم حبيبة على هذا القول فقد زال الإشكال وارتفع القول بالوهم، والحمد لله رب العالمين.

• ففي الحديث السابق خفي ثلاثة أحكام على أم حبيبة رضي الله عنها:

الأول: تحريم الجمع بين الأختين.

الثاني: تحريم الربيبة.

الثالث: تحريم بنت الأخ من الرضاعة.

• قال الإمام النووي رحمه الله: «وهذا محمول على أنها لم تعلم حينئذ تحريم الجمع بين الأختين، وكذا لم تعلم من عرض بنت أم سلمة تحريم الربيبة، وكذا لم تعلم من عرض بنت حمزة تحريم بنت الأخ من الرضاعة، أو لم تعلم أن حمزة أخ من الرضاع»[٤].

---

(١) برقم (١٤٤٩).

(٢) البخاري (٥١٠١، ٥١٠٦، ٥١٠٧، ٥١٢٣)، ومسلم (١٤٤٩)، وأبي داود (٢٠٤٢)، والنسائي (٦/ ٩٤ – ٩٦)، وابن ماجه (١٩٣٩)، وأحمد (٦/ ٢٩١) وغيرهما.

(٣) «زاد المعاد» (١/ ١١١).

(٤) مسلم بشرح النووي (١٠/ ٢٩ - ٢٧).

• وإذا خفي ذلك على أم حبيبة ﵂ فخفاؤه على أبي سفيان من باب أولى[١].

• ويمكن أن يقال لعل أم حبيبة ﵂ ظنت اختصاص الرسول[٢] ﷺ بالجمع بين الأختين لقوله تبارك وتعالى: ﴿تُرْجِي مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ وَتُـْٔوِيٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [الأحزاب:٥١].

• وعن عائشة ﵂ قال: كنت أغار على اللائي وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ، وأقول: أتهب المرأة نفسها؟ فلما أنزل الله تعالى: ﴿تُرْجِي مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ وَتُـْٔوِيٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ ۖ وَمَنِ ٱبْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ [الأحزاب:٥١]، قلت: ما أرى ربك إلا يسارع في هواك[٣].

• وقالت أم سلمة ﵂: لم يمت رسول الله ﷺ حتى أحل الله أن يتزوج من النساء ما شاء إلا ذات محرم وذلك قول الله تعالى: ﴿تُرْجِي مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ وَتُـْٔوِيٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ﴾... الآية [الأحزاب:٥١][٤].

• قال ابن النحاس: وهذا والله أعلم أولى ما قيل في الآية، وهو قول عائشة ﵂... وعن علي ابن أبي طالب وابن عباس وعلي بن الحسين والضحّاك[٥].

• وقد يقول قائل: إذن فما معنى قوله ﷺ لأبي سفيان «نعم»؟ هل يحمل ذلك على كل ما طلبه أبو سفيان أو على بعض ما طلبه؟

الجواب: لاشك أنه على بعض ما طلب لا كل ما طلبه.

أولاً: لأن النبي ﷺ قد تزوج أم حبيبة ﵂ قبل أن يسلم أبو سفيان بزمن طويل.

ثانيًا: أنه لم ينقل أن النبي ﷺ ولاّه إمرة جيش فقاتل فيه قائدًا، ويحتمل أن

---

(١) «دفاع عن حديث فضائل أبي سفيان» ص (٢١) للدكتور سعد المرصفي.
(٢) نفس المصدر السابق ص (٢٣).
(٣) البخاري (٤٧١٨٨)، ومسلم (١٤٦٤)، والنسائي (٦/ ٥٤) وغيرهم.
(٤) رواه ابن أبي حاتم بسنده راجع «الناسخ والمنسوخ» لأبي جعفر النحاس ص(٦٢٨ – ٦٢٩).
(٥) «الناسخ والمنسوخ» لأبي جعفر النحاس (٦٢٨ – ٦٢٩).

ﷺ كاتبًا للوحي وعلى هذا يحمل قول النبي ﷺ لأبي سفيان نعم. ونتابع بقية ما قال الورداني في الرواية فيقول ص (١١٠): «**ثم إن الرواية لم تحدد لنا ما إذا كان الرسول قد وافق على طلب أبي سفيان أم لا**».

● فالجواب: أن عدم النقل لا يلزم منه العدم، وقد سبق وأن ذكرنا أن من المطالب ما تحقق في حياة رسول الله ﷺ، وهذا دليل كافٍ في موافقة النبي ﷺ على الأقل بمطلب واحد.

ثم يقول ص (١١٠): «**ومسألة قتال أبو سفيان [كذا قال والصواب أبي سفيان] للمشركين لم تحدث في زمن الرسول ولا في زمن الخلفاء**».

فالجواب: أن ما ذكره هنا يدل على أنه ما فهم الفقرة الأولى من الحديث بل لعله لم يقرأها، بل قلد الشيعي عبدالحسين وغيره دون نظر وفهم، ففي الحديث أن أبا سفيان طلب أن يكون أميرًا على جيش يقاتل المشركين كما كان يقاتل المسلمين.

فانظر كيف صاغ الورداني هذه الفقرة من الحديث لينفي قتال أبي سفيان ﷺ للمشركين، سواء كان أميرًا أم مأمورًا.

فإن كان الورداني يعني الأولى، فقد سبق وأن ذكرنا أنه يحتمل أن النبي ﷺ كان سيوليه إمرة جيش فتخلف لتخلف شروطها[١].

وإن كانت الثانية فقد ورد أن أبا سفيان ﷺ شهد مع النبي ﷺ حنينًا وحصار الطائف وأصيبت إحدى عينيه ﷺ فقد روى الزبير بن بكار من طريق سعيد بن عبيد الثقفي قال: رميت أبا سفيان يوم الطائف فأصيبت عينه، **فأتى** النبي ﷺ فقال: هذه عيني أصيبت في سبيل الله. قال: «**إنك إن شئت دعوت فردّت عليك، وإن شئت فالجنة**». قال: الجنة[٢].

---

(١) «إكمال إكمال المعلم» (٦/ ٣٤٢) للأبيّ.

(٢) «الإصابة» (٣/ ٢٣٨).

قال العلامة الزرقاني رحمه الله: «وفي هذا قوة إيمانه، وثبات يقينه، بعدما كان من المؤلفة»[١].

ولا شك أن هذا في حياة رسول الله ﷺ.

أما في حياة الخلفاء: فقد نقل الحافظ ابن كثير من رواية ابن أبي حاتم عن ابن شهاب مرسلاً أن رسول الله ﷺ استعمل أبا سفيان صخر بن حرب على بعض اليمن، لما قبض رسول الله ﷺ أقل ذا الخمار مرتدًا فقاتله (يعني أبو سفيان)، فكان أول من قاتل في الردة، وقاتل في الدين. قال ابن شهاب: وهو ممن أنزل الله فيه: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً ۚ وَٱللَّهُ قَدِيرٌ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الممتحنة:٧][٢].

• وتروي كتب التاريخ والسير أن أبا سفيان رضي الله عنه شهد موقعة اليرموك وأصيبت عينه الأخرى. ذكر ذلك الحافظ العراقي[٣].

ونقل الحافظ ابن حجر، عن يعقوب بن سفيان وابن سعد بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيب عن أبيه قال: فقدت الأصوات يوم اليرموك إلا صوت رجل يقول: يا نصر الله اقترب. قال: فنظرت فإذا هو أبو سفيان، تحت راية ابنه يزيد.

وكان يُذكر ويقول: الله الله إنكم أنصار الإسلام، ودارة العرب وهؤلاء أنصار الشرك ودارة الروم، اللّهُمَّ هذا يوم من أيامك، اللّهُمَّ أنزل نصرك[٤].

• قلت: وقد عاش أبو سفيان رضي الله عنه حتى خلافة عثمان[٥] وبعد هذا كله أيقبل قول الورداني: «**قتال أبو سفيان للمشركين لم يحدث في زمن الرسول ولا في زمن الخلفاء**»؟

• ثم يقول الورداني ص (١١٠): «**ثم إن أبا سفيان يطلب من الرسول منقبة له**

---

(١) «شرح المواهب (٣/ ٣٤).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٣٤٩)، «تفسير الماوردي» (٤/ ٢٢٢).

(٣) «طرح التثريب» (١/ ١٣٣).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٢/ ١٠٦).

(٥) «شرح المواهب» (٣٤٣).

وهذا لا يصح فإن المنقبة لا تطلب».

• والجواب: أنه ما طلب منقبة بل طلب أشياء كلها تدل على صدق إيمانه وحبه لرسول الله ﷺ.

• فالذي يطلب أن يزوج ابنته للنبي ﷺ أليس في هذا ما يدل على حبه لرسول الله ﷺ؟ بلى وكذلك يحصل له الشرف بمصاهرة رسول الله ﷺ مرة ثانية على حسب ما عزم عليه.

• والذي يطلب أن يتأمر على جيش ليحارب المشركين ففي هذا أيضًا ما يدل على صدق إيمانه وأنه أراد رضي الله عنه أن يُرِيَ الله تعالى من نفسه خيرًا فيستدرك ما فاته من الخير، فأحب أن يقاتل المشركين كما كان يقاتل المسلمين. أوليس في هذا ما يدل على حبه للإسلام؟

• والذي يطلب أن يجعل ابنه كاتبًا لرسول الله ﷺ يكتب له ما يريد ويخدمه في ذلك، أوليس في هذا ما يدل على حبه لرسول الله ﷺ؟ ثم إن هذه المطالب التي طلبها رضي الله عنه تدل على مدى حرصه على حسن إسلامه، ثم لو كان في أصل طلب أبي سفيان محذورًا لبيَّنَه النبي ﷺ بغضّ النظر عن طبيعة المطالب فأي مانع شرعي يمنع أبا سفيان من كونه يطلب من النبي ﷺ ما يطلب.

• أوليس قد ثبت في السنة أن بعض الصحابة طلب من النبي ﷺ أن يكون من السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب[1]؟

• أوليس قد ثبت في السنة أنّ أم أنس طلبت من النبي ﷺ أن يدعو لأنس فدعا له بكثرة المال والولد[2]؟

• ثم يقول الورداني ص (١١٠): «**والحمد لله أن أهل السنة لم يواصلوا الرواية وأوقفوها عند هذا الحد الذي يشير إلى أن الرسول ﷺ كان يستمع إلى مطالب أبي**

---

(١) رواه البخاري (٦٥٤٤)، ومسلم (٢١٦)، وأحمد (٢/ ٤٠٠) وغيرهما من حديث أبي هريرة.

(٢) رواه البخاري (١١/ ١٣٦) (١١/ ١٤٤)، ومسلم (٤/ ١٩٢٨).

سفيان فلا هو رد عليه ولا أجاب مطلبه».

• والجواب: إن أهل السنة أجلُّ في نفوسهم من اختلاقهم الكذب على رسول الله ﷺ وقد أفنوا أعمارهم في نفي الكذب عن رسول الله ﷺ فهذه النتيجة السوداء التي وصل إليها الورداني هنا تدل على جهله الفاضح حيث ادّعى أن النبي ﷺ لم يرد على أبي سفيان ولم يجب مطلبه، ويبطل هذا الادعاء قول النبي ﷺ لأبي سفيان: «نعم» في الحديث، ولهذا آثرت نقل الحديث وقلت لأن في نقله بيان كثير من المغالطات والجهالات التي ارتكبها الورداني.

• ومما يبطل الادعاء المذكور أيضًا كون معاوية صار كاتبًا للوحي عند النبي ﷺ فهذا مطلب قد تحقق.

ثم يقول الورداني ص (١١٠): «**فأين المنقبة التي حصل عليها أبو سفيان إذن حتى يقول مسلم باب مناقب أبا سفيان؟**»

والواقع أن في هذه الفقرة ثلاث جهالات للورداني:

الجهالة الأولى: زعمه بأن الحديث لا منقبة فيه لأبي سفيان، وهذا كذب لما سبق وأن ذكرناه.

الجهالة الثانية: قوله: «**حتى يقول مسلم باب مناقب أبا سفيان**» وتكمن الجهالة هنا في كونه نسب تبويب الأبواب في «صحيح مسلم» للإمام مسلم، فالورداني بهذا ينادي على نفسه بالجهل الفاضح بمنهج المحدثين عامة والإمام مسلم بصفة خاصة فالتبويب من صنع الإمام النووي لا من صنع الإمام مسلم، ثم إن التبويب الذي ذكره الإمام النووي ليس بهذا اللفظ الذي سطّره الورداني هنا، بل الذي في «صحيح مسلم» بتبويب النووي «باب فضائل أبي سفيان» وهذا يدلك على تدليس وخيانة الورداني في النقل.

الجهالة الثالثة: وهي لغوية حيث قال: «مناقب أبا سفيان» والصواب: «أبي سفيان» وقد وقع في هذا كثيرًا، ولا تنس أخي القارئ أن الإمام مسلم ما قال:

«مناقب أبا سفيان»، بل ولا الإمام النووي.

ثم يقول ص (١١٠): «**ويلاحظ أن مسلم ـ كذا قال هداه الله والصواب مسلمًا ـ الذي روى هذه الرواية الوحيدة في حق أبي سفيان لم يرو شيئًا في حق ولده معاوية**».

• قلت: كلا بل روى مسلم كما سبق حديث معاوية: «لا أشبع الله بطنه» وهو معدود في مناقبه كما سبق، وقد روينا في كتاب الجهاد وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه يوم الفتح أن النبي ﷺ قال: «**من دخل دار أبي سفيان فهو آمن**»[(١)].

قال الحافظ ابن حجر: قال جعفر بن سليمان الضبعي عن ثابت البناني: إنما قال النبي ﷺ: «**من دخل دار أبي سفيان فهو آمن**».

لأن النبي ﷺ كان إذا أوذي بمكة دخل دار أبي سفيان[(٢)]، فعلم بهذا بطلان زعم الورداني، وأما قوله: «لم يرو شيئًا في حق ولده معاوية» فهذا أيضًا من جنس ما قبله، كيف وقد سبق أن الإمام مسلمًا استنبط من حديث: «لا أشبع الله بطنه» ـ منقبة لمعاوية رضي الله عنه.

ثم يقول ص (١١٠): « **إلا أن الترمذي يروي أن النبي ﷺ قال لمعاوية: اللّهُمَّ اجعله هاديًا مهديًا واهد به**».

قلت: أخيرًا ينطق الورداني بالحق وهو لا يشعر حيث أورد حديثًا في فضل معاوية وقد شمّر أولاً عن ساعد الظلم وحاول نسف كل حديث في فضل معاوية رضي الله عنه. ولعل القارئ ينظر إلى خيانة الورداني في النقل حيث أشار إلا رواية الترمذي ولم يذكر حكم الترمذي عليها لأن في ذكره لحكم الترمذي إدانة لصنيعه في حق معاوية رضي الله عنه، وكذا في ذلك كشف لتدليسه وغشه، فإن الإمام الترمذي رحمه الله حسّن

---

(١) مسلم (١٧٨٠)، والطبراني في «الكبير» (٧٢٦٣، ٧٢٦٨)، والطبراني في «التاريخ» (٢/ ١٥٨) وغيرهم.

(٢) «الإصابة» (٣/ ٢٣٨)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٤١١).

الحديث المذكور[١]، ثم اعلم أخي القارئ أن الحافظ ابن عساكر استوعب وأجاد في جمع أحاديث فضائل معاوية في كتابه «تاريخ دمشق» فرحمه الله رحمة واسعة.

وأخيراً: أقول للورداني وأمثاله: إن منزلة معاوية رضي الله عنه عند أهل السنة منزلة عظيمة، يكفيه فخرًا صحبته لرسول الله ﷺ وأنه صهر رسول الله ﷺ، وخال المؤمنين، وكاتب وحي رسول الله ﷺ. بل لقد أنكر العلماء على مَن فضّل عمر بن عبدالعزيز على معاوية رضي الله عنه.

• قال سعيد بن يعقوب الطالقاني: سمعت عبدالله بن المبارك يقول: تراب في أنف معاوية أفضل من عمر بن عبدالعزيز.

• وقال محمد بن يحيى بن سعيد: سئل ابن المبارك عن معاوية، فقال: ما أقول في رجل قال رسول الله ﷺ: «سمع الله لمن حمده»، فقال خلفه: ربنا ولك الحمد. فقيل له: أيهما أفضل؟ هو أو عمر بن عبدالعزيز؟ فقال: لتراب في منخري معاوية مع رسول الله ﷺ خير وأفضل من عمر بن عبدالعزيز.

• وقال محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي وغيره، سئل المعافى بن عمران أيهما أفضل معاوية أو عمر بن عبدالعزيز؟ فغضب وقال للسائل: أتجعل رجلاً من الصحابة مثل رجل من التابعين؟ معاوية صاحبه، وصهره، وكاتبه، وأمينه على وحي الله.

• وقال ابن المبارك عن محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة قال: ما رأيت عمر بن عبدالعزيز ضرب إنسانًا قط إلا إنسانًا شتم معاوية فإنه ضربه أسواطًا[٢].

وما قيل في معاوية يقال في أبيه والله أعلى وأعلم.

ولو كان الورداني يحترم أصحاب رسول الله ﷺ لنفذ أمره ﷺ في قوله: «أحسنوا إلى أصحابي، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم...» الحديث[٣].

---

(١) في «السنن» (٣٨٤٢)، ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٣٦١٠) بترتيب البغية.

(٢) «البداية والنهاية» (٤/ ١٤٢).

(٣) رواه ابن ماجه (٢/ ٦٤)، والطحاوي (٢/ ٢٨٤) في «شرح معاني الآثار»، وأحمد (١/ ١٧٧)، وأبو =

«أحسنوا إلى أصحابي، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم...» الحديث[١].

رد طعن الورداني في الإمام أحمد ~

• للإمام أحمد رحمه الله جلالة في النفوس، واحترام بين المسلمين، ولم يسلم رحمه الله من طعن الورداني أيضًا.

فبعد ذكره أقوال للإمام أحمد في التمسك بالسنة والكلام على أصول السنة وتعريف الرافضي وأن القرآن كلام الله.

• قال الورداني ص (١١٨، ١١٩): «ومثل هذه الأقوال إنما تعكس لنا شخصية ابن حنبل ونمطية تفكيره، تلك الشخصية التي تجلت بوضوح في موقفه من قضية خلق القرآن... ومثل هذا الموقف يعكس لنا جانبًا هامًا في شخصية ابن حنبل الفكرية وهو جانب تضخيم الفروع والتقيد الحرفي بالنص... ويكشف لنا أيضًا جانب التعصب في شخصيته وافتقاره المرونة في التعامل مع الواقع فقضية خلق القرآن ليست قضية جوهرية تمس أصول الدين بل هي قضية فكرية يؤخذ فيها ويردّ، فلا هي تمس ذات الله ولا هي تمس القرآن، وإن الذين يقولون بخلق القرآن إنما يهدفون من وراء ذلك القول إلى تنزيه الله سبحانه عن صفة الحداثة باعتبار أن الله قديم سبحانه، بينما القرآن حادث ويجب التفريق بين الله وكلامه من باب نفي المشابهة إلا أن ابن حنبل لا مجال عنده لاستعمال العقل، ومجال التلقي الوحيد عنده هو النقل مادام النقل لم يورد مثل هذه القضية فهي بدعة... ولو كان ابن حنبل قد توقف عند حدود ربط قضية خلق القرآن بالبدعة لكان الأمر هينًا إلا أنه حكم بكفر القائلين بخلق القرآن، وألحق البلاء لنفسه وهذا قمة التعصب الذي ورثه عنه تلاميذه من بعده ووقعت بسببه فتن كثيرة في

---

(١) رواه ابن ماجه (٢/ ٦٤)، والطحاوي (٢/ ٢٨٤) في «شرح معاني الآثار»، وأحمد (١/ ١٧٧)، وأبو= = يعلى (١/ ٤٥) وغيرهم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» برقم (٤٣٠).

خشية الإطالة، ويمكن أن يردّ عليه من وجوه.

أولاً: زعم الورداني أن قضية خلق القرآن ليست قضية جوهرية تمس القرآن وأنها قضية لا تمس القرآن ولا تمس ذات الله على حد قوله. أقول هذا الزعم باطل إذ كيف بمسألة تتعلق بصفة من صفات الله ويترتب عليها الأمر والنهي والتشريع، أيقال عنها لا تمس ذات الله تعالى؟ وكما أن المسألة متعلقة بصفة الكلام والتكليم كذلك تتعلق بالآية العظمى لنبينا محمد ﷺ وهي القرآن المعجز فهي مسألة فارقة بين أهل الإسلام والمشركين، بين أهل السنة والمبتدعين وحتى ندرك أهمية تلك المسألة لابد من الإشارة إلى ما يترتب على القول بخلق القرآن من أخطار وبلايا. وقد ذكرها ابن القيم في النونية (٧٦ – ٧٨)، وفي شرح الطحاوية ص (١٧٥) وما بعدها ويمكن إجمالها كالآتي:

- يترتب على القول بخلق القرآن تعطيل الله تعالى عن صفة من أخص صفاته التي يمتدح ويتنزه عن ضدها، وهي صفة الكلام لأن القرآن كلام الله تكلم الله به، وثمرة قول الجمهية والمعتزلة أن الله لم يتكلم لا بقرآن ولا غيره، وتعطيل الله عن الكلام عيب ونقص.

- يترتب على ذلك نفي كلام الله وذلك بدوره يؤدي إلى نفي علم الله ولابد لأن كلام الله من علم الله، والقول بأن كلام الله مخلوق يفضي، ولابد إلى القول بأن شيئًا من علم الله مخلوق وهذا كفر بالاتفاق.

- يلزم من القول بخلق القرآن وصف الله بالصفات الناقصة المعيبة، فإما أن يوصف بالخرس ـ تعالى الله عن ذلك ـ وهو عدم القدرة على الكلام، أو تشبّه سبحانه بالجمادات غير القادرة والقابلة للكلام أصلاً وهذا أشنع. تعالى الله عما يصفه الجاهلون والمبطلون.

- يلزم من القول بخلق القرآن تعطيل الأمر والنهي، بل تعطيل الشرائع كلها التي تُعبد الله بها فليس معنا من كلامه شيء، فكيف يعرف الأمر والنهي والثواب والعقاب.

• ومن آثار القول بخلق القرآن، تعطيل الله عن صفاته الأخرى غير صفة الكلام كالسمع والبصر والإرادة والقدرة والحياة والوجه واليد، لأن باب الصفات واحد والقول في بعضها كالقول في البعض الآخر، والقول في الصفات كالقول في الذات، فماذا يكون لو طردنا التعطيل في جميع صفات الله، ثم في ذاته، إنه الكفر المحض، لأننا على هذا لا نعبد إلا عدمًا لا وجود له إلا في الذهن فقط، وهذا المتحصل ـ في الحقيقة ـ قول الجهمية ومَن شايعهم.

• ومن آثار القول بخلق القرآن أنه دفع بعض متأخري المعطلة إلى إهانة القرآن والاستخفاف بالمصحف، وبطحه بالأقدام، وإلقائه في المزابل، والاستنجاء به لأنه ليس كلام الله، بل خلق كسائر مخلوقاته سبحانه، وهل هذا إلا الكفر المحض تعالى الله عما يصفه الظالمون علوًا كبيرًا.

• إن القول بخلق القرآن جرّ إلى نسبة كل قول في الوجود إلى الله تعالى، وبهذا قال الاتحادية ونطق بهم شيخهم ابن عربي الطائي[1]:

ألا كل قول في الوجود كلامه ... سواء علينا نثره ونظامه

والناظر بعين الحقيقة يجد أن قول المعطلة بخلق القرآن يئول إلى هدم الشرائع لاسيما شريعة الإسلام على وجه الخصوص.

• قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وذلك أن الجهمية لما أحدثت القول بأن القرآن مخلوق، ومعناه أن الله لم يصف نفسه بالكلام أصلاً، بل حقيقته أن الله لم يتكلم ولا يتكلم، كما أفصح به رأسهم الأول الجعد بن درهم... فكان حقيقة قولهم: التكذيب بحقيقة ما أخبرت به الرسل من كلام الله ومحبته ومشيئته، وإن كانوا قد يقرون بإطلاق الألفاظ التي أطلقها الرسل، وهذا حال الزنادقة والمنافقين من الصابئين والمشركين، من المتفلسفة والقرامطة، ونحوهم فيما أخبرت به الرسل في باب الإيمان بالله، واليوم الآخر، والملائكة، والكتاب، والنبيّين، بل وفيما أمرت به

(١) «الفتوحات المكية» (١/ ١٤).

أيضًا، وهم مع ذلك يقرون بكثير مما أخبرت به الرسل، وتعظيم أقدارهم، فهم يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض»[١] اهـ.

أبعد كل هذا يقال إن قضية خلق القرآن ليست جوهرية لا تمس ذات الله ولا القرآن.

ثانياً: وقول الورداني: «**إن الذين يقولون بخلق القرآن إنما يهدفون من وراء هذا القول تنزيه الله**» هذا كلام سخيف إذ كيف يقول هذا مسلم وقد سبق ما يترتب على القول بخلق القرآن من المصائب والبلايا التي لو علمها الورداني ما تلفظ بهذا الكلام، ثم أي تنزيه يهدف من ورائه المعطلة؟ وهل تنزيه الله يكون بنفي صفاته وتعطيلها عن مدلولها؟ ولعل القارئ لا يدري لماذا يدافع الورداني عمن قال بخلق القرآن، ولكن يزول العجب حينما يعلم القارئ أن إخوانه من الروافض قد قالوا بخلق القرآن قديمًا وحديثًا، ولهذا يدافع عمن قال هذا القول.

وإليك ما يؤكد كلامي من واقع كتب الروافض.

• قال المجلسي الشيعي الرافضي في كتاب «بحار الأنوار» (٩٢/ ١١٧-١٢١): «باب أن القرآن مخلوق» وأورد تحت هذا الباب روايات تخالف ما ذهب إليه كما قال الدكتور ناصر القفاري في كتابه أصول مذهب الشيعة (٢/ ٥٤١)، وكما يقول أحد أعيان الشيعة عندهم وهو آية الشيعة محسن الأمين. «قالت الشيعة والمعتزلة القرآن مخلوق»[٢]، وقد رد عليهم شيخ الإسلام في منهاج السنة[٣] إن دعوى التنزيه التي يدعيها أكثر الفرق الضالة لم يسلكوا فيها مسلك الحق، إذ كيف يستقيم القول بالتنزيه مع نفي صفات الله، وتعطيلها عن مدلولها.

ثالثاً: قوله: «**إلا أن ابن حنبل لا مجال عنده لاستعمال العقل، ومجال التلقي**

---

(١) «التسعينية» (١٥٠ – ١٥١).

(٢) «أعيان الشيعة» (١/ ٤٦١)

(٣) (٢/ ٣٥٨ – ٣٦٣).

الوحيد عنده هو النقل ما دام النقل لم يورد مثل هذه القضية فهي بدعة» قلت: بل الإمام أحمد من أعقل النَّاس المشهود لهم بالعلم والصلاح والتقوى، لكنه كغيره من المسلمين لا يُدخِلُ عقلَه في أمر عقدي لا مدخل للعقل فيه، بل طريق معرفته السمع والوحي المتلقَّى عن طريق الكتاب والسنة، وكما سبق أن العقل له نطاق وحدود لا يتخطاها، والاعتصام بالسنة نجاة كما قال السلف الصالح رضوان الله عليهم، فالعقل يدرك به المسلم الأدلة ويسترشد بها، ومع ذلك أقول للمؤلف لقد استدل العلماء بأدلة عقلية على أن القرآن غير مخلوق، يمكن مراجعتها في مظانها، ومن هذه الأدلة العقلية هي دليل السبر والتقسيم، ودليل التقابل، ودليل القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر، ودليل القول في الصفات كالقول في الذات، ودليل إبطال الكلام النفسي، ويمكن الاطلاع على رسالة «الرد على الأشاعرة» لعبدالوهاب بن الحنبلي تحقيق الدكتور علي الشبل. فقد تعرض هذا الشيخ الحنبلي لهدم قواعد الأشاعرة في مسألة الكلام النفسي. والكتاب المذكور صاحبه حنبلي من الحنابلة كما لا يخفى، والملاحظ أن الورداني يحاول تهميش قضية خلق القرآن.

رابعاً: إن المتتبع لمنهج الإمام أحمد في الرد على الزنادقة والجهمية يلاحظ أنه استخدم معهم دليلاً عقليًا هو القياس الأولوي ليدحض به حجة المخالفين، فأين ما يقوله الورداني؟

خامسًا: وقوله عن الإمام أحمد ومنهجه: «**وافتقار المرونة في التعامل مع الواقع**» وماذا كنت تريد من الإمام أحمد؟ أيوافق أهل التعطيل والبدع؟ أيداهن أمير المؤمنين في أمر يتعلق بصفات الله تعالى؟ أكنت تريد من الإمام أن يرضى بأنصاف الحلول، وتمييع القضايا، وترقيع المناهج، ولا يحيق المكر السيِّئ إلا بأهله.

سادسًا: وقوله في الإمام أحمد: «**يضخم الفروع ويتقيد بالنص الحرفي**» اهـ. فيقال: هل مازلت مصرًا على أن مسألة القول بخلق القرآن مسألة فرعية، حتّى تتهم الإمام أحمد بتضخيم الفروع والحق أنه ما سبق أحد الورداني فيما نعلم، قال بهذا القول الذي لا يشهد له عقل ولا حس، وأما قولك عن الإمام أنه يتقيد بالنص

فنعم، لأن النبي ﷺ قال: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين عضّوا عليها بالنواجذ...**» الحديث، فلماذا لا يتمسك بالسنن؟

سابعًا: قوله عن الإمام أحمد: «**ويكشف لنا أيضًا جانب التعصب في شخصية**» قلت: وهذا من اللمز والطعن في الإمام، ثم أي عصبية التي تنكرها على الإمام؟ إن كنت تسمِّي التمسك بالحق عصبية فنعمت العصبية إذن ويستحق صاحبها التكريم لا التأثيم، والاحترام لا الملام ألم يقل الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ﴾ [الزُّخرُف:٤٣]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف:١٧٠]، وبعد فلا يضر الإمام ما قاله فيه الورداني.

وما يضر البحر أمسى زاخرًا ... إن رمى فيه غلام بحجر

وإن معاداة العلماء لنذير شر فليبشر من فعل ذلك بحرب الله تعالى، وهو القائل في الحديث القدسي: «**من عادى لي وليًّا فقد آذنته بالحرب**»[1].

(١) رواه البخاري (١٣/ ٥٠١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

طعون ورد اعتراضات الورداني على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

في هذا الفصل نعرض لجملة من الاعتراضات والافتراءات التي اعترضها وافتراها الورداني على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، ولكن نرد على بعضها وأشهرها ونترك البعض خشية الإطالة.

فمن ذلك قوله ص (١٢٤): «**ولم يجد ابن تيمية نصرة من حكام المماليك كما وجد سابقوه من العباسيين، فقد انحازوا للفقهاء ضده لكونهم يمثلون الاتجاه السائر، بينما كان اتجاه ابن تيمية شاذًّا حتّى فقهاء الحنابلة تخلوا عنه، وانتهى الأمر بابن تيمية إلى السجن الذي توفي فيه رافضًا التنازل عن أفكاره**» اهـ.

قلت: ذكر الورداني هنا عدة مغالطات، فالواقع أن شيخ الإسلام رحمه الله كان مهيبًا عند العلماء والحكام ومثالاً للداعية المجدِّ والعالم الرباني، وشهد له بذلك القاصي والداني، وكان رحمه الله مشهورًا بالصدق بالحق، لا يخاف في الله لومة لائم، وليس أدل على ذلك من قوله لبعض السلاطين: «إن ملكك عندي وملك التتر لا يساوي فلسًا»، وقال مرة: «أنا رجل ملة لا رجل دولة».

أما زعمه أن الحكام انحازوا إلى الفقهاء ضد شيخ الإسلام فذلك لما رفع إلى الحكام من الوشايات والكذب على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، كما أن بعض الفقهاء المدافعين عن المتصوفة من الغلاة قد لعبوا دورًا كبيرًا في تأليب الحكام على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، ولا يضر الشيخ ذلك طالما أن الحق كان حليفه، ولم يستطع أحد من أولئك الفقهاء أن يصمد في المناظرة أمام شيخ الإسلام كما حدث في مناظرته[١] لهم في العقيدة الواسطية في حضرة الأمير، وسَلَّم كل الحاضرين بأن هذه العقيدة معتقد سلفي صحيح، وكذا الفتوى الحموية التي كتبها في دون سن الأربعين بين الظهر والعصر[٢] في بيان معتقد أهل السنة والجماعة في صفات الله وأسمائه

---

(١) أوردها العلامة ابن عبدالهادي في «العقود الدرية» ص (٢٠٦ – ٢٤٨).

(٢) راجع «العقود الدرية» ص (٦٧، ٩٥).

الحسنى، ثم إن الداعية إلى الله تعالى لا يضره قلة الأتباع، فليس المقياس لنجاح الداعية كثرة الأتباع، ولهذا أخبر النبي ﷺ بأن النبي يأتي يوم القيامة وآمن به الرهط، والنبي وآمن به الرَّجُل، والنبي وآمن به الرجلان، والنبي ولم يؤمن به أحد.. ولهذا فقه علماء أهل السنة هذا الأمر جيدًا، فحثوا النَّاس على الاتباع للنبي ﷺ دون نظر إلى أي أمر آخر. يقول الإمام الأوزاعي رحمه الله: «عليك بآثار مَن سلف وإن رفضك النَّاس، وإياك ورأي الرِّجَال وإن زخرفوه لك بالقول...»[(١)].

وقال الفضيل بن عياض رحمه الله: «اتبع طرق الهدى ولا يضرك قلة السالكين، وإياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين»[(٢)].

وأما وصف الورداني بأن اتجاه شيخ الإسلام ابن تيمية كان شاذًّا فمثل هذه الأوصاف لا تستغرب منه، والحق أن كل منصف يعلم علم اليقين أن الورداني هو الأولى بالشذوذ في طريقته وكتاباته حيث نشر الورداني ما لا يعهده النَّاس في دينهم، واستغل ما قاله خصوم شيخ الإسلام رحمه الله من أكاذيب وافتراءات. وأما سجن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فنسأل الله تعالى أن يجعله في ميزان حسناته، ولئن خالف شيخ الإسلام طائفة من النَّاس فقد قيّض الله تعالى له مَن ينصر دعوته بين النَّاس، ويكفي في ذلك تلك المؤلفات التي تركها، وهي تدلّ على فهم سليم وشمولي للإسلام، ويقول رحمه الله: «ربما طالعت على الآية الواحدة نحو مائة تفسير ثم أسأل الله الفهم»[(٣)]، وسنعرض لبعض ما اعترض به الورداني على شيخ الإسلام ابن تيمية في الصفحات الآتية:

• يقول الورداني ص (١٢٤): «**ويمكن تحديد الأفكار الحنبلية التي طرحها ابن تيمية فيما يلي إثبات الجهة المكانية لله سبحانه**».

---

(١) رواه البيهقي في «المدخل إلى السنن» رقم (٢٣٣).

(٢) «الباعث على إنكار البدع والحوادث».

(٣) «العقود الدرية» ص (٢٦).

كذا قال يسمِّي مسائل المعتقد أفكارًا، ويحاول قدر الإمكان إظهار الحنابلة وشيخ الإسلام على أنهما خارج دائرة سلف الأمة، هذا ما يهدف إليه من خلال طرحه الشبهات بهذه الطريقة، ولكن لابد من توضيح مقصده للناس كي يحذروه.

• فأقول ـ مستعينًا بالله ـ فيما يتعلق بالمسألة التي ذكرها الورداني وجعلها من الأفكار الحنبلية: إن أهل البدع لهم حيل في استعمال الألفاظ المحدثة، فالألفاظ المحدثة ألفاظ مجملة قد تحمل عن طريق الاشتراك معاني باطلة، دلّ السمع والعقل على بطلانها، وقد تحمل معاني صحيحة قد أثبت الكتاب والسنة صحتها، ولكن من غير طريق هذه الألفاظ المجملة الفاسدة، فمن ذلك لفظ الجهة، فأهل البدع أخذوا لفظ الجهة بالاشتراك وتوهموا وأوهموا أنه سبحانه إذا كان في جهة كان في شيء غيره، كما يكون الإنسان في بيته، وكما تكون الشمس والقمر والكواكب في السماء، ثم رَتَّبُوا على ذلك أنه يكون محتاجًا إلى غيره، والله تعالى غنيّ عن كل ما سواه، وهذه مقدمات كلها باطلة[1].

• وقد أوضح شيخ الإسلام رحمه الله المراد بلفظ الجهة حيث قال: «وقد قدمنا فيما مضى أن لفظ الجهة يراد به أمر موجود وأمر معدوم، فمن قال إنه فوق العالم كله لم يقل إنه في جهة موجودة، إلا أنه يراد بالجهة العرش، ويراد بكونه فيها إنه عليها كما قد قيل في قوله: إنه في السماء، أي: على السماء، وعلى هذا التقدير فإذا كان فوق الموجودات كلها وهو غني عنها لم يكن عنده جهة وجودية يكون فيها فضلاً عن أن يحتاج إليها، وإن أريد بالجهة ما فوق العالم، فذلك ليس بشيء، ولا هو موجود حتى يقال إنه محتاج إليه أو غير محتاج إليه»[2].

• قلت: والذي دعا أهل البدع إلى نفي صفة الاستواء والعلو لله تعالى أنَّهُم وضعوا مقدمات ورتبوا عليها نتائج، وأكبر مثال على ذلك ما نحن فيه من لفظ الجهة، حيث إن الجهمي لو قلت له: الله في السماء، قال لك: يلزمك أنه في جهة

(١) «منهاج السنة» (٢/ ٦٨٤).

(٢) «منهاج السنة» (٢/ ٦٨٤).

ويلزمك أنه متميز، ولا يكون كذلك إلا وهو جسم مركب. فانظر إلى الشناعات والبشاعات التي ارتكبها الجهمي من استخدامه لهذا القياس الباطل الذي نفوا به علو الله تعالى واستوائه على عرشه، ولهذا كان السلف يحذرون من هذه الأقيسة في باب الأسماء والصفات وغيرها. وقد أهدر أهل السنة من سلف الأمة حرمة هذا القياس الباطل، قياس الله على خلقه، قياس الغائب على الشاهد. وبمثل هذه الأقيسة الفاسدة قتل العلماء المؤمنون أيام الواثق في فتنة خلق القرآن.

فقد ذكر الحافظ ابن كثير رحمه الله: «أن أحمد بن نصر وهو الإمام العالم القائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقال فيه الإمام أحمد رحمه الله: ما كان أسخاه بنفسه لله[1] لقد جاء بنفسه له، فقد حُمل رحمه الله إلى الواثق العباسي مقيدًا، وفي مجلسه أحمد بن أبي دؤاد المعتزلي وأتباعه، فقال الواثق لأحمد بن نصر: ما القول في خلق القرآن.

فقال: هو كلام الله.

قال: أخلق هو؟

قال: هو كلام الله.

فقال له الواثق: فما تقول في ربك؟ أتراه يوم القيامة؟

فقال: يا أمير المؤمنين قد جاء القرآن بذلك، قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣].

وقال رسول الله ﷺ: «**إنكم ترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضَّامون في رؤيته**»[2] فنحن على الخير.

قال الواثق: ويحك... أيُرى كما يرى المحدود والمتجسد ويحويه مكان ويحصره الناظر؟ أنا أكفر برب هذا صفته. ثم قام إليه فلما انتهى إليه ضربه بالسيف على عاتقه

---

(١) «البداية والنهاية» (١٠ / ٣٣٠ - ٣٣١)، و«التهذيب» لابن حجر (١ / ٨٧ - ٨٨).

(٢) رواه البخاري (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢) من طرق كثيرة عن أبي هريرة مرفوعًا.

وهو مربوط بحبل ثم ضربه أخرى على رأسه ثم طعنه في بطنه فسقط صريعًا»[١]. اهـ.

● قال الحافظ ابن كثير معقبًا على قياس الواثق: «وما قاله الواثق لا يجوز ولا يلزم ولا يرد به هذا الخبر الصحيح، والله أعلم».

● وقد خَصَّ العلامة الألوسي المراد بالجهة أيضًا فقال رحمه الله: «وأما لفظ الجهة فقد يراد به ما هو موجود، وقد يراد به ما هو معدوم، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق، فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير الله تعالى كان مخلوقًا، والله تعالى لا يحصره شيء، ولا يحيط به شيء من المخلوقات تعالى عن ذلك. وإن أريد بالجهة أمر عدمي وهو ما فوق العالم فليس هناك إلا الله تعالى وحده، فإذا قيل: إنه تعالى في جهة بهذا الاعتبار فهو صحيح عندهم، ومعنى ذلك أنه فوق العالم حيث انتهت المخلوقات»[٢].

وأما لفظ المكان فأهل البدع يريدون كذلك نفي علو الله تعالى، ويستخدمون نفس القياس الفاسد الذي سبق الكلام عليه، وقد أحسن صنعًا العلامة ابن عبدالبر المالكي حيث رد على الجهمية هذا القياس، فقال رحمه الله: «وأما احتجاجهم، لو كان في مكان لأشبه المخلوقات، لأن ما أحاطت به الأمكنة واحتوته مخلوق فشيء لا يلزم ولا معنى له، لأنه عز وجل ليس كمثله شيء من خلقه، ولا يقاس بشيء من بريته، ولا يدرك بقياس، ولا يقاس بالناس، لا إله إلا هو كان قبل كل شيء ثم خلق الأمكنة والسموات والأرض وما بينهما، وهو الباقي بعد كل شيء، وخالق كل شيء، لا شريك له، وقد قال المسلمون وكل ذي عقل: إنه لا يعقل كائن لا في مكان منا، وما ليس في مكان فهو عدم، وقد صح في المعقول، وثبت بالواضح من الدليل أنه كان في الأزل لا في مكان وليس بمعدوم، فكيف يقاس على شيء من خلقه أو يجري بينه وبينهم تمثيل أو تشبيه، تعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا الذي لا يبلغ من وصفه إلا إلى ما وصف به نفسه أو وصفه به نبيه ورسوله، أو اجتمعت عليه الأمة

---

(١) «البداية والنهاية» (١٠ / ٣٤٥).

(٢) «غاية الأماني» (١/ ٤٤٧).

الحنفية عنه»[١].

قلت: يتضح من خلال كلام الحافظ ابن عبدالبر ورده على الجهمية أن المعقول على نفي العلو بلزوم المكان يلزمه على قياسه الفاسد أن الله ﷻ كان في الأزل معدومًا، تعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

أما أهل السنة فقد أهدروا هذه الأقيسة الفاسدة.

وبعد... فأي محذور ارتكبه أهل السنة في نظر الورداني وقد ثبت بألف دليل ـ كما قال بعض العلماء ـ مسألة علوّ الله تعالى على خلقه.

ويقول الورداني تحت عنوان «إن الله متكلم بصوت وحرف»: «**ويرى ابن تيمية أن الله يتكلم بحرف وصوت، تكلم بالقرآن العربي بألفاظه ومعانيه بصوت نفسه كما تكلم بالتوراة العبرية، كذلك ونادى موسى بصوت سمعه، وينادي عباده يوم القيامة بصوت كذلك**».

أراد بنقل هذا الكلام أن يقنع القارئ أن هذا المعتقد المذكور هنا من متفردات ابن تيمية وكذا الحنابلة فقط، وهذا من التدليس البَيِّنِ، فأقول وبالله التوفيق:

قد سبق ذكر أدلة أن الله تعالى تكلم بالقرآن بصوت وحرف عند ذكر عقيدة أهل السنة في القرآن، وأزيد هنا أن الحافظ الذهبي رحمه الله قد جمع في جزء طرق الأحاديث المصرحة بثبوت الصوت لله ﷻ[٢]، ومن قبله ذكر البخاري رحمه الله ألفاظها في كتاب الرد على الجهمية[٣]، وسؤالي للورداني: هل كان البخاري حنبليًّا؟ وهل كان الذهبي حنبليًّا؟ وقد أورد الأخير بضعة عشر حديثًا مرفوعة سوى أقوال الصحابة والتابعين في إثبات صفة الصوت لله رب العالمين، وكذلك ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح» بعض الأحاديث على ذلك[٤] وقال: «وإذا ثبت ذكر الصوت في

---

(١) «التمهيد» (٧/ ١٣٥).

(٢) ذكر ذلك رحمه الله في كتاب «العرش» (١/ ٩٦) بتحقيق الدكتور/ محمد بن خليفة التميمي.

(٣) «الرد على الجهمية» ص (٢٣٨).

(٤) «فتح الباري» (١٣/ ٤٥٨).

الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به على الوجه اللائق به ﷻ ومما هو معلوم أن الذهبي وابن حجر شافعيّا المذهب، وأما البخاري فهو مجتهد كما هو معلوم، وعلى هذا فدعوى الورداني أن عقيدة أن الله يتكلم بصوت وحرف من طرح الحنابلة وحدهم دعوى باطلة لا أساس لها من الصحة.

ثم اعلم أيها القارئ أن من نفى أن يتكلم الله تعالى بحرف وصوت لم يكن معه حجة لنفي ذلك، أي قياسًا فاسدًا أثبت فساده العلماء وأهدروا حرمته، حيث قال النافون لصفة الصوت: يلزم من ذلك ـ أي يلزم من إثبات صفة الصوت ـ أن تشبه صفته سبحانه صفة المخلوقين؛ لأن الصوت يخرج من حنجرة ولهاه وله مخارج... إلخ[1].

قال المثبتون: لا يلزم مما ذكرتكم شيء من ذلك لأن إثبات صفة الله تعالى يكون في إطار قوله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] وغيرها من آيات التنزيه، وعلى هذا فما الضير في أن تثبت لله تعالى صفة الصوت على الوجه اللائق به سبحانه، وندع ما وراء الإثبات من البحث عن الكيفية التي لا يمكن لعقولنا أن تدركها.

بل المنصِف يقول إن نفي صفة الصوت عن الله تعالى يلزم منه أنه ـ أي الله تعالى ـ لم يُسمع أحدًا كلامه لا ملائكته ولا رسله. ولهذا تَنَبَّهَ الحافظ ابن حجر لهذا الإلزام وقال: «ومن نفى الصوت يلزمه أن الله تعالى لم يُسمِع أحدًا من ملائكته ولا رسله كلامه، بل ألهمهم إياه إلهامًا»[2].

وسوف أنقل كلام شيخ الإسلام هنا المصرِّح بأن إثبات ذلك لله تعالى، وأنه تكلم بحرف وصوت ليس عقيدة خاصة بالحنابلة. قال ﷺ: «واستفاضت الآثار عن النبي ﷺ والصحابة من التابعين ومن بعدهم من أئمة السنة، أنه سبحانه ينادي بصوت نادى موسى، وينادي عباده يوم القيامة، ويتكلم بالوحي بصوت، ولم ينقل

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٤٥٨).

عن أحد من السلف أنه قال: إن الله يتكلم بلا صوت بلا حرف، ولا أنه أنكر أن الله يتكلف بصوت، وبحرف»[١] اهـ.

وقد نقلت هذا النقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية لأمرين:

١ ـ **الأول**: لأثبت أن هذا المعتقد ليس خاصًا بالحنابلة أو لشيخ الإسلام كما يورد الورداني أن يصوّره.

٢ ـ **الثاني**: لو أن الورداني أنصف في نقله لَنَقَلَ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية من كل كتبه في تلك المسألة ليتضح أن هذا المعتقد ليس خاصًا به، وإنما هو اعتقاد سلف الأمة من أتباع المذاهب الأربعة وغيرهم ممن سار على درب السلف الصالح.

ولكنه لم يفعل ذلك لأنه لو نقل مثل هذا النقل الذي سبق ونقلته لأدرك القارئ مدى جنايته على شيخ الإسلام ابن تيمية والحنابلة.

ويقول ص (١٢٥): «**ويمكن طرح الأفكار الحنبلية التي طرحها ابن تيمية فيما يلي ـ إن الله جسم**». قلت: العجب من الورداني أنه ينقل تحت هذا العنوان عن شيخ الإسلام ابن تيمية أن هذا اللفظ لم ينطق به كتاب ولا سنة في حق الله تعالى، لا نفيًا ولا إثباتًا.

وينقل أيضًا عن شيخ الإسلام قوله: «الكلام في وصف الله بالجسم نفيًا وإثباتًا بدعة، لم يقل أحد من سلف الأمة وأئمتها أن الله ليس بجسم كما لم يقولوا إن الله جسم».

والسؤال: من أين استنتجت أن الحنابلة وشيخ الإسلام يقولون: إن الله جسم مع أنك ذكرت تحت العنوان من قول شيخ الإسلام أن السلف عمومًا بما فيهم الحنابلة لم ينطقوا بهذا اللفظ نفيًا وإثباتًا لأنه من الألفاظ المجملة التي يُسأل عنها مَن أطلقها، فإنه أحيانًا يطلقها قوم ويراد بها ما لا يجوز في حق الله، وأحيانًا ينفيها قوم

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢ / ٣٠٤ – ٣٠٥).

ويراد بالنفي معنى صحيح في حق الله لا يجوز نفيه، وهذا ما دعا شيخ الإسلام ابن تيمية أن يقول ما سبق، لكن شيخ الإسلام وَضَّحَ المسألة غاية الوضوح، وفهمها الورداني وغيره من الخصوم من أهل البدع فهمًا غير صحيح، فانطلقوا يشنعون على شيخ الإسلام والحنابلة وغيرهم من سلف الأمة وأئمتها بألقاب التجسيم والتشبيه وغيرها لتنفير العامة عنهم، وهذه طريقة أهل البدع ومن ثم قال بعض السلف: «من علامات أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر».

وعلى هذا فإطلاق لفظ جسم على الله يعتبر بدعة، وقد صرح بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

● قال شيخ الإسلام في رسالته التدمرية: «ولما كان الردّ على وصف الله بالنقائص بهذه الطريقة طريقًا فاسدًا لم يسلكه أحد من السلف والأئمة، فلم ينطق أحد منهم في حق الله بالجسم لا نفيًا ولا إثباتًا، ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك لأنَّها عبارات مجملة لا تحقق حقًّا ولا تبطل باطلاً، فهذا من الكلام المبتدع الذي أنكره السلف والأئمة»(١).

● وقال أيضًا: «ولهذا كره السلف والأئمة كالإمام أحمد وغيره أن تُردّ البدعة بالبدعة، فكان أحمد في مناظرته للجهمية لما ناظروه على أن القرآن مخلوق وألزمه برغوث وكان من أحذقهم في المناظرة أنه إذا كان الكلام غير مخلوق يكون الله جسمًا وهذا مُنْتَفٍ، فلم يوافق أحمد لا على نفي ذلك ولا على إثباته، بل قال أقول أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد. فبيّن أني لا أقول جسم ولا ليس بجسم لأن كلا الأمرين بدعة»(٢).

● قلت: وفي كلام شيخ الإسلام السابق عن الإمام أحمد ما يبطل دعوى الورداني واتهامه للحنابلة بـ«التجسيم» فالحاصل أن إطلاق هذا اللفظ على الله تعالى

---

(١) «الرسالة التدمرية».

(٢) «الرسالة التدمرية».

ليس من الألفاظ المشروعة في حقه ﷻ.

ولكن لابد من التنبيه على أمر مهم وهو أن بعض الطوائف الضالة قد تنفي هذا اللفظ وتعني بالنفي معنى ثابتًا صحيحًا في حق الله تعالى، فالمعتزلة مثلاً يقولون: «إن الله ليس جسمًا» ومقصودهم أنه لا يُرَى ولا يتكلم بنفسه ولا تقوم به صفة، ولا هو مباين للخلق. فإذا كان النفي الذي أطلقوه يراد به نفي الصفات الثابتة لله تعالى فلابد أن يُرد عليهم ويستفصل منهم ماذا أردتم بالنفي في قولكم: «إن الله ليس بجسم»، وقد أوضح ابن القيم رحمه الله هذا المقام غاية الإيضاح فقال رحمه الله: «اعلم أن لفظ (الجسم) لم ينطق به الوحي إثباتًا فيكون له الإثبات، ولا نفيًا فيكون له النفي، فمن أطلق نفيًا وإثباتًا، سئل عما أراد؟ فإن قال أردت بالجسم: معناه في لغة العرب، وهو البدن الكثيف الذي لا يسمى في اللُّغَة جسمًا سواه... فهذا المعنى منفيّ عن الله عقلاً وسمعًا. وإن أردتم به: المركب من المادة والصورة والمركب من الجواهر المفردة فهذا منفي عن الله قطعًا... وإن أردتم بالجسم: ما يوصف بالصفات ويرى بالأبصار ويتكلم ويكلم ويسمع ويبصر ويرضى ويغضب، فهذه المعاني ثابتة لله تعالى، وهو موصوف بها، فلا ننفيها عنه بتسميتكم للموصوف بها جسمًا».

• قلت: وقد ثبت عن الإمام أحمد قوله: «لا نزيل عن ربنا صفة من صفاته لشناعة شُنّعت، وإن نبت عن الأسماع»[1].

• ثم يقول ابن القيم رحمه الله: «وإن أردتم بـ(الجسم) ما يشار إليه إشارة حسية، فقد أشار أعرف الخلق به، بإصبعه رافعًا بها إلى السماء وبهذا الجمع الأعظم مستشهدًا لا للقبلة.

• وإن أردتم بالجسم ما يقال له أين؟ فقد سأل أعلم الخلق به عنه بأين مُنَبِّهًا على علوّه على عرشه وسمع سؤال بأين وأجابه عنه ولم يقل هذا السؤال إنما يكون

---

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٣/ ٣٢٦ - ٣٢٧) وأبو يعلى في «إبطال التأويلات» (١/ ٤٤)، وأورده شيخ الإسلام في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٣١)، وأورده ابن القيم في «اجتماع الجيوش» ص (٢١٤).

عن الجسم، وإنه ليس بجسم.

• وإن أردتم بالجسم: ما يلحقه «من» و«إلى» فقد نزل جبريل من عنده، وعرج برسوله ﷺ إليه، وإليه يصعد الكلم الطيب، وعبده المسيح رُفع إليه... وإن أردتم بالجسم: ما له وجه ويدان وسمع وبصر فنحن نؤمن بوجه ربنا الأعلى وبيديه، وبسمعه وبصره، وغير ذلك من صفاته التي أطلقها على نفسه.

• وإن أردتم بالجسم: ما يكون فوق غيره ومستويًا على غيره، فهو سبحانه فوق عباده مستو على عرشه... إلخ[١].

هذا وقد شهد ببراءة شيخ الإسلام من تهمة التجسيم، كتبه التي كتبها في بيان المعتقد الصحيح وكذلك شهادة العلماء له.

• قال العلامة ابن الألوسي رحمه الله في رده على ابن حجر الهيتمي الذي اتهم شيخ الإسلام بالتجسيم[٢]، قال ابن الألوسي: «وأما ما رمى الشيخ ابن حجر ابن تيمية به فليس كما قال، بل هو عن ذلك بمعزل، وبعيد عنه بألف ألف منزل، فتأليفاته وعباراته التي سمعتها قاضية بكذب ما عزي إليه، وكذلك شهادات العلماء حاكمة باختلاق ما زُوِّر عليه»[٣].

ثم نقل عن الألوسي قوله: «حشا لله تعالى أن يكون (يعني شيخ الإسلام) من المجسمة، بل هو أبرأ النَّاس منهم، وهو بمعزل عن التجسيم».

ثم قال ابن الألوسي: «والعجب من الشيخ ابن حجر كيف يَنْسِبُ إليه هذه الأقوال من غير نقل عنه وإسناد وقد قالوا: لولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء»[٤] اهـ.

---

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» (١٧٩ – ١٨٠).

(٢) ومن هذا نعلم أن الورداني يأخذ كلام خصوم شيخ الإسلام فيه ويسطره في كتابه دون تحقيق.

(٣) «جلاء العينين» ص (٣٨٨ – ٣٨٩).

(٤) «جلاء العينين» ص (٣٨٨ – ٣٨٩).

ولو ذهبنا نذكر كلام الأئمة في ذلك لطال المقام فيكفي ما كتبناه لمن أراد القناعة.

• الرد على الورداني في زعمه أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقول بتحريم زيارة قبر الرسول ﷺ.

يقول ص (١٢٦) تحت عنوان: «تحريم زيارة الرسول ﷺ»: «**أفتى ابن تيمية بأن شدّ الرحال لزيارة النبي معصية وأن مَن ناداه مستغيثًا بعد وفاته أشرك بالله**».

وما ذكره هنا يُردّ عليه من وجوه:

أولاً: ألفت نظر القارئ لكيفية صياغة المؤلف العنوان وما تحته، ولهذا مغزى يهدف من ورائه إلى التشنيع على شيخ الإسلام ابن تيمية حتّى يملأ القارئ نفسه حقدًا وحنقًا على شيخ الإسلام، وهذا المسلك الذي سلكه الورداني هو مسلك مكشوف بحمد الله، وهو من إرجاف المرجفين قديمًا وحديثًا، وليس الأمر كما زعم الورداني كما سيتضح.

ثانياً: أن ما ذكره هنا فيه خلط واضطراب، إذ كيف يقول الورداني إن شيخ الإسلام يقول بتحريم الزيارة، ثم يكتب تحت العنوان إن شيخ الإسلام أفتى بتحريم شد الرحال لزيارة قبر النبي ﷺ. والقارئ المنصف يعلم أن بين المسألتين فرق كبير. فكيف يخلط الورداني بينهما. ثم ليعلم القارئ أن مَن طالع كتب شيخ الإسلام ابن تيمية يجد أنه يُفرّق بين المسألتين، مسألة الزيارة بدون شد رحل ومسألة الزيارة بشد رحل فالأولى يجيزها ويستحبها، والثانية لا يجيزها والحق معه فيها.

فالورداني تلقّف كلام خصوم شيخ الإسلام الذين خلطوا فيما بين المسألتين كما خلط هو متبعًا لهم في ذلك.

ولهذا نَبَّهَ العلماء على الفرق:

• قال العلامة ابن عبدالهادي رحمه الله: «والشيخ (يقصد ابن تيمية) لا يمنع الزيارة الخالية من شدّ الرحل، بل يستحبها، ويندب إليها، وكتبه ومناسكه تشهد

بذلك، ولم يعترض الشيخ إلى هذه الزيارة في الفتيا ولا قال: إنها معصية ولا حكى الإجماع على المنع منها، والله ﷻ لا تخفى عليه خافية»[١].

• وقال العلامة مرعي بن يوسف الحنبلي رحمه الله: «ومن العجب أن ابن تيمية رحمه الله قائل بزيارة القبور حتّى قبور الكفار كما تقدم، وكتبه في الفقه ومناسكه في الحج مصرحة بذلك، ومع هذا فنجد كثيرًا من المتعصبين وممن يستحل الوقيعة في أئمة الدين ينقلون عنه القول بتحريم زيارة قبور الأنبياء والصالحين، إما جهلاً، أو بغضًا وعنادًا ممن أشاع عنه ذلك في الأصل، ثم قلده في ذلك مَن لا يحتاط في دينه، ونسي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحُجرات:٦]، وقول القائل:

وكم من عائب قولاً صحيحًا ... وآفته من الفهم السقيم

فنسأل الله سبحانه ألاّ يفضحنا يوم تُبلى السرائر، وأن يجعلنا من المتأدبين مع الأئمة والأكابر... آمين»[٢].

• وقد نقل العلامة الألوسي نقولاً عن شيخ الإسلام ابن تيمية يجيز ويستحب فيها زيارة القبور على الوجه المشروع، ثم قال الألوسي رحمه الله: «وقد عُلِمَ بما نقلناه أن شيخ الإسلام رحمه الله لم يُحَرِّم زيارة القبور على الوجه المشروع في شيء من كتبه، ولم ينه عنها، ولم يكرهها،بل يستحبها وحضّ عليها، ومناسكه ومصنفاته طافحة بذكر استحباب زيارة قبر النبي ﷺ وسائر القبور، ولم ينكر زيارتها في موضع من المواضع ولا ذكر في ذلك خلافًا... وإنما تكلم على مسألة شد الرحال وإعمال المطي إلى مجرد زيارة القبور، وذكر في ذلك قولين للعلماء المتقدمين والمتأخرين... هكذا ذكر الشيخ الخلاف في شد الرحال وإعمال المطي إلى القبور، ولم يذكره في الزيارة الخالية من شد رحل، وإعمال المطي، والسفر إلى زيارة القبور مسألة وزيارتها من غير سفر مسألة أخرى، ومن خلط هذه المسألة بهذه المسألة وجعلهما مسألة واحدة وحكم عليهما بحكم واحد، وأخذ في التشنيع على مَن فرّق بينهما وبالغ في التنفير عنه فقد حرم

---

(١) «العقود الدرية» ص(٣٤١).

(٢) «شفاء الصدور في زيارة المشاهد والقبور» ص(٧٠) للشيخ/ مرعي بن يوسف الحنبلي.

التوفيق، وحاد عن سواء الطريق»[١].

ثالثاً: أن كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله التي كتبها تُصرّح ببطلان وكذب ادعاء الورداني نسبته القول بتحريم زيارة قبر النبي ﷺ له، وسوف أنقل موضعين وأشير إلى باقي المواضع لمن أراد مطالعة باقيها.

● قال شيخ الإسلام رحمه الله: «قد ذكرت فيما كتبته من المناسك أن السفر إلى مسجده (أي مسجد النبي ﷺ) وغيره ـ كما يذكره أئمة الإسلام في مناسك الحج ـ عمل صالح مستحب، وقد ذكرت في عدة مناسك الحج السُّنة في ذلك...» إلخ[٢].

● قلت: ففي هذا النقل ما يدل على استحباب السفر لمسجده ﷺ ولا بأس عند ذلك بزيارة قبره ﷺ، لأن الزيارة تكون تابعة حينئذ لا مستقلة بسفر خاص، ولهذا رأى شيخ الإسلام ابن تيمية قصر السفر في تلك السفرة للصلاة في مسجد النبي ﷺ، فقال رحمه الله: «والصلاة تقصر في هذا السفر المستحب بإجماع المسلمين، لم يقل أحد من أئمة المسلمين أن هذا السفر لا تقصر فيه الصلاة، ولا نهى أحد عن السفر إلى مسجده، وإن كان المسافر إلى مسجده يزور قبره ﷺ بل هذا من أفضل الأعمال، ولا في شيء من كلامي، وكلام غيري نهي عن ذلك، ولا نهي عن الشروع في زيارة قبور الأنبياء والصالحين، ولا عن الشروع في زيارة القبور، كما كان رسول الله ﷺ يزور أهل البقيع وشهداء أحد... وإذا كانت زيارة قبور عموم المؤمنين مشروعة فزيارة قبور الأنبياء والصالحين أولى... وإنما يشرع زيارة قبره كما شرعت زيارة القبور... والذي يفعله بعض علماء المسلمين هو الزيارة الشرعية يصلّون في مسجده ﷺ، ويسلمون عليه في الدخول للمسجد وفي الصلاة، وهذا مشروع باتفاق المسلمين، وقد ذكرت هذا في المناسك وفي الفتيا...»، ثم ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أنواع زيارة القبور، وقال: «النوع الثالث: فهو زيارتها للدعاء لها. كالصلاة على الجنازة فهذا هو المستحب الذي دلت السنة على استحبابها، لأن النبي ﷺ فعله،

---

(١) «غاية الأماني» (١/ ٣١٣) لمحمود شكري الألوسي.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٣٢٩) وهو بداية كتاب «الجواب الباهر ضمن المجموع».

وكان يُعلّم أصحابه ما يقولون إذا زاروا القبور»[١] اهـ[٢].

• قلت: تبين من هذه النقول الرد على ما زعمه الورداني، وأنه قلد في ذلك خصوم شيخ الإسلام ابن تيمية، وأما بالنسبة للمسألة الثانية ونهي تحريم شدّ الرحل إلى زيارة القبر المعظم، فهذه المسألة نتعرض لها في الوجه الآتي وهو:

رابعًا: بالنسبة لمسألة تحريم السفر لزيارة القبر على وجه الخصوص فقد ذكر فيها شيخ الإسلام ابن تيمية قولين لأهل العلم ثم رجّح ﷺ القول بتحريم السفر والحجة له في ذلك قول النبي ﷺ: «**لا تشد الرحال إلا إلى ثلاث مساجد؛ المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى**»[٣]. وفي لفظ آخر: «**لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، ومسجد بيت المقدس**»[٤]، فالنهي الوارد في الحديث يقتضي التحريم، ولم ينفرد شيخ الإسلام بهذه الفتيا فقد سبقه إليها علماء لهم وزنهم في الأمة كأبي عبدالله بن بطة، وأبي الوفاء بن عقيل ـ وهما حنبليان ـ والشيخ أبي محمد الجويني من الشافعية، وهذه الفتيا أيضًا اختيار القاضي عياض وهو من المالكية وكذا القاضي حسين من الشافعية[٥]، ومن قبلهم الإمام مالك ﷺ.

• وقد نقل الحافظ ابن عبدالهادي عن أبي عمرو بن أبي الوليد المالكي قوله: «وقد قال مالك ﷺ للسائل مسألة: أنه نذر أن يأتي قبر النبي ﷺ؟ فقال له الإمام: إن كان أراد مسجد النبي ﷺ فليأته، وليصلّ فيه، وإن كان أراد القبر فلا يفعل للحديث الذي جاء: «**لا تعمل المطي إلا إلى ثلاث مساجد**» والله أعلم»[٦].

---

(١) نفس المصدر السابق (٢٧ – ٣١٤، وما بعدها).

(٢) وسأحيل القارئ على نقول أخرى في الكتب الآتية:

ـ «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٦٦٣)، (٢/ ٦٦٥).

ـ «مجموع الفتاوى» (٢٤ / ٣٢٦، ٣٣٤).

ـ «الرد على الأخنائي» ص(١٣، ١٤ وما بعدها).

(٣) رواه البخاري (١١٨٩) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٤) رواه مالك في «الموطأ» (١٦)، والنسائي (٣/ ١١٣ – ١١٦).

(٥) راجع «العقود الدرية» (ص٣٤٥)، «مجموع الفتاوى» (٢٤ / ٣٢٦ – ٣٣٤).

(٦) «العقود الدرية» ص(٣٥٤).

● قلت: ففي فتوى الإمام مالك ما يؤيد اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من أنه ينبغي أن يفرق بين مَن أنشأ سَفَرًا يريد به المسجد للصلاة فيه، فهذا لا بأس به وهو مستحب، وبين مَن أنشأ سفرًا يريد به زيارة القبر، فهذا يدخل تحت النهي السابق، ويؤيده أيضًا أن صيغة النهي الواردة في الحديث يدخل فيه كل بقعة تقصد للعبادة غير الثلاثة، وهكذا فهم الصحابي رضي الله عنه ويقال له (بصرة بن أبي بصرة الغفاري) حينما ذكر له أبو هريرة أنه سافر إلى الطور الذي كلم الله عليه موسى، فقال له بصرة رضي الله عنه: لو أدركتك قبل أن تخرج لما خرجت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تعمل المطي إلا إلى ثلاث مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، ومسجد بيت المقدس**». ولا شك أن فهم الصحابي للنص مقدم على فهم غيره من المتأخرين.

على أن الخلاف المذكور في المسألة هو خلاف بين المتأخرين كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية وإلا فالقدماء من العلماء على القول بالتحريم[1].

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الجواب الباهر» أن السفر إلى قبور الأنبياء والصالحين لم يكن موجودًا في القرون الثلاثة الأولى: قرن الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، إنما حدث بعد ذلك كذلك، ولم يأت حديث صحيح في استحباب تخصيص القبر النبوي بالزيارة، وقد بسط شيخ الإسلام الكلام على هذه المسألة في كتبه «الرد على الأخنائي»، «اقتضاء الصراط المستقيم»، «الجواب الباهر»، «القاعدة الجليلة في التوسل والوسيلة» وغيرها. وسُجن رحمه الله بسببها نسأل الله أن يجعل ثواب ذلك في ميزان حسناته.

خامسًا: لقد انتصر لشيخ الإسلام في هذه المسألة كثير من علماء عصره من جميع المذاهب الأربعة وطالبوا السلطان بالإفراج عنه وراسلوه بالرسائل في ذلك، ولم يعترضوا على الفتيا التي أفتاها شيخ الإسلام بخصوص هذه المسألة وأرسلوا توقيعاتهم على موافقتهم لشيخ الإسلام، وقد ذكر الحافظ ابن عبدالهادي رسائلهم وتوقيعاتهم في العقود الدرية من ص (٣٤٢) إلى ص (٣٦٠)، ولولا خشية الإطالة

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٧ / ٣١٤ - ٤١٣).

لذكرت أسماءهم فليرجع إليها مَن شاء.

ومِن أحسن الرسائل في ذلك وكأن صاحبها يرد على الورداني مباشرة حيث يقول في الانتصار لشيخ الإسلام ابن تيمية: «والمعترض عليه (أي على شيخ الإسلام) بالتشنيع إما جاهل لا يعلم ما يقول، أو متجاهل يحمله حسده وحمية الجاهلية على رد ما هو عند العلماء مقبول»[١].

سادسًا: إن شيخ الإسلام رحمه الله حكى قولين في مسألة شدّ الرحل ثم رجّح القول بالتحريم، ولا ملامة عليه في ذلك ولا عتب، ولهذا حكى القسطلاني[٢] القولين وقال بعضهم: فيسع ابن تيمية رحمه الله في منعه شد الرحل لزيارة القبور، ما وسعَ أبا محمد الجويني والقاضيين حسنًا وعياضًا وغيرهم إن كان الإنصاف يُعدّ مرضاة».

• وقال غيره: «ما ذكره الشيخ تقي الدين على الوجه المذكور الموقوف عليه... لم يستحق عليه عقابًا ولا يوجب عتابًا»[٣].

• قلت: وقد يظن من في قلبه مرض أن فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية بتحريم شد الرحل إلى القبر المعظم، فيه ما يقتضي الانتقاص والازدراء بمنزلة رسول الله ﷺ وهذا الظن باطل ولا ينبغي أن يكون، وقد نبّه العلماء الذين وافقوا على فتوى شيخ العلماء على إزالة هذا الظن الفاسد.

• يقول بعضهم: «وليس فيه (أي في نص الفتوى) ما يقتضي الازدراء والتنقيص بمنزلة الرسول ﷺ».

• وقال آخر: «والخلاف في هذه المسألة (يعني شد الرحل إلى القبر) صحيح منقول في غير ما كتاب من كتب أهل العلم، لا اعتراض عليه (أي على شيخ الإسلام) في ذلك، إذ ليس في ذلك ثلب لرسول الله ﷺ، ولا غضٌّ من قدره ﷺ».

---

(١) «العقود الدرية» (٣٤٣).

(٢) «إرشاد الساري» (٣/ ٢٥١).

(٣) «العقود الدرية» (٣٤٦).

• وقال ثالث: فإن جوابه(أي شيخ الإسلام) في هذه المسألة قاض بذكر خلاف العلماء، وليس حاكمًا بالغض من الصالحين والأنبياء، فإن الأخذ بمقتضى كلامه صلوات الله وسلامه عليه في الحديث المتفق على صحته رفعه إليه: هو الغاية القصوى، في تتبع أوامره ونواهيه والعدول عن ذلك محذور وذلك مما لا مرية فيه، وإذا كان كذلك فأي حرج على مَن سئل في مسألة فذكر فيها خلاف الفقهاء ومال فيها إلى بعض أقوال العلماء «فإن الأمر لم يزل كذلك على مر العصور، وتعاقب الدهور...» إلخ.

• قلت: وقد أنكر العلماء على من نسب الكفر إلى أي عالم قال بتحريم شدّ الرحل.

فقد قال أحد المالكية عن فتوى شيخ الإسلام: «وحيث تقرر هذا فلا يجوز أن ينسب مَن أجاب في هذه المسألة بأنه سفر منهي عنه إلى الكفر، فمن كفّرَهُ بذلك من غير موجب، فإن كان مستبيحًا ذلك فهو كافر، وإلا فهو فاسق».

ثم نقل القائل عن الإمام أبي عبدالله المازري قوله: «من كفّر أحدًا من أهل القبلة، فإن كان مستبيحًا ذلك فقد كفر، وإلا فهو فاسق، يجب على الحاكم إذا رفع أمره إليه أن يؤدبه، ويُعَزّره بما يكون رادعًا لأمثاله، فإن ترك مع القدرة عليه، فهو آثم والله تعالى أعلم»[1] اهـ.

سابعًا: جدير بالذكر أن من أكبر المشنعين على شيخ الإسلامابن تيمية في هذه المسألة هم من أذناب الروافض وجهلة المتصوفة المنخرفين المنحرفين، والدجالين القبوريين، ولعل أشدهم حنقًا الروافض لما رأوا إنكار شيخ الإسلام عليهم وكشف شبهاتهم وأباطيلهم وتحذير النَّاس منهم، خاصة في وضع الأحاديث المكذوبة في استحباب شدّ الرحال للقبور وبناء المساجد عليها، وقد ذكر شيخ الإسلام ذلك فقال رحمه الله: «وأول مَن وضع هذه الأحاديث لزيارة المشاهد التي على القبور أهل

(١) هذه النقول السابقة من «العقود الدرية» ص (٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٥، ٣٥١).

البدع من الرافضة ونحوهم، الذين يعطلون المساجد ويعظمون المشاهد، يدعون بيوت الله التي أمر أن يذكر فيها اسمه ويُعبد وحده لا شريك له، ويعظمون المشاهد التي يشرك فيها ويكذب ويبتدع فيها دين لم ينزل الله به سلطانًا، فإن الكتاب والسنة، إنما فيهما ذكر المساجد دون المشاهد، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف:٢٩]. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة:١٨]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة:١٨٧] الآية، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن:١٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة:١١٤] الآية.

عبرة: وأسوق تلك القصة لعل الورداني يأخذ منها العبرة ويمسك عن الوقيعة في شيخ الإسلام ابن تيمية.

فقد ذكر الإمام ابن عبدالهادي أن فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية لما نشرت في الشام ثار جماعة من أهل الشام ممن في قلوبهم حقد على الشيخ وضربوا مشورة في حق الشيخ فقال أحدهم: يُنفى... فنُفي القائل.

وقال آخر: يُقْطع لسانه ـ فقُطِعَ لسان القائل.

وقال آخر: يُعزَّر. فعُزّر القائل.

وقال آخر: يُحبَس. فحبس القائل.

قال الشيخ ابن عبدالهادي: أخبرني بذلك من حضر هذه المشورة وهو كاره لها[1].

وأما قول الورداني بأن شيخ الإسلام أفتى بكفر مَن استغاث برسول الله ﷺ، فهذه المسألة لن أناقشها لأنَّها تحتاج إلى مجلد، ويكفي أن شيخ الإسلام رد على مَن

(١) «العقود الدرية» ص (٣٢٨، ٣٢٩).

أجاز الاستغاثة بالرسول فيما لا يقدر عليه إلا الله وذلك في كتاب الرد على البكري، فمن رام معرفة الحق في المسألة فليرجع إليه، ثم إن شيخ الإسلام رحمه الله لم يكفّر المستغيث مطلقًا، بل الاستغاثة فيها تفصيل ذكره في الكتاب السابق، وأقام الأدلة والبراهين على صحة ما ذهب إليه ولم ينفرد ﷺ بهذا القول بل سبقه عدد من العلماء كابن عقيل من الحنابلة، وابن الجوزي وغيرهما، وتبعه عدد أيضًا من العلماء.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ردّ زعمه أن شيخ الإسلام يقول بفناء الجنة والنار

ذكر الورداني ص (١٢٦) تحت عنوان «فناء النار» قال: «**قال ابن تيمية أن النار تفنى والجنة تبقى، ونسب هذا القول إلى السلف، رافضًا القول بأنهما لا تفنيان**».

ويمكن الرد على ما ذكره هنا في حق شيخ الإسلام من وجوه:

أولها: أُلْفِتُ نظر القارئ إلى مدى التجني الذي قاله الورداني في حق شيخ الإسلام، فقد ذكر في عبارته السابقة أن شيخ الإسلام يقول بفناء النار وبقاء الجنة، ثم يقول في السطر الثاني مباشرة أن شيخ الإسلام رفض القول بأنهما ـ أي الجنة والنار ـ لا تفنيان... ما هذا الاضطراب والتخبط؟ ألا يدل هذا على الجهل المركب.

ثانيها: أن النصوص في الكتاب والسنة وكذا دل الإجماع من السلف على أن الجنة والنار موجودتان ولا تفنيان.

فقد قال سبحانه في الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:١٣٣].

وقال في النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران:١٣١].

وقال: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود:١٠٨].

وقال: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد:٣٥].

وقال: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر:٤٨].

وقال عن أهل النار الكفار: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة:٨١].

وكذا قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة:٣٧].

وقوله: ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزُّخرُف:٧٥].

والأحاديث أيضًا في ذلك كثيرة، أكتفي منها بحديث واحد، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يجاء بالموت يوم القيامة كأنه كبش أملح**

فيوقف بين الجنة والنار، فيقال: يا أهل الجنة، هل تعرفون هذا؟ فيشرئبون وينظرون ويقولون: نعم، هذا الموت، ويقال: يا أهل النار، هل تعرفون هذا؟ فيشرئبون وينظرون ويقولون: نعم، هذا الموت، فيؤمر به فيذبح، ثم يقال: يا أهل الجنة خلود ولا موت فيها، ويا أهل النار خلود ولا موت فيها...» الحديث.

فقد ساق الإجماع على ما سبق كل من ابن حزم[١]، وشارح الطحاوية[٢]، وابن القيم[٣] وغيرهم، ولهم مؤلفات أفردت الكلام على هذا الموضوع.

قلت: وما كان شيخ الإسلام رحمه الله يخالف النصوص والإجماع الذي وقع على تلك النصوص.

ثالثها: أن القول بفناء الجنة والنار قول أهل البدع ومن أعظمها قول مَن قال بفناء نعيم الجنة ـ وهم الجهمية ومَن سار على دربهم ـ وسوف أنقل ما يبرئ ساحة شيخ الإسلام من هذا الاتهام المزعوم.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «ولا نُسلِّم أن ما كان وعُدم، أو ما سيكون إذا قدر أن بعضه أقل من بعض يجب أن يكون متناهيًا، والمؤمنون بأن نعيم الجنة دائم لا ينقضي من المسلمين وأهل الكتاب يسلمون بذلك، ولم ينازع فيه من أهل الكلام إلا الجهم ومَن وافقه على فناء النعيم، وأبو الهذيل القائل بفناء الحركات ـ أهل الجنة والنار ـ وهما قولان شاذان قد اتفق السلف والأئمة وجماهير المسلمين على تضليل القائلين بهما، ومن أعظم ما أنكره السلف على الجهمية قولهم بفناء الجنة.

قلت: فالقول بفناء الجنة والنار قول شاذ من قول أهل البدع، كما ساق ذلك شيخ الإسلام، فكيف ينسب القول إليه بذلك؟ هذه واحدة...

رابعها: وقد ساق شيخ الإسلام في النقل الآتي إجماع السلف على عدم فناء

---

(١) «مراتب الإجماع» ص (١٧٣).

(٢) «شرح الطحاوية» ص (٦١٤).

(٣) «حادي الأرواح» ص(١١).

الجنة والنار، فكيف ينسب إليه القول بخلاف ذلك ؟ ... وقد سئل رحمه الله عن حديث أنس بن مالك المرفوع: «سبعة لا تموت ولا تفنى ولا تذوق الفناء: النار وساكنها، واللوح، والقلم، والكرسي، والعرش» فهل هذا صحيح أم لا؟

فأجاب رحمه الله بقوله: هذا الخبر بهذا اللفظ ليس من كلام النبي ﷺ إنما هو من كلام بعض العلماء، وقد اتفق الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية، كالجنة والنار والعرش وغير ذلك، ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام والمبتدعين كالجهم بن صفوان، ومَن وافقه من المعتزلة ونحوهم، وهذا يخالف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإجماع سلف الأمة وأئمتها.

خامسها: حكم شيخ الإسلام ابن تيمية على القول بفناء الجنة والنار بأنه قول باطل، فكيف ينسب إليه القول بفنائها. حيث ذكر ذلك في معرض رده على الفلاسفة فيقول رحمه الله: «وكذلك لم يقل أحد من سلف الأمة وأئمتها: أن السموات والأرض لم تخلقا من مادة، بل المتواتر عنهم أنهما خلقتا من مادة، وفي مدة كما دل عليه القرآن، قال تعالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فُصِّلَت:٩] الآية.

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٩].

وهذا الذي يذكره أهل الكلام والجهمية ونحوهم: في الابتداء نظير ما يذكرونه في الانتهاء، من أنها تفنى أجسام العالم، حتى الجنة والنار، أو الحركات، أو ينكرون وجود النفس وأن لها نعيمًا وعذابًا، ويقولون: إن ذلك إنما هو للبدن بلا نفس، ويزعمون أن الروح عرض من أعراض البدن، ونحو ذلك من المقالات التي خالفوا فيها الكتاب والسنة، إذ كانوا هم فيها والفلاسفة على طرفي نقيض، وهذا الذي يقوله المتكلمون: باطل باتفاق سلف الأمة وأئمتها[1].

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ١٥٢).

سادسها: وهو أقواها لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مصنف خاص رد فيه على القائلين بفناء الجنة والنار، وقد ذكر ذلك المصنف الحافظ ابن عبدالهادي ضمن مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية بعنوان «قاعدة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار»[١].

وذكر ابن شاكر الكتبي رحمه الله أن لشيخ الإسلام ابن تيمية رسالة بعنوان «بقاء الجنة والنار وعدم فنائهما»[٢] هذا وقد طبعت الرسالة في دار بلنسيه بالرياض سنة (١٤١٥) هـ بتحقيق الدكتور محمد عبدالله السمهري، وهل هي رسالتان أم رسالة واحدة؟ الله أعلم.

الحاصل أن رد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله على مَن خالف في المسألة يدل على براءة ساحته رحمه الله.

وأكبر ظني أن القول بفناء النار المنسوب لشيخ الإسلام روّجَهُ بعض مَن أكل الحسد قلبه زورًا وبهتانًا، ولعل ما يؤيد ذلك أن كثيرًا من الأقوال بل الكتب نسبت زورًا إلى العلماء ومنهم الأئمة الأربعة، وهي أقوال مكذوبة وكتب مكذوبة وإن شئت راجع كتاب «براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة» وهو في مجال الكلام عن المعتقد، فقد ذكر بعض الكتب التي نسبت إلى الأئمة ولا تصح عنهم، وكذا بعض الأقوال.

وقد تنسب الأقوال والمؤلفات إلى العلماء كذبًا في وقتهم وقد حدث هذا في عهد شيخ الإسلام ابن تيمية وله شخصيًا فقد روَّجَ بعض الخصوم عقيدة مكذوبة على شيخ الإسلام لم يقلها.

قلت: ولعل القول بفناء النار منها، والله أعلم.

وقد صرح شيخ الإسلام ببطلان المعتقد المكذوب عليه وذلك أيام المناظرة في

---

(١) «العقود الدرية» ص(٦٧).

(٢) «فوات الوفيات» (١/ ٧٨).

العقيدة الواسطية حيث قال رحمه الله أثناء المناظرة: «أما الاعتقاد فلا يؤخذ عني، ولا عمن هو أكبر مني، بل يؤخذ عن الله ورسوله، وما أجمع عليه سلف الأمة، فما كان في القرآن وجب اعتقاده، وكذلك ما ثبت في الأحاديث الصحيحة مثل صحيح البخاري ومسلم. وأما الكتب فما كتبت إلى أحد كتابًا ابتداءً أدعوه به إلى شيء من ذلك، ولكني كتبت أجوبة أجبت بها من يسألني من أهل الديار المصرية وغيرهم...».

ثم يقول رحمه الله: «وقد بلغني أنه زُوّر عليّ كتاب إلى الأمير ركن الدين الجاشينكير أستاذ دار السلطان، يتضمن ذكر عقيدة مُحَرَّفة، ولم أعلم بحقيقته لكن علمت أن هذا مكتوب، وكان يَرِد عليّ من مصر وغيرها من يسألني مسائل في الاعتقاد أو غيره، فأجيبه بالكتاب والسنة، وما كان عليه السلف... إلخ»[1].

تنبيه: لما ذكر الورداني مسألة القول بفناء النار أحال في الهامش على كتاب «الاعتبار ببقاء الجنة والنار» للسبكي الكبير ظنًّا من الورداني أن السبكي في هذا الكتاب رد على شيخ الإسلام ابن تيمية تلك المسألة المزعومة، والحق أن مَن قرأ كتاب الاعتبار لا يجد كلمة واحدة تدل على أن المردود عليه هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، بل الذي ذكره السبكي في مقدمة كتابه قوله: «وقفنا على تصنيف لبعض أهل العصر في فنائها...» ولم يصرح بهذا المصنّف.

والسؤال: تُرى لو كان القائل بفناء النار أو الجنة جدلاً هو شيخ الإسلام، هل يسكت السبكي عن التصريح باسمه وقد علم كل مَن له اطلاع موقف السبكي من شيخ الإسلام ابن تيمية، وقد نبهت على ذلك حتى لا ينخدع أحد بما يذكره الورداني في الهامش من كتابه.

ومن العجب أن الكوثري لما حقق كتاب السبكي ظنَّ أن المردود عليه بكتاب السبكي هو شيخ الإسلام ابن تيمية، بينما لم يذكر السبكي ذلك أبدًا.

---

(١) «العقود الدرية» ص (٢٠٧، ٢٠٨).

وأحيل القارئ على رسالة «توقيف الفريقين على خلود أهل الدارين» للعلامة مرعي بن يوسف الحنبلي تحقيق خليل الجبور.

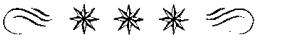

أمثلة من تدليس الورداني وتزويره

ذكرنا في بعض الفصول في الكتاب طرفًا من تزوير المؤلف وتدليسه على القرّاء ولكن في هذا الفصل سأذكر جملة من ذلك ليقف القارئ بنفسه على ما ارتكبه في حق نفسه وفي حق مَن قرأ كتابه.

فأقول وبالله التوفيق: إن المتتبع في كتابه يجده يذكر أحيانًا ـ بل غالبًا ـ شبهاته في صلب كتابه ثم يحيل في الهامش على كتب لا علاقة لها بهذه الشبهات التي ذكرها، ولعله أراد من صنيعه هذا إظهار نفسه بمظهر المطّلع والموثّق لما ينقل، والحقيقة ليست كذلك فالواضح أنه يستغل جهل بعض القراء ممن لا علم عندهم ولا دراية حتى إن رأى أحدُهم المراجع التي يذكرها الورداني في هامش كتابه لعله يعتقد صحة ما ذهب إليه الورداني وسطّره، وبذلك يكون الورداني قد ظفر بمطلوبه.

قد ينطلي هذا الأمر على بعض القراء، لكن ليعلم الورداني أن البعض الآخر ممن رزقه الله الفهم الصحيح والعلم النافع قادر بإذن الله على كشف زيفه وتدليسه، وسوف أشير في هذه العجالة السريعة إلى المواضع التي ذكرها الورداني في الأصل، ثم ذكر لها في الهامش كتابًا لا علاقة له، وإن كانت النماذج كثيرة إلا أني أكتفي هنا ببعضها.

ففي ص (١٣٩): ذكر في أصل كتابه دعوى الاعتداء على المسيحيين واستحلال دمائهم... إلخ، ثم أحال في الهامش على مرجع «جامع بيان العلم وفضله».

قلت: ويعلم صغار طلبة العلم أن هذا الكتاب لا علاقة له بما ذكر الورداني، فإن الكتاب يبحث في آداب طلب العلم والحث عليه.

وفي ص (١٤٠): يذكر الورداني الصدامات بين المسلمين والمسيحيين وتكرارها، وفي الهامش يحيل إلى كتاب «الاعتصام» للإمام الشاطبي.

ومن المعلوم أن كتاب الاعتصام يبحث في أصول البدع والتحذير منها

وضوابط البدعة، فأي علاقة بين الكتاب وبين ما ذكره الورداني في الهامش؟

وفي ص (١٥١): ذكر أن شيخ الإسلام ابن تيمية قال بفناء النار، ثم أحال في الهامش على كتاب «الاعتبار» للسبكي، مع أن السبكي لم يذكر في كتابه أنه رد على شيخ الإسلام ابن تيمية، بل ولم يذكر اسم شيخ الإسلام ابن تيمية في الكتاب ولا مرة واحدة!!

وفي ص (١٣٤) يذكر طرفًا من البدع التي أنكرها الشيخ ابن عبدالوهاب رحمه الله وفي الهامش يذكر الورداني كتاب «الفصل في المِلَل والنِّحَل» لابن حزم. والجدير بالذكر أن كتاب ابن حزم لا علاقة له بما ذكره الورداني عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب.

وفي ص (١٣٤): يذكر عن الشيخ ابن باز أنه ألّف كتاب «إقامة البراهين»، ثم ينقل الورداني في الهامش مرجعه وهو كتاب «الحيدة»... وهذا الكتاب يتحدث عن مناظرة في القول بخلق القرآن، ولا علاقة للكتاب بما ذكره عن الشيخ ابن باز رحمه الله.

وفي ص (١٤٣): ينقل نقلاً في حق مَن سبّ الصحابة عن الحافظ ابن كثير، ثم يحيل على «شرح الطحاوية»، وهذا النقل عن ابن كثير رحمه الله لا يوجد منه حرف في الطحاوية...

والأمثلة على ذلك كثيرة...

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس موضوعات

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس موضوعات الكتاب

ـ مقدمة..... ٥
ـ ملاحظات عامة على الكتاب..... ٧
ـ الرد على مزاعم الورداني في المقدمة..... ١١
ـ الرد على زعمه بشأن عقيدة أهل السنة والجماعة..... ١١
ـ رد دعاوي ومزاعم فارغة وإيراد أمثلة من تناقضات الورداني المتشيع... ١٨
ـ رد زعمه بأن الشيعة والمعتزلة يلتزمان بالكتاب والسنة..... ١٨
ـ رد دعاوي الورداني بأن أول تدوين للعقيدة كان على يد الإمام أحمد.... ٢٠
ـ رد دعاوي الورداني أن كتب عقيدة أهل السنة دونت كرد فعل للاتجاهات الأخرى..... ٢١
ـ رد زعم المؤلف أن عقيدة أهل السنة عبارة عن أفكار..... ٢٣
ـ مثال من تناقض الرافضي..... ٣٠
ـ رد زعم المؤلف أن عقيدة أهل السنة خاصة بالحنابلة وحدهم..... ٣٢
ـ رد دعوى المؤلف أن أهل السنة اختلفوا في علي بن أبي طالب رضي الله عنه.... ٣٦
ـ رد زعم المؤلف انحياز أهل السنة لبعض العلماء وإهمالهم لجعفر الصادق رحمه الله..... ٣٧
ـ الرد على زعم المؤلف نفي خصائص الرسول ﷺ..... ٤٧
ـ اتهام المؤلف لأهل السنة بمشابهة اليهود والنصارى في القول بخصائص

الرسول ﷺ..... ٤٨
ـ الرد على الورداني في دعواه ببطلان حديث: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»..... ٥٧
ـ الرد على الورداني في استبعاد وقوع النسيان من النبي ﷺ..... ٦٠
ـ بيان معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله ﷻ وصفاته..... ٦٥
ـ الرد على الورداني حول ما آثاره من شبهات تتعلق بصفات الله ﷻ..... ٦٦
ـ بيان المراد بالتفويض عند السلف..... ٦٨
ـ زعمه أن أهل السنة اعتمدوا على السنة أكثر من القرآن والرد عليه..... ٧٣
ـ موقف أهل السنة من استعمال العقل في مسائل الاعتقاد..... ٧٤
ـ الرد على زعمه بأن نصوص السنة في صفات الله تخالف القرآن والعقل. ٧٧
ـ بيان اشتراط صحة الحديث في أمر المعتقد عند أهل السنة..... ٧٨
ـ بيان الأسباب التي تحمل أهل السنة على جعل صفات الله ﷻ على الحقيقة لا المجاز..... ٨١
ـ الرد على ما آثاره الورداني حول القرآن من شكوك وشبهات..... ٨٤
ـ مجمل اعتقاد السلف في إثبات صفة الكلام لله ﷻ وفي القرآن الكريم... ٨٥
ـ اعتقاد الشيعة الروافض في القرآن..... ٨٧
ـ شبهات الورداني حول القرآن..... ٩٠
ـ مزاعم وشكوك الورداني حول جمع القرآن في عهد الصديق..... ٩٥
ـ تجني الورداني على أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه بحذف البسملة من أول التوبة..... ١٠٧

ـ موقف أهل السنة من السنة النبوية الصحيحة..... ١٠٨
ـ موقف الشيعة الروافض من السنة..... ١١٠
ـ الرد على الشيعة الروافض في موقفهم من السنة..... ١١٢
ـ أمثلة من تشكيك الورداني في الأحاديث ورده لها والرد عليه في ذلك.... ١١٤
ـ تشكيك الورداني في حفظ أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها..... ١١٩
ـ رده لحديث النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها والرد عليه.... ١٢١
ـ رد الورداني لحد الرجم والرد عليه..... ١٢٥
ـ زعمه وجود تعارض بين حديث فدك والآيات التي فيها إرث الأنبياء والرد عليه..... ١٢٨
ـ رد دعاوي الرافضي بشأن مسألة ترتيب الخلفاء الراشدين ورد طعنه في حديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء»..... ١٣٢
ـ الرد على الرافضي في دعواه أن السنة لم تكن معروفة على عهد رسول الله ﷺ..... ١٤٤
ـ بيان موقف أهل السنة من الروايات التي تنهى عن كتابة الحديث..... ١٤٨
ـ طعن الورداني في أصحاب رسول الله ﷺ والرد عليه..... ١٦١
ـ اعتقاد الشيعة الروافض في أصحاب رسول الله ﷺ..... ١٦٥
ـ طعن الورداني في عدالة الصحابة رضي الله عنهم والرد عليه..... ١٦٨
ـ طعنه في أبي هريرة وابن عمر وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهم والرد عليه في ذلك..... ١٧١
ـ طعنه في معاوية رضي الله عنه وأبيه والرد عليه في ذلك..... ١٨٦

ـ رد طعن الورداني في الإمام أحمد رحمه الله ٢٠٨
ـ طعون ورد اعتراضات الورداني على شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ٢١٤
ـ رد زعمه أن شيخ الإسلام يقول بفناء الجنة والنار ٢٣٤
ـ أمثلة من تدليس الورداني وتزويره ٢٤٠
ـ فهرس الموضوعات ٢٤٣

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com